

فهرس قصصى

ملاك حنى

الكرسى وعماله والارزاق والشرى

مباوى الحكمة الادارية العليا وفناوى

الجمعية التكميلية لبحر الدولة

فنى

المواد الجنائية والمالية والتجارية والاقتصادية

والاقتصادية والمالية والاقتصاد الشخصية والمؤسسات

العلمية والاجراءات الجنائية والى طريق التفتيش

العلمية من رخصه حنى والشرى والشرى

والشرى والشرى والشرى والشرى

مباوى ١٩٨٠ حتى ١٩٩٣

رئيس مجلس الادب حنى والبسار حنى

مباوى ١٩٨٠ حتى ١٩٩٣

تمت اشرافت

الشرى والبسار حنى والبسار حنى

الشرى والبسار حنى والبسار حنى

(١٩٩٣ - ١٩٩٤)



الشرى والبسار حنى والبسار حنى

الشرى والبسار حنى والبسار حنى

100-100000

10/10/10

12/1 12/2

2000

10

—

1992

۱۰۰

الحمد لله رب العالمين

المادة السادسة

الدوا

What

nicht ganz

موسوعات

بسم الله الرحمن الرحيم

ويعتبر

العربية
العربية

الداء الصدفي

الداء العربي

سنة الحادى عشر

• عمان

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

« فهرس تفصيلي »

ملاحق

الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فى

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والدستورية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والمرافعات

المدنية والاجراءات الجنائية وباقي فروع القانون

الاجزاء من رقم ٢٥ حتى الجزء رقم ٤٤

والتي تتضمن المبادئ ابتداء من

عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٣

تحت اشراف

الاستاذ حسن الفكمانى

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

ورئيس قضايا البنك العربى

ثم وكيل قضايا بنك مصر (سابقا)

الدكتور نعيم عطية

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

(سابقا)

(١٩٩٤ - ١٩٩٥)

اصدار : الدار العربية للموسوعات (حسن الفكمانى - محام)

القاهرة ٢٠ ، شارع عدلى - ت ٣٩٣٦٦٣٠ - ص.ب ٥٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنِّي مَوْلَى

مَنْ مَلَكَ إِلَهُكُمْ وَرَسُولُ الْوَسْطَى

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تصدير

إلى السادة الزملاء رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية:

قدمت إليكم خلال فترة تزيد عن الأربعين عاما مضت العديد من الموسوعات القانونية (عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجداتها وأجزائها إلى عدد ٢٥٣٣ آخرها (الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية) (٤١ جزء) شملت مبادئ هذه المحكمة بدوائرها المدنية والجنائية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢.

كما قدمت إليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي لدى محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا القسم الأول من (الموسوعة الإدارية الحديثة) (٢٤ جزء) شاملة أحكام المحكمة الإدارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ عام ١٩٤٦ حتى منتصف عام ١٩٨٥).

وحاليا أقدم إليكم القسم الثاني من (الموسوعة الإدارية الحديثة) (عدد ١٦ جزء) متعاوناً مع صديقي العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي أمام محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقاً..... وقد تضمن هذا القسم أحكام المحكمة الإدارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ النصف الثاني لعام

١٩٨٥ حتى نهاية السنة القضائية ١٩٩٢/١٩٩٣ فى سبتمبر
(١٩٩٣).

أرجو من الله أن ينال رضاكم وأن يحقق الغرض من إصداره.
ومع خالص الشكر لكل من تعاون معنا لاتمام هذا العمل الضخم..
أدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للجميع .

حسن الفكهانى

محام أمام محكمة النقض

رئيس قضايا البنك العربى

ثم وكيل قضايا بنك مصر

(سابقا).

القاهرة فى أول فبراير ١٩٩٤

مقدمة

- ١ -

تضمنت " الموسوعة الادارية الحديثة فى اصدارها الاول ما بين عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ المبادئ القانونية التى قررتها احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة، منذ انشائه فى عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ .

وقد جاءت هذه المبادئ مرتبة ترتيبا ابجديا موضوعيا مما يسهل على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه فى بحثه من مبادئ قررتها الفتاوى والاحكام الصادرة من اعلى جهتين فى مجلس الدولة وهما المحكمة الادارية العليا بالنسبة للقضاء الادارى والتأديبى والجمعية العمومية بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد لقيت "الموسوعة الادارية الحديثة" فى اصدارها الاول للمديح والاستحسان من المشتغلين بالقضاء والمحاماة والتدريس وغيرهم من العاملين بالقانون فى شتى ادارات الحكومة، والهيئات، والشركات، والبنوك والمؤسسات ليس فى مصر وحدها بل وفى العالم العربى كله، وذلك على الاخص لسلامة المنهج الذى قامت عليه الموسوعة، وغازارة الاحكام والفتاوى التى احتواها مجلداتها اى بلغ عددها اربعة وعشرين مجلدا، ليس فى مجال القانون الادارى فحسب ، بل وفى مجالات القانون كافة من مدنى وتجارى ودولى وجنائى وضريبى واجراءات مدنية وتجارية وجنائية.

وتدور المحلة القضائية دون توقف، وتمضى احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تثرى بالحضيف المتأني في بحثه من مبادئ قانونية جلسة اثر جلسة، فيضاف الى حصاد السنين اسهامات جديدة، ينمو بها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار من عطاء مجلس الدولة الذي يمكن في اطراد من اثراء الفكر القانوني، وتوسيع آفاقه، وتعميق مساراته، عبر الخبرات الاستشارية والسوابق القضائية، صعودا للمدارج التصويب والتقييم والارساء، حتى يجيء الرصيد ثريا وافيا متجددا، مذكلا لما قد يصادفه الباحثون من صعوبات ومشاق في اداء مهامهم، موثرا بذلك عليهم الوقت والجهد المبذول للتوصل الى المناسب من احكام وفتاوى ترشدنهم الى ما يجب ان يدلوا به من رأى في فتاويهم، او يقضوا به في احكامهم، او يسروا عليه في بحوثهم الفقهية والجامعية. وكم سمعنا ممن اطلعوا على " الموسوعة الادارية الحديثة " من اعتراف صادق بانهم مدينون "للموسوعة" بانجاز موضوعات اسندت اليهم في وقت اقصر بكثير مما كانوا يقدرونه لانجازها، فحققوا بذلك نجاحات لم يكن يتوقعونها.

واذا كان الاصدار الاول "للموسوعة الادارية الحديثة" قد وقف عند احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٨٥/٨٤، فقد استشرعنا الحاجة الملحة الى مواصلة الجهد لتجميع وتلخيص الاحكام والفتاوى الصادرة اعتبارا من اول اكتوبر

١٩٨٥ وهو تاريخ بداية السنة القضائية ١٩٨٦/٨٥ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٩٣/١٩٩٢ التى هى السنه التى دفع بعدها الى المطبعة بالاصدار الثانى "للموسوعة الادارية الحديثة" الذى يجده القارئ بين يديه حاليا. متضمنا بحق احدث المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، فاذا وضع القارئ امامه الاصدار الاول" للموسوعة الادارية الحديثة" والاصدار الثانى لها، فانه يكون بذلك قد وضع يده على سبعة واربعين عاما من المبادئ القانونية التى قررها مجلس الدولة من خلال ماقيمتها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع . واننا نرجو بذلك ان نكون قد قلعنا — بكل فخر وتواضع — انجازا علميا وعمليا ضخما. يحقق للمشتغلين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكد — تغنى فى احيان كثيرة عن الرجوع الى عشرات المؤلفات الفقهية للتعرف على رأى القانونى الصحيح للمسألة المطروحة للبحث .

وانه لحق على ان اعترف فى هذا المقام بفضل زملاي اعضاء مجلس الدولة الذين اشتغلت بين صفوفهم فترة بلغت ما يربو على اثنتى وثلاثين سنة من سنوات عملى القضائى، كانت الخلفية التى استند اليها استيعابى للمبادئ القانونية التى تضمنتها باعزاز دفتى "للموسوعة الادارية الحديثة" (١٩٩٣/١٩٤٦) كما اعترف بالفضل ايضا للاستاذ الكبير حسن الفكهاالى الحامى امام محكمة النقض لتحمسه لمشروع "الموسوعة الادارية الحديثة" سواء فى اصدارها الاول او اصدارها الثانى، واسدائه

للتوجيهات الصائبة المعززة بخبرته الطويلة في اصدار "الموسوعات القانونية" القيمة في خدمة رجال القانون في العالم العربي. كما لا يفوتني ان انوه بالجهد الذي اسداه كل من الاستاذين / عبدالمنعم بيومي وطارق محمد حسن المحاميان بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والاستاذة / عزة حسن الفكهاني المحامية بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والاستاذة / منى رمزى المحامية فى التجميع والتلخيص والتنسيق والتنفيذ، وغير ذلك من اعمال دفعت بالموسوعة فى اصدارها الثانى الى يدى القارئ على هذا النحو الرصين الذى بدت عليه.

وختاماً، لا يفوتنى فى هذا المقام ان اخص بالذكر السادة الزملاء الافاضل الاستاذة المستشارين احمد عبد العزيز وفاروق عبد القادر وفريد نزيه تناغو نواب رئيس مجلس الدولة والدكتور عادل شريف المستشار حالياً بالمحكمة الدستورية العليا والاستاذ حسن هند عضو القسم الاستشارى بمجلس الدولة، على ما ابذوه من اهتمام بالموسوعة وما اسدوه من عون فى سبيل انجازها.

والله ولى التوفيق.....

دكتور نعيم عطية

المحامى امام محكمة النقض

نائب رئيس مجلس الدولة (سابقاً)

اول فبراير ١٩٩٤

فهارس ومحتويات الاجزاء

من رقم ٢٥ حتى رقم ٤٠

موضوعات

الجزء رقم (٢٥)

- ١ - اتحاد تعاونى للاسكان المركزى
- ٢ - اتحاد مصرى لكرة القدم
- ٣ - اتحاد نقابات المهن الطبية
- ٤ - اتفاقيات دولية
- ٥ - آسار
- ٦ - اثبات
- ٧ - اجازة
- ٨ - اجنبى
- ٩ - احوال شخصية
- ١٠ - اختصاص ادارى او وظيفى
- ١١ - اختصاص قضائى

الفهرس التفصلى
للجزء رقم (٢٥)
الموضوع

صفحة	
٥	المقدمة
١	اتحاد تعاونى للاسكان المركزى
٧	اتحاد مصرى لكرة القدم
١٥	اتحاد نقابات المهن الطبية
٢١	اتفاقيات دولية
٢٢	اولا : اتفاقية بروكسل الموقعة فى ١٥/١٢/١٩٥٠م
	ثانيا : الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد السويسرى فى
٢٦	١٩٦٤ / ٦ / ٢٠
	ثالثا : الاتفاقية المبرمة مع حكومة اليونان (اللجنة
٣٣	المصرية اليونانية المشتركة للتعويضات فى ١٩٦٦/٩/٢٦
	رابعا : اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية المبرمة مع
	الولايات المتحدة الامريكىة والمصدق عليها بقرار
٣٨	من رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨
	خامسا : اتفاقية القمة الامريكىة بشأن توسيع شبكة
٤٨	الصرف الصحى بالاسكندرية
	سادسا : اتفاقية قيمة مشروع الاسكان ورفع مستوى
	المجمعات لذوى الدخول المنخفضة بمحلولان التى تمت
٥٤	بين مصر والولايات المتحدة الامريكىة

صفحة

الموضوع

- سابعاً : الاتفاقية المبرمة مع الجمهورية التركية فى
١٩٨١/٦/٤ م ٥٧
ثامناً : الاتفاقية المبرمة مع اسبانيا فى ١٤/٤/١٩٨٢ م ٦٧
تاسعاً : احكام اللائحة التنفيذية لقانون المحاسبة الحكومية
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ تطبق على الصرف : من المكون
٧١ المحلى ما لم تتضمن الاتفاقية احكام على خلاف ذلك

٧٣٠

آثار

- ٧٤ اولا : ثبوت صفة الاثرية لعقار او المنقول.
ثانيا : الاراضى الاثرية تدخل ضمن الاملاك العامة
للدولة ٧٨

- ثالثاً : هيئة الآثار المصرية وحدها هى المخصصة بالموافقة
على اى ترخيص لاقامة منشآت او بهفل اى مكان
فى اى موقع اثرى ٨٧

- رابعاً : للدولة الاستيلاء على اى اثر منقول يوجد فى
الاراضى المصرية متى كان للدولة مصلحة فى اقتنائه
من الناحية القومية. ٩١

٩٧

اثبات

٩٨

الفصل الاول : عبء الاثبات

١٢١

الفصل الثانى : ضياع المستندات

	الفصل الثالث : حجية امر المقضى به (المادة ١٠١ من القانون
١٢٦	٢٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن الاثبات)
	الفصل الرابع : ثبوت تاريخ المحرر العرفى (المادة ١٥ من القانون
١٦٦	٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الاثبات)
١٧٤	الفصل الخامس : الادعاء بتزوير المستندات
١٨٦	الفصل السادس : مبادئ متنوعة
٢٠٥	اجازة
٢٠٧	الفصل الاول : ايام العطلات والمناسبات الرسمية
٢٠٩	الفصل الثانى : اجازة اعتيادية
٢١٨	الفصل الثالث : اجازة مرضية
٢١٨	الفرع الاول : اجازة مرضية عادية
٢٢٩	الفرع الثانى : اجازة مرضية استثنائية (امراض مزمنة)
٢٥٥	الفصل الرابع : اجازة لمرافقة الزوج
٢٨٧	الفصل الخامس : اجازة لرعاية الطفل
٢٩٥	الفصل السادس : اجازة دراسية
٣٠٥	الفصل السابع : مسائل متنوعة

صفحة	الموضوع
٣٣١	اجنبى
٣٣٢	الفصل الاول : اقامة الاجانب وابعادهم
	الفصل الثانى : حظر مملك الاجانب للارض الزراعية
٣٣٧	والصحراوية
	الفصل الثالث : تنظيم مملك غير المصرين للعقارات المبنية
٣٦٥	والاراضى الفضاء
	الفصل الرابع : الترخيص للاجنبى باقامة المحال الصناعية
٣٧١	والتجارية
٣٧٣	احوال شخصية
٣٧٩	اختصاص ادارى او وظيفى
٤٠٧	اختصاص قضائى
٤١٥	الفصل الاول : الاختصاص الولائى من النظام العام
	اولا : توزيع ولاية القضاء بين جهته العادى والادارى
٤١٥	من المسائل الوثيقة الصلة بأسس التنظيم القضائى
	ثانيا : الاختصاص الولائى يكون مطروحا على المحكمة
	كمسألة اولية واساسية ، وتقضى فيها المحكمة من تلقاء
٤١٨	ذاتها ولو دون حاجة الى الدفع بذلك من احد الخصوم

الموضوع

صفحة

- ثالثا : عدم الالتزام بالفصل في الدعوى المحالة اذا كانت
 ٤٢١ تخرج عن الاختصاص الولائي لحاكم مجلس الدولة
 الفصل الثامن : ما يخرج عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة
 ٤٢٧ قضاء ادارى
 اولا : عدم الاختصاص باعمال السيادة (رقابة دستورية
 ٤٢٧ القوانين)
 ثانيا : عدم الاختصاص بالطعن على نتيجة الاستفتاء
 ٤٣٢ (المادة ١٨٩ من دستور ١٩٧١)
 ثالثا : عدم الاختصاص بالطعن على الانتخاب لعضوية
 مجلس الشعب (بعد تعديل القانون رقم ٧٣ لسنة
 ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بالقانون رقم
 ٤٣٥ ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠)
 رابعا : عدم الاختصاص بأوامر واجراءات مأمورى
 ٤٩٥ الضبط القضائى المخولة لهم بهذه الصفة قانونا
 خامسا : عدم الاختصاص بأوامر النياية العامة فى
 مسائل الحياة (القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل
 بعض احكام قانون العقوبات وقانون الاجراءات
 الجنائية
 ٥٠٧
 سادسا : عدم الاختصاص بشئون القوات المسلحة
 ٥١١

- سابعاً : عدم الاختصاص بقرار رفض اصدار صحيفة
(محكمة القيم)
٥٢١
- ثامناً : عدم الاختصاص بقرار يصدر فى مسألة من
القانون الخاص تتعلق بإدارة شخص معنى خاص
٥٢٣
- تاسعاً : عدم الاختصاص بالقرار الصادر من جهة التنظيم
فيما يتعلق بالمباني والمنشآت الآيلة للسقوط
٥٢٦
- عاشراً : عدم الاختصاص بالمنازعات الناشئة عن تطبيق
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ فى شأن التخلص من
البرك والمستنقعات
٥٣٤
- حادى عشر : عدم الاختصاص بالمنازعات المتصلة
بالنظارة على الاوقاف دون تعلقها بقرار ادارى او
منازعة ادارية (القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١)
٥٣٦
- ثانى عشر : عدم الاختصاص بالمنازعات بين شركات
القطاع العام (القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣)
٥٣٨
- ثالث عشر : عدم الاختصاص بالمنازعة فى تدخل النيابة
العامة فى عقد من العقود المدنية بتفسير ما لطرفيه
وما عليهما من حقوق والتزامات
٥٣٩
- رابع عشر : عدم الاختصاص بمنازعات العقد الذى يرميه
الادارة وتخلف عنه شرط او اكثر لاعتباره عقدا اداريا
٥٤٣

صفحة

الموضوع

الفصل الثالث : ما يدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة

٥٤٥

قضاء ادارى

الفرع الاول : مجلس الدولة القاضى العام للمنازعات

٥٤٥

الادارية

اولا : مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى صاحب

الولاية العامة بنظر المنازعات الادارية وقاضيهما

٥٤٥

الطبيعى (المادتان ٦٨ و ١٧٢ من الدستور)

ثانيا : اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى

ليس استثناء من اختصاص القضاء العادى بل هو

اختصاص مواز لاختصاص القضاء العادى (المواد

٥٦٨

١٦٥ و ١٦٧ و ١٧٢ من الدستور ١٩٧١)

٥٧٠

الفرع الثانى : فى شئون الموظفين

اولا : الاختصاص بالمنازعات المتعلقة بقرارات

٥٧٠

الاعارة

٥٧٢

ثانيا : الاختصاص بقرارات النذب والنقل

٥٨١

ثالثا : الاختصاص بقرار لفت النظر

رابعا : الاختصاص بقرار تحميل العامل قيمة العجز

٥٨٣

فى عهده دون صدور قرار بتوقيع جزاء

محامسا : الاختصاص بالمعاشات والمكافآت التأمين

الموضوع	صفحة
والتعويض لضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة	٥٨٩
سادسا : الاختصاص بمنازعات الجنودين	٥٩٥
الفرع الثالث : فى غير شئون الموظفين	٥٩٩
اولا : دعاوى الافراد والهيئات	٥٩٩
١- الاختصاص بالطعون الانتخابية لمجلس الشعب	
(قبل العمل بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ بتعديل القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية	٥٩٩
٢- الاختصاص بالمنازعة فى طلب مستعرج	
رسمى	٦١٦
٣- الاختصاص بمنازعات التنفيذ المتعلقة باحكام القضاء الادارى (المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة)	٦١٧
٤- الاختصاص بالمنازعة فى التداوير الفردية او التنظيمية التى يتخذها القائم على اجراء النظام العرفى تنفيذا لذلك	٦١٩
٥- الاختصاص بالمنازعة فيما اذا كان قانون التأمين قد شمل المَطْعَن المتنازع عليه من عدمه	٦٢٣

- ٦- الاختصاص بالمنازعة في قرار ادارى بازالة
تعدادات على خطوط التنظيم متى لم يكن
تنفيذا لحكم جنائي (القانون رقم ١٠٦ لسنة
١٩٧٦ بشأن توجيه اعمال البناء والمدمم) ٦٢٨
- ٧- الاختصاص بقرارات النيابة العامة فى
منازعات الحياة (قبل العمل باحكام القانون
رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام
قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية ٦٣٠
- ٨- الاختصاص بالقرارات الصادرة من لجنة
الطعن فى تقدير مقابل التحسين (المادة ٨ من
القانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥) بفرض مقابل
التحسين ٦٣٨
- ٩- اختصاص بالطعون المقدمة فى قرارات
مجلس المراجعة الصادرة بالفصل فى التظلم
من قرارات لجان التقدير بشأن الضريبة على
العقارات المبينة (القانون رقم ٥٦ لسنة
١٩٥٤) وكذلك بشأن الضريبة على الارض
الفضاء (القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦
معدلا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨) ٦٤٠

الصفحة	الموضوع
	١٠- الاختصاص بالطعن على قرار التأمين العام للجمعية التأسيسية لجامعة الشعوب العربية والاسلامية بانهاء خدمة اجد موظفيها المصريين
٦٤٣	١١- الاختصاص بالطعن على قرار اسقاط العضوية عن عضو الجمعية التعاونية، وعلى قرار اسقاط العضوية عن عضو مجلس ادارة الجمعية
٦٤٥	١٢- الاختصاص العام بمنازعات الضرائب والرسوم (اختصاص مرسماً)
٦٤٩	ثانيا : دعاوى العقود الادارية ٦٥١ - الاختصاص بمنازعات عقد تركيب كابينة تلفراف وتليفون أهلى متى توافرات فيه شروط العقد الادارى
٦٥٧	الفرع الرابع : دعاوى التعويض اولا : الاختصاص بالتعويض عن القرارات الادارية السلبية الممعية
٦٥٧	ثانيا : الاختصاص بالتعويض عن الضرر الذى يصيب الافراد بفعل جهة الادارة
٦٦٦	

الموضوع	صفحة
ثالثا : الاختصاص بالتعويض عن قرار اعتقال	
ضابط بالقوات المسلحة لاسباب سياسية	٦٦٧
رابعا : الاختصاص بالتعويض عن رفع اسم من	
عداد العاملين استادا الى قرار معلوم	٦٦٩
الفصل الرابع : توزيع الاختصاص بين جهات القضاء الادارى	٦٧٢
اولا : ما يدخل فى اختصاص المحكمة الادارة العليا	٦٧٢
١- القرارات الادارية المتعلقة بشئون اعضاء	
مجلس الدولة او التعويض عنها	٦٧٢
٢- قرارات مجالس التأديب التى لا تخضع	
للتصديق من جهات ادارية عليا	٦٧٣
٣- الطعون فى القرارات التى تصدرها المحان	
القضائية فى منازعات الاصلاح الزراعى (المادة	
١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢	
المعلقة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١)	٦٧٩
ثانيا : اختصاص محكمة القضاء الادارى	٦٩٠
١- محكمة القضاء الادارى هى بالنسبة لمحاكم	
الدرجة الاولى صاحبة الولاية العامة	٦٩٠
٢- تختص محكمة القضاء الادارى دون غيرها	
بنظر الطعون فى شأن توزيع اراضى الاصلاح	
الزراعى المستولى عليها	٦٩٣

- ٣- فى حالة ما يتبين لمحكمة القضاء الادارى اختصاص المحكمة الادارية العليا بالطعن المعارض عليها، لا يجوز لها عند الحكم بعدم اختصاصها حالته الى المحكمة المذكورة
- ٦٩٤ ثالثا : توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية ومحكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية
- ٦٩٧ رابعا : توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية
- ٧٠٥ خامسا : توزيع الاختصاص بين القضاء الادارى والقضاء المدنى
- ٧١٢ الفصل الخامس : مسائل متنوعة
- ٧١٦ اولا : المنازعات التى تنور حول الرسوم القضائية
- ٧١٦ تتعقد للمحكمة التى اصدرت نفس امر التقدير
- ثانيا : عدم اختصاص لجان تحديد ايجار فى ظل احكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بتعدد اجرة
- ٧١٩ الاماكن المملوكة بها لغرض اغراض السكنى
- ثالثا : التزام المحكمة المحال اليها الدعوى الفصل فى موضوعها - هذا الالتزام بعدم وجود محكمة اخرى مختصة بخلاف محاكم الجهة القضائية التى صدر الحكم بعدم اختصاصها ولائيات الدعوى
- ٧٢٢

موضوعات

الجزء رقم (٢٦)

- ١ - انظر قانونية
- ٢ - ادارة محلية
- ٣ - الاذاعة وتليفزيون
- ٤ - لزهر
- ٥ - استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة
- ٦ - استيراد وتصدير
- ٧ - استيلاء
- ٨ - اصابة عمل

الفهرس التفصلى

للجزء رقم (٢٦)

ادارة قانونية

بالمؤسسات والهيئات العامة

وشركات القطاع العام

الموضوع

صفحة

- ٥ الفصل الاول : النظام القانونى للعاملين بالادارات القانونية
- اولا : اعضاء الادارات القانونية يخضعون للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها، واللاحقة
- ٥ الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨
- ثانيا : سريان النظام القانونى للعاملين بالادارات القانونية
- ١٣ على اعضاء الادارات القانونية بهيئات القطاع العام
- ثالثا : سريان احكام القانونين ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الى حين صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بنقل من لا تتوافر فيهم شروط شغل
- ١٥ وظائف الادارات القانونية
- ٢٠ الفصل الثانى : اختصاص الادارات القانونية
- ٢٤ الفصل الثالث : الاشراف على اعضاء الادارات القانونية
- ٣٢ الفصل الرابع : مدى استقلال الادارة القانونية عن السلطة الرئاسية

	الفصل الخامس : علاقة لجنة شؤون مديري واعضاء
٣٥	الادارات القانونية بالسلطة المختصة، واختصاص تلك اللجنة
٤٤	الفصل السادس : شرط مزاوله اعضاء الادارات القانونية للمحاماة
	الفصل السابع : القيد بنقابة المحامين وتحمل المؤسسات والهيئات العامة
	وشركات القطاع العام رسوم القيد والدمغة والاشتراكات
٥٢	الخاصة بالمحامين العاملين بها
	الفصل الثامن : الدعاوى المرفوعة من اعضاء الادارات القانونية
٦١	او ضدهم
٦٣	الفصل التاسع : تعيين اعضاء الادارات القانونية
٦٧	الفصل العاشر : اقدمية اعضاء الادارات القانونية
	الفصل الحادى عشر : شرط الصلاحية لشغل وظائف الادارات
٧٢	القانونية
٧٩	الفصل الثانى عشر : قياس كفاءة الاداء
٨٥	الفصل الثالث عشر : ترقية اعضاء الادارات القانونية
٩٤	اولا : للدد المشروطة للترقية
١٠١	الفصل الرابع عشر : ندب اعضاء الادارات القانونية
١٠٧	الفصل الخامس عشر : نقل اعضاء الادارات القانونية
١١٢	الفصل السادس عشر : بدلات اعضاء الادارات القانونية
١١٢	الفرع الاول : بدل تفرغ وبدل مخاطر - بدلات طبيعة العمل
١٢٠	الفرع الثانى : بدل التفرغ
١٢٠	— منوط استحقاق اعضاء الادارة القانونية لبدل التفرغ

الموضوع	صفحة
الفصل السابع عشر : علاوة تشجيعية لاعضاء الادارات القانونية	١٢٢
الفصل الثامن عشر : تأديب اعضاء الادارات القانونية	١٣٨
اولا : لائحة نظام التأديب لاعضاء الادارات القانونية	١٣٨
ثانيا : الجزاءات التي يجوز توقيعها على اعضاء ومديرى	
الادارات القانونية	١٤٣
ثالثا : حظر توقيع اى عقوبة خلاف الانذار والخصم من	
المرتب الا يحكم تأديبى	١٥٠
رابعا : ضمانات التأديب لاعضاء ومديرى الادارات	
القانونية	١٥٤
الفصل التاسع عشر : مسائل متنوعة	١٦٥

ادارة محلية

الفصل الاول : الوحدات المحلية	١٧٥
-------------------------------	-----

اختصاص الوحدات المحلية

١ - قواعد توزيع مواد البناء	١٨١
٢ - انشاء وادارة مكاتب تحفيظ القرآن الكريم	١٨٣
٣ - ازالة التعدي على املاك الدولة	١٨٨
٤ - تراخيص المحال الصناعية والتجارية وغيرها	١٩٠
٥ - الاشراف على اراضى طرح النهر للمقام عليها	
منشآت سياحية	١٩٢

- ٦ - الاراضى التى آلت ملكيتها الى الدولة بموجب
اتفاقيات مع الدول التى تحضت اموال رعاياها
للحراسة او نتيجة حكم من محكمة القيم ١٩٥
- الفصل الثانى : المحافظ ١٩٧
- ١ - ما يدخل فى اختصاصه وما يخرج عنه ١٩٧
- ٢ - جواز التفويض فى بعض اختصاصاته ٢١٠
- الفصل الثالث : رسوم محلية ٢١٢
- الفصل الرابع : العاملون بالادارة المحلية ٢٤٩
- ١ - ترقية العاملين بالادارة المحلية ٢٤٩
- ٢ - تأديب العاملين بالادارة المحلية ٢٥٣
- الفصل الخامس : مسائل متنوعة ٢٧١
- ١ - الوحدات السكنية الاقتصادية ٢٧١
- ٢ - طلب الرأى من ادارة الفتوى المختصة ٢٧٧
- ٣ - انتخاب اعضاء المجالس الشعبية المحلية ٢٨٠
- ٤ - عدم اختصاص وحدات الادارة المحلية بالمرافق ذات الطبيعة الخاصة ٢٨٦
- ٥ - انشاء الصناديق الفرعية للاعانات وتشكيل مجالس ادارتها ٢٨٩

اذاعة وتليفزيون

- ١ - بديل طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية

الموضوع	صفحة
رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ يخص العاملين بالاذاعة، ولا ينطبق على العاملين بقطاع السينما	٢٩٣
٢ - أحقية المنقولين الى اتحاد الاذاعة والتلفزيون	
وفقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ فى الحصول	
على المزايا الاكبر التى تقرر بالاتحاد بعد النقل اليه	٣٠٠
٣ - نقل العامل الذى يحصل على مؤهل على اثناء الخدمة الى مجموعة الوظائف التخصصية يدخل فى	
السلطة التقديرية لجهة الادارة	٣٠٣
٤ - عضوع الرقية للوظائف الطبية بالاتحاد للقواعد	
الواردة بلائحة العاملين به، فالاتحاد ليس منشأة طبية	٣٠٧
٥ - عدم عضوع مقابل الاحاديث الدينية للشيخ	
متولى الشعراوى للضريبة	٣٠٩
أزهر	
الباب الاول : هيئة الازهر	٣١٥
١ - الازهر الهيئة العلمية الاسلامية الكبرى	٣١٥
الباب الثانى : جامعة الازهر	٣٢٠
الفصل الاول : اعضاء هيئة التدريس	٣٢٠
الفرع الاول : مجلس الجامعة	٣٢٠
اولا : التفويض فى الاختصاصات	٣٢٠
ثانيا : منح الدرجات العلمية	٣٢٣

صفحة	الموضوع
٣٤٠	الفرع الثاني : التعيين
٣٤٠	— التعيين فى وظيفة مدرس بجامعة الأزهر
	الفرع الثالث : الاشراف على رسائل الدكتوراه
٣٤٦	(العالية)
٣٤٩	الفرع الرابع : النقل
٣٤٩	— النقل من جامعة الأزهر الى جامعة اخرى
٣٥٢	الفرع الخامس : الاجازات
٣٥٢	— اجازة لمرافقة الزوج
٣٥٩	الفرع السادس : التأديب
٣٥٩	اولا : التحقيق مع عضو هيئة التدريس
٣٦٢	ثانيا : عقوبة تأخير الغلاوة
٣٦٧	ثالثا : عقوبة العزل
٣٦٨	الفرع السابع : انتهاء الخدمة
٣٦٨	— استقالة ضمنية
٣٧٤	— انقطاع عضو هيئة التدريس عن العمل
٣٧٨	الفصل الثاني : طلبة الأزهر
٣٧٨	الفرع الاول : قبول الطلاب بالجامعة
٣٧٨	اولا : الغاء الاستثناءات
٣٨١	ثانيا : اجتياز الامتحان التأهيلي
٣٨٥	ثالثا : طلب التحويل

الموضوع	صفحة
الفرع الثاني : اللوائح الداخلية للكليات	٣٨٨
اولا : اللائحة الداخلية للكليات الشرعية والقانون	٣٨٨
— رسائل درجة العالمية (الدكتوراه)	٣٨٨
ثانيا : اللائحة الداخلية لكلية الطب	٣٩٤
— مدة الدراسة بكلية الطب	٣٩٤
ثالثا : اللائحة الداخلية لكلية الطب للبنات	٤٠٠
رابعا : اللائحة الداخلية لكلية الصيدلة	٤٠١
الفرع الثالث : دخول الامتحانات واجتيازها	٤٠٨
اولا : الدراسات الدينية والدراسات العلمية	٤٠٨
— التخلف في امتحان المواد الدينية	٤٠٨
ثانيا : التخلف عن دخول الامتحان لعذر قهري	٤١١
ثالثا : شرط نقل الطالب من سنة دراسية الى أخرى	٤١٣
الفرع الرابع : قواعد التيسير لطلاب الجامعة	٤١٧
اولا : عدم جواز الجمع بين قواعد التيسير السابقة	
على قرار رئيس الجامعة رقم ٥١ لسنة ١٩٨٩	
وقواعد التيسير التي تضمنها هذا القرار (رفع	
الدرجات بنسبة معينة)	٤١٧
ثانيا : اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة	
١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي	
يشملها — مذكرة رئيس الجامعة في ١/٢٧/١٩٨٨	

الموضوع	صفحة
الى الامام الاكبر شيخ الازهر — عدد الفرص المتاحة للطلاب الراشدين فى التقدم الى الامتحان بكليات الازهر	٤٢١
ثالثا : القرار رقم ٣١٦ لسنة ١٩٩١ الصادر من مجلس جامعة الازهر بشأن الراشدين مقرر او مقررين	٤٢٨
الفرع الخامس : تأديب الطلاب	٤٥٠
اولا : ضمانات التأديب	٤٥٠
ثانيا : ما يحتر مخالفة تأديبية	٤٥٦
ثالثا : تناسب المخالفة والجزاء	٤٦٠
الباب الثالث : مسائل متنوعة	٤٦١
الفصل الاول : العلماء خريجو الازهر	٤٦١
الفصل الثانى : المعاهد الازهرية	٤٧٤

استثمار المال العربى والاجنبى

والمناطق الحرة

الفصل الاول : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	٤٨١
اولا — منح تراخيص للمشروعات الاستثمارية والغاؤها	٤٨١
ثانيا : نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة هو صاحب الصفة فى تمثيلها امام القضاء او الغير	٤٩٦
ثالثا — النقل الى الهيئة او العكس	٥٠٠

الموضوع	صفحة
الفصل الثاني : المعاملة القانونية للاستثمار	٥٠٤
اولا - بنوك الاستثمار : مدى مشروعية الترخيص لها بالقيام	
بعمليات اרתهان ائمال التجارية	٥٠٤
ثانيا - مدى خضوع المشروع الاستثمارى للتسعير الجبرى	٥١٣
ثالثا - الاعفاءات الضريبية	٥١٩
رابعا - عدم اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين	
بشركات الاستثمار	٥٦٢
بمماسا - محاذير على شركات الاستثمار	٥٦٥
الفصل الثالث : المناطق الحرة	٥٦٧
اولا - تكييف للمنطقة الحرة	٥٦٧
ثانيا - الانشطة المسموح بها داخل المناطق الحرة	٥٧١
ثالثا - مدى الاعفاءات الضريبية التى تتمتع بها مشروعات	
المناطق الحرة	٥٨٣
الفصل الرابع : مسائل متنوعة	٥٩٢

استيراد وتصدير

١ - القيود الواردة على الاستيراد والتصدير - لوزير الاقتصاد	
والتجارة الخارجية سلطة تحديد القواعد التى تنظم عمليات	
الاستيراد والتصدير	٦٠١
٢ - لوزير التجارة سلطة تحديد السلع التى تخضع للرقابة	
النزوعية على الصادرات والواردات	٦٠٥

الموضوع	صفحة
٣ - عتضوع كل سلعة تصل من الخارج لترخيص الاستيراد اذا تجاوزت قيمتها الحد المسموح به قانونا	٦٠٧
٤ - كيفية تحديد سعر السلعة المستوردة لمعرفة هامش الربح المقررة	٦١٠
٥ - مناط افادة المستورد من التخفيضات الجمركية	٦٢٩
٦ - استيراد الحكومة لاحتياجاتها	٦٣٤
٧ - استيراد الدهون الحيوانية	٦٣٥

استيلاء

الفصل الاول : ماهية الاستيلاء على عقارات ومنقولات الافراد

٦٤١	ومبرراته والاختصاص به، والطعن فيه بالالفاء
١-	ماهية الاستيلاء على عقارات ومنقولات الافراد (التفرقة بين
٦٤١	الاستيلاء الموقت والدائم)
٦٥٤	٢ - مبررات الاستيلاء على عقارات ومنقولات الافراد
٣ -	الاختصاص باصدار قرارات الاستيلاء على عقارات
٦٥٧	ومنقولات الافراد
٤ -	وحزب العلم اليقيني بقرار الاستيلاء لسريان ميعاد الطعن
٦٦٦	فيه بالالفاء
٦٧٠	الفصل الثاني : الاستيلاء على العقارات اللازمة لمرفق التعليم
٦٧٠	١ - مفهوم حلو العقار

- ٢ - الاستيلاء جائز لصالح الهيئات غير الحكومية المساهمة في رسالة التعليم ولو بمصروفات ٦٩٣
- الفصل الثالث : الاستيلاء على العقارات اللازمة لضمان تموين البلاد** ٦٩٧
- ١ - سلطة وزير التموين ٦٩٧
- ٢ - مناهض الاستيلاء لاعتبارات التموين ٧٠١
- ٣- موافقة لجنة التموين العليا شرط شكلى جوهرى لصحة قرار الاستيلاء ٧٠٤
- ٤ - الاستيلاء لضمان تموين البلاد يجوز لصالح الشركات التموينية بالقطاع العام التى تسهم مع وزارة التموين فى مهامها ٧٠٧
- اصابة عمل**
- الفصل الاول : شرط اعتبار الاصابة الناتجة عن الازهاق او الاجهاد اصابة عمل** ٧١١
- الفصل الثانى : الانتكاسات والمضاعفات والوفاة الناشئة عن اصابة العمل تعتبر فى حكم الاصابة ذاتها** ٧٣٣
- الفصل الثالث : تأمين اصابة العمل لايرتبط بسن معين** ٧٣٥
- الفصل الرابع : اصابة العامل خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله او عودته منه اصابة عمل بشرط مراعاة مواعيد مواعيد العمل الرسمية** ٧٤١
- الفصل الخامس : الحادث الذى يقع للمعار وهو فى طريق العودة لايعتبر اصابة عمل** ٧٤٧

موضوعات

الجزء رقم (٢٧)

- ١ - اصلاح زراعى
- ٢ - اعارة
- ٣ - اعانة اجتماعية
- ٤ - اعتقال
- ٥ - اكاديمية السادات للعلوم الادارية
- ٦ - اكاديمية الفنون
- ٧ - املاك الدولة العامة والخاصة
- ٨ - اموال مصدرة
- ٩ - انتخاب
- ١٠ - انتهاء الخدمة
- ١١ - ايجار الاماكن

الفهرس التفصلى

للجزء رقم (٢٧)

صفحة

الموضوع

١	اصلاح زراعى
٤	الفصل الاول - قوانين الاصلاح الزراعى
٤	الفرع الاول - المراحل التى مرت بها قوانين الاصلاح الزراعى
٥	الفرع الثانى - احكام قوانين الاصلاح الزراعى من القطاع العام
٩	الفصل الثانى - التصرف فيما يزيد على قدر الاحتفاظ
	الفرع الاول - شروط التصرف فى القدر الزائد عن الحد
٩	الاقصى للاحتفاظ
٤١	الفرع الثانى - الملكية الطارئة
٥٥	الفرع الثالث - الاعتداد بالتصرفات
٧٣	الفصل الثالث - المقصود بالاراضى الزراعية
٨٦	الفصل الرابع - الاستيلاء على الاطيان الزائدة على قدر الاحتفاظ
٨٦	الفرع الاول - الشروط للموضوعية للاستيلاء
٩٦	الفرع الثانى - قرار الاستيلاء الابتدائى
١١٤	الفرع الثالث : قرار الاستيلاء النهائى
١٢٠	الفصل الخامس : ملكية الدولة القدر الزائد عن النصاب المقرر بملكه
	الفرع الاول : ايلولة الارض الزائدة الى الدولة من تاريخ
١٢٠	الاستيلاء الفعلى
	الفرع الثانى : الاراضى الموزعة من الهيئة العامة للاصلاح
١٢٣	الزراعى موزعة يعقود احتفظ فيها بشرط فاسخ صريح

الموضوع	صفحة
الفرع الثالث : تأجير اراضى الاصلاح الزراعى	١٢٧
الفرع الرابع : الحيازة ووضع اليد بأراضى الاصلاح الزراعى	١٣٦
الفرع الخامس : التعويض المستحق على اراضى الاصلاح الزراعى	١٤٠
الفصل السادس : اللجان القضائية للاصلاح الزراعى	١٤٥
الفرع الاول : طبيعة اللجان القضائية	١٤٥
الفرع الثانى : اختصاص اللجان القضائية	١٥١
الفرع الثالث : الاجراءات امام اللجان القضائية	١٦٧
الفرع الرابع : قرارات اللجان القضائية	١٧٢
الفرع الخامس : الطعن فى قرارات اللجان القضائية امام المحاكم الادارية العليا	١٨٥
الفصل السابع : لجان الفصل فى المنازعات الزراعية	١٩٠
الفصل الثامن	١٩٣
الفرع الاول : اللجنة العليا للإصلاح الزراعى	١٩٣
الفرع الثانى : مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى	١٩٥
الفرع الثالث : لجان الشكاوى والتظلمات للمخاضعين لقوانين الاصلاح الزراعى	١٩٩
الفرع الرابع : الاراضى البور - كيفية تقدير التعويض المستحق عن الاستيلاء عليها	٢٠٣
الفرع الخامس : حقائق الاصلاح الزراعى	٢٠٥
الفرع السادس : حظر تجريف الاراضى الزراعية	٢٠٨

صفحة	الموضوع
	الفرع السابع : حظر اقامة مبان او منشآت فى الاراضى الزراعية او تقسيمها لاقامة مبان عليها
٢١٣	
٢٢٠	الفرع الثامن : التعويض عن الاستيلاء الخاطيء .
	الفرع التاسع : عدم استحقاق رسوم قضائية على الدعاوى التى ترفع من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى
٢٢٣	
٢٢٦	الفرع العاشر
٢٢٨	اعارة
٢٦٥	اعالة اجتماعية
٢٧١	اعتقال
٢٩٣	اكاديمية السادات للعلوم الادارية
٣٠٥	اكاديمية الفنون
٣١١	املاك الدولة العامة والخاصة
٣١٤	الباب الاول : املاك الدولة العامة
٣١٤	الفصل الاول : ماهية الاموال العامة
٣١٦	الفصل الثانى : معيار تخصيص المال الخاص للمتفعة العامة

الموضوع	صفحة
الفصل الثالث : املاك الدولة المخصصة لاستعمال الجمهور	
تعتبر اموالا عامة	٣٢٠
الفصل الرابع : طبيعة يد الشخص العام على الارض	
المملوكة للدولة ملكية عامة	٣٢٧
الفصل الخامس : زوال التخصيص للنفع العام	٣٢٩
الفرع الاول : تحويل المال العام الى مال خاص مملوك للدولة	٣٢٩
الفرع الثاني : انتهاء تخصيص سوق عمومية للمنفعة العامة	٣٤٢
الفصل السادس : حماية المال العام	٣٤٦
الفرع الاول : عدم الترخيص بالبناء على الملك العام	٣٤٦
الفرع الثاني : اقتضاء مقابل مادي من المتعدي لايحق تصحيح الموضوع القائم على القصب	٣٤٩
الباب الثاني : املاك الدولة الخاصة	٣٥٣
الفصل الاول : القانون رقم ١٠٠ لسنة ٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها	٣٥٣
الفرع الاول : البيع بقصد الاستصلاح	٣٥٣
الفرع الثاني : تقدير الثمن اراضي الدولة	٣٥٨
الفصل الثاني : التصرف المجاني والايجار الاسمي لاموال الدولة	٣٦٦
الفرع الاول : القانون رقم ٢٩ لسنة ٥٨ بشأن قواعد	

الموضوع	صفحة
واجراءات التصرف المجاني والايجار الاسمى لاموال	
الدولة	٣٦٦
الباب الثالث : عدم جواز تملك اموال الدولة العامة	
او الخاصة بالتقادم	٣٧٠
الباب الرابع : ازالة التعدى على املاك الدولة العامة	
والخاصة بالطريق الادارى	٣٩٥
الفصل الاول : جواز ازالة التعدى على املاك الدولة	
بالطريق الادارى	٣٩٥
الفصل الثانى : قرار ازالة التعدى	٤٠١
الفرع الاول : اركان قرار الازالة	٤٠١
الفرع الثانى : حدود سلطة المحكمة فى رقابة قرار الازالة	٤٤٤
الفصل الثالث : المختص بازالة التعدى على املاك الدولة	٤٦٣
الباب الخامس : مسائل متنوعة	٤٧٩
اولا : مخالفة المبانى المقامة على املاك الدولة	٤٧٩
ثانيا : انتفاع الجهات الادارية بأمالك الدولة بلا مقابل	٤٨٢
ثالثا : نقل بعض الاراضى الواقعة فى املاك الدولة	
الخاصة	٤٨٥
رابعا : عدم احقية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	
فى تقاضى مقابل عن الاراضى التى صدر قرار	
رئيس الوزراء رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٥ بتخصيصها	

الموضوع	صفحة
داخل مدينة ٦ أكتوبر لتنفيذ مشروع الانتاج	
التليفزيونى	٤٩١
خامسا : عدم جواز التصرف فى الاراضى المحيطة	
بالبحيرات المرة	٤٩٥
سادسا : الاشراف على الاراضى الصحراوية	
والتصرف فيها	٤٩٨
سابعا : عدم جواز النزول عن مال من اموال الدولة	
بفرض تكريم الوزراء السابقين	٤٩٩
ثامنا : نقل الانتفاع بالاملاك المملوكة للدولة بين	
اشخاص القانون العادى	٥٠٠
تاسعا : لايجوز لجهاز مشروعات اراضى القوات	
المسلحة بيع الاراضى التى ما زالت مخصصة	
للمنفعة العامة	٥٠١
عاشرا : للوحدات المحلية سلطة التصرف فى الاراضى	
المملوكة لها واقتضاء قيمتها	٥٠٢
اموال مصادرة	٥٠٣
التخاب	٥١٢
الفصل الاول : الدستور وحق الانتخاب	٥١٣
الفصل الثانى : نظام الانتخاب بالقوائم النسبية	٥٢٠

الموضوع	صفحة
الفرع الاول : التقدم بالقوائم	٥٢٠
الفرع الثاني : الاصوات وتوزيع للمقاعد	٥٢٣
الفرع الثالث : استبعاد كل حزب لم تحصل قوائمه على ٨٪	
على الاقل من مجموع الاصوات الصحيحة	٥٢٦
الفرع الرابع : مراحل توزيع للمقاعد	٥٣٥
الفرع الخامس : استكمال نسبة العمال والفلاحين من الحزب	
صاحب القائمة الحاصلة على اقل عدد من الاصوات	٥٣٩
انتهاء الخدمة	٥٤٢
الباب الاول : الاستقالة	٥٤٧
الفصل الاول : نوع الاستقالة الصريحة والضمنية	٥٤٧
الفصل الثاني : الاستقالة الصريحة	٥٦١
الفرع الاول : شروط الاستقالة الصريحة	٥٦١
الفرع الثاني : الآثار المترتبة على تقديم الاستقالة الصريحة	٥٧٧
الفرع الثالث : حدود سلطة جهة الادارة في رفض	
طلب الاستقالة	٥٩٠
الفرع الرابع : عدول مقدم الاستقالة عن الاستقالة	٥٩٣
الفصل الثالث : الاستقالة الضمنية	٥٩٥
الفرع الاول : قرينة الاستقالة الضمنية	٥٩٥
الفرع الثاني : ما ينفي قرينة الاستقالة الضمنية	٦٣٠

صفحة

الموضوع

- الفرع الثالث : وجوب الإنذار لانتهاء الخدمة بالاستقالة
٦٤٦ الضمنية
- الفرع الرابع : اتخاذ الاجراءات التأديبية تحول دون
٦٧٥ اعمال قرينة الاستقالة الضمنية
- الفرع الخامس : اعمال مقتضى قرينة الاستقالة
٧٠٤
- الباب الثاني : انتهاء الخدمة للحكم بعقوبة مقيدة للحرية
٧١٠
- اولا : انتهاء خدمة العامل للحكم عليه بعقوبة مقيدة
للحرية فى جريمة مخلة بالشرف او الامانة
٧١٠
- ثانيا : الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا فى
احدى الجرائم العسكرية يرتب اثار الحكم الجنائى
٧١٢
- الباب الثالث : الفصل بغير الطريق التأديبى
٧١٦
- الباب الرابع : انتهاء الخدمة ببلوغ السن القانونية
٧٢٢
- اولا : السن القانونية لانتهاء الخدمة
٧٢٢
- ثانيا : جواز الاستمرار بالخدمة بعد سن الستين
٧٢٧
- ثالثا : الاحالة الى المعاش قبل سن الستين
٧٣٩
- رابعا : حظر اعادة تعيين العامل بعد احالته الى
المعاش قبل بلوغ السن القانونية لترك الخدمة
٧٤٢
- الباب الخامس : انتهاء خدمة العامل الموقت والعامل على مكافأة شاملة
٧٤٥
- الباب السادس : مسائل متنوعة
٧٥١
- اولا : استقلال كل نهب من اسباب انتهاء الخدمة
٧٥١
- ثانيا : قرار انتهاء الخدمة لا يخضع للتظلم الوجودى
٧٥٤

الموضوع	صفحة
ثالثا : سحب قرار الفصل	٧٥٧
رابعا : عدم تحصيل القرارات الصادرة بالمخالفة لاحكام القانون باحالة بعض العاملين الى التقاعد	
في سن الستين	٧٦١
خامسا : التقدم الفصل المستند الى قرار مزعوم	
صدوره من مجلس قيادة الثورة	٧٧٦
سادسا : جواز الاتفاق باسقاط مدة الانقطاع من	
مدة خدمة العامل للمتضرع دون اصدار قرار بانتهاء	
خدمته	٧٦٩
سابعا : مدة الانقطاع لا تعتمد من مدة الخدمة	٧٧١
ثامنا : ازالة آثار انتهاء الخدمة تكون بسحب القرار	
او بالغائه قضائيا	٧٧٣
الحجار الاماكن	٧٧٥

موضوعات

الجزء رقم (٢٨)

- ١ - باحثون علميون
- ٢ - بـسـل
- ٣ - براءة اختراع ورسوم ونماذج صناعية
- ٤ - بيوع تجارية
- ٥ - بعثة واجازة دراسية ومنح تدريبية
- ٦ - بـسـك
- ٧ - بورصة الاوراق المالية
- ٨ - تأمين
- ٩ - تأمينات اجتماعية
- ١٠ - تجنيد وخدمة عسكرية

الفهرس التفصلى

للجزء رقم (٢٨)

صفحة

الموضوع

باحثون علميون

- ١ الفصل الاول : باحثون علميون فى المؤسسات العلمية
- ٨ الفصل الثانى : باحثون علميون بمركز البحوث الزراعية
- الفصل الثالث : باحثون علميون بالمركز القومى للبحوث
الزربية والتنمية
- ١٤

- ١٧ بدل
- ١٩ الفصل الاول : بدل التفرغ
- ١٩ اولا : بدل التفرغ للأطباء البشريين وأطباء الاسنان
- ٢٧ ثانيا : بدل التفرغ للأطباء البيطريين
- ٥٩ ثالثا : بدل التفرغ للمهندسين الزراعيين
- ٧٢ رابعا: بدل التفرغ لشاغلى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية
- ٧٧ الفصل الثانى : بدل التمثيل
- ٩٧ الفصل الثالث : بدل السفر ومصاريف الانتقال
- ١٢٣ الفصل الرابع : بدل الإقامة
- ١٢٨ الفصل الخامس : بدل التهجير
- ١٦٥ الفصل السادس : بدل السودان
- ١٧٠ الفصل السابع : بدل ظروف وظروف الوظيفة
- ١٨٣ الفصل الثامن : بدل العدوى

المرئوع	صفءة
الفصل التاسع : بدل حضور لجان .	١٨٧
الفصل العاشر : بدلات متنوعة .	١٩٧
اولا : بدل التفتيش على الشواطيء	١٩٧
ثانيا : بدلات رؤساء الاقسام والقطاعات بهيئة المواد النووية	٢٠٢
ثالثا : مكافآت الضبط والارشاد والجهد غير العادية	
ومكافآت التئمة للعاملين بالجمارك	٢٠٦
رابعا : بدل الصرافة	٢٠٨
خامسا : بدل راتب الحرمان	٢١٣
الفصل الحادى عشر : مسائل متنوعة	٢١٥
اولا : مناط استحقاق البدلات بصفة عامة	٢١٥
ثانيا : عدم احتصاص مجلس الوزراء	٢٢٢
ثالثا : التئاوز عن استرداد ما صرف من بدلات دون وجه حق	٢٢٤
رابعا : ايلولة البدلات والمكافآت الى الخزائنة العامة	٢٢٧
خامسا : بزوال خفض البدلات يعود البدل الى اصله كاملا	٢٢٩
سادسا : مدى عئضوع تبدلات لنضرائب	٢٣٠
سابعا : منح اعضاء هيئة البحوث بائئئة العامة لبحوث	
الاسكان والبناء ما يقابل بدل الريادة	٢٣٥
ثامنا : مقابل الجهود غير العادية	٢٣٨
براءة اختراع ورسوم وئماذج صناعية	٢٤٣

الصفحة	الموضوع
٢٥٧	بيوع تجارية
٢٥٩	ماهية البيوع التجارية في مفهوم القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٧
٢٦١	بعثة واجازة دراسية ومنح تدريبية
٢٦٣	اولا : للمعاملة المالية لعضو البعثة او الاجازة الدراسية او المنحة
٢٦٣	١ - قواعد للمعاملة المالية
٢٦٦	٢ - الفرق بين المعاملة المالية للمبعوث وبند السفر
٢٧٢	ثانيا : دورة تدريبية
٢٧٤	ثالثا : التزامات عضو البعثة او الاجازة الدراسية او المنحة
	رابعا : حصة المبعوث في اشتراك التأمين والمعاش جزء من المرتب
٢٨٣	المستحق له
٢٨٩	بنك
٢٩١	الفصل الاول : البنك المركزي
٢٩١	اولا : نيابية عن الحكومة
٢٩٤	ثانيا : مجلس الادارة
٣٠٣	ثالثا : مبالغ مستحقة لممثل البنك
٣٠٧	رابعا : الترخيص بالودائع في بنوك اخرى
٣١٤	خامسا : تحديد سعر الفائدة المستحقة على العمليات المصرفية
	سادسا : علم اختصاص محافظ البنك الاهلي بتحديد مستحقات
٣١٨	رؤساء واعضاء مجالس ادارة بنوك القطاع العام

صفحة	الموضوع
٣٢١	سابعا : ترقية
٣٢٤	ثامنا : علاوة تشجيعية
	الفصل الثاني : البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وبنوك
٣٢٨	التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات
٣٢٨	اولا : الدب
٣٣١	ثانيا : الحد الاعلى للاحور
٣٣٦	ثالثا : استحقاق العاملين لنسبة من الارباح
٣٣٩	رابعا : استحقاق ضريبة الدمغة على مرتبات العاملين
٣٤٢	خامسا : بطلان تسوية اوضاع بعض العاملين بأثر رجعى
٣٤٧	سادسا : مكافأة نهاية الخدمة
٣٥٠	سابعا : انتهاء الخدمة للحكم على العامل بعقوبة مقيدة للحرية
٣٥٣	ثامنا : مقابل تأخير عن ضرائب مستحقة على البنك
٣٥٤	الفصل الثالث : بنك الاستثمار القومى
٣٥٤	اولا : الطبيعة القانونية للبنك
٣٥٨	ثانيا : علاوة تشجيعية
٣٦١	ثالثا : موهل
٣٦٣	الفصل الرابع : بنك مصر (تقرير اسهم للعاملين بالبنك)
٣٦٧	الفصل الخامس : بنك الاسكندرية (مبالغ مودعة بالبنك)
٣٧٢	الفصل السادس : بنك ناصر الاجتماعى (الاعفاءات)
	الفصل السابع : البنك العربى الافريقى (الخصوع للضريبة
٣٧٥	على ارباح شركات الاموال)

صفحة

الموضوع

الفصل الثامن : بنك فيصل الاسلامى (سداد قيمة اسهم الاكتتاب

٣٨٠

فى راس المال)

٣٨٤

الفصل التاسع : مسائل متنوعة

٣٨٤

اولا : المسئولية عن مخالفة القواعد المالية

٣٩٣

ثانيا : حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة أكثر من بنك

ثالثا : صحة عضوية رئيس بنك مصر السابق فى مجلس ادارة

بنك قناة السويس اثناء عضويته السابقة المعين فيها بمجلس

٣٩٦

الشورى

٣٩٩

بورصة الاوراق المالية

٤١١

تأميم

٤١٣

اولا : ماهية التأميم

٤١٨

ثانيا : قرار التأميم يجب ان يرد على منشأة موجودة فعلا

٤٢٠

ثالثا : التاريخ الذى يحد فيه باعتبار المنشأة مؤمنة

٤٢٥

رابعا : كيفية تقدير اصول المنشآت المؤمنة

٤٢٩

خامسا : التعويض عن التأميم

٤٣٤

سادسا : حدود مسؤولية الدولة عن الشركات والمنشآت المؤمنة

٤٣٩

سابعا : لجان التقييم

الموضوع	صفحة
تأمينات اجتماعية	٤٤١
اولا : المخاطبين باحكام قانون التأمين الاجتماعى	٤٤٧
ثانيا : المقصود بالاجر فى مجال تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعى	٤٤٩
ثالثا : الحد الادنى للاجر الذى تسدد على اساسه اشتراكات التأمينات الاجتماعية	٤٥١
رابعا : المكافآت التشجيعية لاندخل فى حساب الاجر الذى يسدد على اساسه المعاش	٤٥٥
خامسا : مناط استحقاق التعويض المنصوص عليه فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥	٤٥٦
سادسا : عدم سريان حكم المادة ٣١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الا على شاغلى منصب وزير او نائب وزير اعضاء مجلس الوزراء	٤٥٨
سابعا : قرار المحكمة الدستورية العليا - التفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق بشأن تطبيق حكم المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى	٤٦٠
ثامنا : جواز تعيين مستفيدين آخرين عن الورثة لصرف مبلغ التعويض الاضافى ومنحه الوفاة	٤٨٠
تاسعا : يجوز تحديد شخص اعتبارى للاستفادة من مبلغ التعويض الاضافى	٤٨٣
عاشرا : تحدد الوفاة ونفقات الجنائز على اساس اجر الاشتراك	٤٨٦
حادى عشر : لايجوز اجراء خصم او توقيع حجز على منحة الوفاة	٤٨٩
ثانى عشر : العلاوة الاجتماعية التى صرفت بغير وجه حق لايجوز	

الموضوع	صفحة
نخصمها من منحة الرفاة ويجوز خصمها من المقابل النقدي لرصيد	
الاجازات الاعتيادية	٤٩٢
ثالث عشر : الاستمرار فى الخدمة بعد من الستين	٤٩٦
رابع عشر : التزام شركات التأمين بالاككتاب فى سندات الاسكان	
الاقتصادى	٥١٠
خامس عشر : المعاملة الوظيفية للعامل خلال فترة الاستمرار بالخدمة	
طبقا للمادة ١٦٣ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥	٥١٣
سادس عشر : مناط استحقاق التأمين الذى يكون للمتتفع الذى فصل	
من الخدمة بسبب عدم اللياقة الصحية للخدمة	٥١٨
سابع عشر : الاصابة الناتجة عن الاجهاد او الازهاق فى العمل	٥٢٠
ثامن عشر : اختصاص لجنة فحص المنازعات	٥٢٩
تاسع عشر : شروط دفع دعوى للمطالبة بالحقوق الناشئة عن قانون	
التأمين الاجتماعى	٥٤٦
عشرون : مسائل متنوعة	٥٥٦
(أ) صناديق التأمين الخاصة - انشائها - تمويلها	٥٥٦
(ب) تغطية العجز فى موارد حساب التأمين المنصوص عليه فى	
المادة ٦ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠	٥٦٦
(ج) التزام المؤمن عليه بسداد الاشتراكات من مدد اعارته	
بالخارج بالعملة الاجنبية	٥٧١
(د) مدى اعتبار ما يحصل عليه الاخصائى العامل من مقابل	

صفحة

الموضوع

- نظير قيامه بعلاج المرضى بالمستشفيات عنصر من عناصر اجر الاشتراك في التأمين الاجتماعي من عدمه ٥٧٢
- (هـ) علاوة الرقابة الادارية تعتبر جزء من اجر الاشتراك ٥٧٧
- (و) اختصاص الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بطلب تسوية المعاش ٥٧٨
- (ز) كفية حساب التعويض المستحق طبقا للمواد ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ من قانون التأمين الاجتماعي ٥٧٩
- (ح) لايحوز تحصيل الاشتراكات المنصوص عليها من قانون التأمين الاجتماعي من الضباط الذين انتهت خدمتهم بالقوات المسلحة من ١٩٥٢/٧/٢٣ الى ١٩٧١/٥/١٥ ٥٨١
- (ط) المقصود بالاجر كوعاء للاشتراك التأميني في حكم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥ ٥٨٦

تجنيد وخدمة عسكرية

٥٩٥

الفصل الاول : اقدمية التجنيد

٥٩٩

الفرع الاول : نطاق سريان المادة ٤٤ من القانون ١٢٧

٥٩٩

لسنة ١٩٨١

٦٠٥

الفرع الثاني : المقصود بالزميل في قانون الخدمة العسكرية
الفرع الثالث : لايحوز التوسع في تفسير نص المادة ٤٤ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١

٦٢٣

الموضوع	صفحة
الفرع الرابع : عدم جواز ضم مدة الخدمة العسكرية للعامل للموئل اذا كانت وظيفته لا تشترط تأهيلا معيناً	٦٢٦
الفرع الخامس : يجوز للعامل ان يطلب اعادة حساب مدة الخدمة العسكرية عند تعيينه مرة أخرى او نقله	٦٢٩
الفرع السادس : ضم مدة الخدمة العسكرية للضباط الاحتياط او المجندين	٦٣٤
الفرع السابع : عدم استحقاق العاملين المجندين خلال مدة خدمتهم بالقوات المسلحة أية مكافآت من جهة عملهم الاصلية	٦٣٧
الفرع الثامن : الاعتداد بمدة الخدمة العسكرية ضمن مدة خدمة العامل اللازم إنقضاؤها لاستحقاقه اجازة اعتيادية سنوية مقدارها ثلاثون يوماً	٦٤٠
الفصل الثامن : جرائم الخدمة العسكرية (عدم اختصاص مديري التجنيد فى اصدار اوامر الحفظ فى جرائم التخلف عن اداء الخدمة العسكرية)	٦٤٣
الفصل الثالث : مسائل متنوعة	٦٤٥

موضوعات
الجزء رقم (٢٩)

تأديب

الفهرس التفصيلي

للجزء رقم (٢٩)

(تأديب)

صفحة	الموضوع
	الفصل الاول : المسؤولية التأديبية
١٣	الفرع الاول : مناط المسؤولية التأديبية
١٣	الفرع الثاني : اختلاف النظام القانوني للتأديب عن النظام
٢٩	المقرر بالقوانين الجنائية للانفعال المؤثرة
٤٤	الفرع الثالث : استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية
	الفرع الرابع : مشروعية اصدار لائحة للجزاءات متضمنة
٥٢	المخالفات التأديبية والعقوبات المقررة لكل منها
٥٥	الفرع الخامس : مسائل متنوعة
٥٥	اولا : المسؤولية التأديبية مسؤولية شخصية
	ثانيا : المسؤولية التأديبية قوامها خطأ تأديبي ثابت في حق
٧٠	العامل
٧٠	١ - نسبة الخطأ الى العامل على وجه القطع واليقين
٧٥	٢ - حسن وسوء النية في قيام المسؤولية التأديبية
٨١	ثالثا : الاعفاء من المسؤولية
٨١	١ - حدائة العهد بالعمل لا تنهض دفعا للمسؤولية
٨٥	٢ - التذرع بكثرة العمل لاتصلح عنرا لدرء المسؤولية

- ٣ - إمكانية اللجوء الى وسائل غير التي نص عليها
- ٨٧ القانون لدراء المستولية
- ٩٢ ٤ - امر الرئيس للمرؤوس
- ١٠٣ ٥ - سوء تنظيم المرفق يعتبر طرفا خففا
- ١٠٩ رابعا : اثر المرض على المستولية التأديبية
- ١١٣ خامسا : لاعقاب على مخالفة زالت آثارها
- ١١٦ الفصل الثاني : المخالفات التأديبية
- ١١٦ الفرع الاول : احكام عامة
- ١٤٢ الفرع الثاني : واجبات الوظيفة
- ١٤٢ اولا : اداء اعمال الوظيفة
- ١٤٢ ١ - اداء العامل للعمل المنوط به بنفسه وبكل دقة وامانة
- ١٤٦ ٢ - السعى لمعرفة واجبات الوظيفة والالمام بها
- ١٥٥ ٣ - متابعة اعمال المرؤوسين والاشراف عليها
- ١٦٤ ٤ - التزام الصديق وتحاشي الكذب
- ١٦٧ ٥ - الانتظام فى العمل وادائه فى المواعيد الرسمية
- ١٧٢ ٦ - عدم الانقطاع عن العمل بدون اذن او مقتضى
- ١٨٤ ثانيا : طاعة الرؤساء وتوقيعهم
- ١٨٤ ١ - حق الشكوى والابلاغ عن الجرائم مكفول
- ٢ - حق ابداء رأى او الطعن على تصرفات الرؤساء
- ١٨٧ مكفول بلا تطاول او تشهير او تحد
- ١٩٢ ٣ - مخاطبة الرؤساء فى حدود اللياقة والادب

الموضوع	صفحة
٤ - لاجتاحت على الملجوء الى رئيس الجمهورية او رئيس مجلس الشعب بالشكوى	٢٠٤
ثالثا : المحافظة على كرامة الوظيفة	٢١٠
١ - احترام العرف وكرامة الرؤساء والمؤسسين وافراد المتعاملين	٢١٠
٢ - طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة فى مجال العمل	٢١٥
٣ - عدم قبول اى مكافأة او عمولة اوهدية نظير القيام بالواجب الوطنى	٢١٦
الفرع الثالث : الاعمال المحظورة	٢١٨
اولا : المسئولية التأديبية للاطباء والجراحين	٢١٨
ثانيا : المخالفات التأديبية فى العقود الادارية	٢٢٤
١ - حدود مسئولية الموظف المتدرب لتلقى العطاءات	٢٢٤
٢ - حدود مسئولية مندوب ادارة الحسابات فى لجنة فتح المظاريف	٢٢٧
٣ - قبول العطاء الوحيد لا يستوجب المساءلة التأديبية	٢٣١
٤ - اقرار لجنة البت بمطابقة السلعة الموردة للمواصفات	٢٣٢
٥ - سداد مستحقات المورد	٢٣٣
ثالثا : صرف مبالغ بدون وجه حق	٢٣٤
رابعا : المخالفات التأديبية فى شأن العهدة	٢٣٥
خامسا : مخالفة قواعد صرف السلفة	٢٤٠
سادسا : المخالفات التأديبية التى ترد على اوراق رسمية	٢٤٢

صفحة	الموضوع
٢٥٠	سابعاً : المخالفات التأديبية لاعوان القضاء
٢٥٠	١ - جسامة المخراف العاملين بالحاكم
	٢ - تفريط امانة اخفظ بالحاكم فى الملفات التى
٢٥١	بعهدتهم
٢٥٤	٣ - حدود مسئولية المحضرين
٢٥٩	ثامناً : مخالفات تراخيص المباني
٢٦٩	تاسعاً : حظر الاشتغال بالاعمال التجارية
٢٦٩	١ - حظر مزاولة التجارة بالذات ا و بالوساطة
٢٧٢	٢ - معيار العمل التجارى
٢٧٦	٣ - ممارسة الزوجة للتجارة
٢٧٨	عاشراً : مدى خطر الاشتراك فى تأسيس الشركات
	١ - جواز الاشتراك كشريك موصى فى شركة توصية
٢٧٨	بسيطة
٢٨١	حادى عشر : حظر اداء اعمال للغير بمقابل الا باذن
	ثانى عشر : المخالفات التأديبية عن سلوك الموظف خارج
	الوظيفة
٢٨٨	
٢٩٣	ثالث عشر : مخالفات تأديبية أخرى متنوعة
٣٠٥	الفصل الثالث : الجزاءات التأديبية
٣٠٥	الفرع الاول : عدم جواز المعاقبة على الذنب الادارى مرتين
	الفرع الثانى : وجوب قيام تقدير الجزاء على سببه بجميع
٣١٤	اشطاره

٣١٥	الفرع الثالث : مناهج حرية تقدير الجزاء الا يكون للمشرع قد خص ذنبا اداريا بعقوبة محددة
٣١٧	الفرع الرابع : رقابة القضاء لامتد الى ملازمة الجزاء الا اذا شاب تقدير الادارة له غلو
٣٤٧	الفرع الخامس : الاثر المباشر للقانون التأديبي وقاعدة القانون الاصلح للمتهم
٣٥٩	الفرع السادس : ما لا يعد من قبيل العقوبات التأديبية
٣٥٩	اولا : النقل اجراء مناطه المصلحة العامة
٣٦٢	ثانيا : ابعاد العامل عن الاعمال المالية ليس من الجزاءات التأديبية
٣٦٣	ثالثا : لفت النظر لا يعد عقوبة تأديبية
٣٦٩	الفرع السابع : عقوبات تأديبية جوائز توقيعها
٣٦٩	اولا : التفرقة في شأن العقوبات التأديبية بين طائفة كبار الموظفين ومن عداهم من الموظفين
٣٧٣	ثانيا : اللوم
٣٧٥	ثالثا : الخصم من الاجر
٣٧٨	رابعا : خفض الاجر
٣٨٣	خامسا : خفض الى وظيفة في الدرجة الادنى مباشرة
٣٩٠	سادسا : خفض الدرجة
٣٩٣	سابعا : الوقف عن العمل
٣٩٥	ثامنا : الاحالة الى المعاش

٣٩٨	تاسعا : الفصل من الخدمة
٤٠٤	الفرع الثامن : جزاء تأديبي مقنع
٤٠٧	الفرع التاسع : عو العقوبات التأديبية
٤٠٩	الفرع العاشر : جواز ملاحقة من ترك الخدمة
٤١٨	الفصل الرابع : التحقيق مع العاملين
٤١٨	الفرع الاول : سلطة التحقيق
٤١٨	اولا : سلطة الاحالة الى التحقيق
٤٢٨	ثانيا : سلطة اجراء التحقيق
٤٤٤	الفرع الثاني : ضمانات التحقيق
٤٧٠	الفرع الثالث : اجراءات التحقيق
٤٧٠	اولا : مواجهة للتهم
٤٧٤	ثانيا : الامتناع عن الادلاء بالاقوال
٤٧٧	ثالثا : الاعتراف
٤٧٩	رابعا : الشهود
٤٨١	خامسا : التفتيش
٤٩٦	سادسا : التحقيق يكون كتابة وموقعا عليه
٥٠٣	الفرع الرابع : نتيجة التحقيق وفقد الاوراق
٥١٧	الفصل الخامس : قرار الوقف عن العمل احتياطيا
٥٣١	الفصل السادس : القرار التأديبي
٥٣١	الفرع الاول : القرار التأديبي قرار ادارى
٥٣٢	الفرع الثاني : جب القرار التأديبي

الموضوع

صفحة

٥٣٩ الفرع الثالث : السلطة التأديبية الموقعة للجزاء التأديبي

٥٤٢ الفرع الرابع : ولاية التأديب ومدى جواز التفويض فيها

الفرع الخامس : قرار الجهة الادارية بالحفظ لا يقيد النيابة

٥٥٠ الادارية

الفرع السادس : الاختصاص الرقابي للجهات المركزي

للمحاسبات على القرارات التأديبية في شأن

٥٦٣ المخالفات المالية

٥٨١ الفصل السابع : الدعوى التأديبية

٥٨١ اولا : تحريك الدعوى التأديبية

ثانيا : اعلان المتهم احواله الى المحاكمة التأديبية بتقرير الاتهام

٥٨٣ وبالجلسة المحددة يعتبر اجراء جوهريا

٥٩٣ ثالثا : قلم الكتاب يقوم باعلان ذوى الشأن بقرار الاتهام

رابعا : تحديد المشرع للوسيلة التي يتم الاعلان بها (خطاب

٥٩٥ موصى عليه مصحوب بعلم وصوال)

خامسا : الاعلان بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة يكون في محل

٦٠٢ اقامة المعلن اليه او في محل عمله

سادسا : متى يكون الاعلان في مواجهة النيابة العامة صحيحا ٦٠٤

٦٠٤ ١ - اذا كان موطن المراد اعلاته معلوما بالخارج

٢ - اذا لم يكن للمراد اعلاته عنوان معلوم لا بالداعل

٦١٠ ولا بالخارج

الموضوع	صفحة
٣ - بطلان الاعلان في مواجهة النيابة اذا لم يكن قد	
استنفدت الى سبل التحرى عن موطن المراد اعلانه	٦٢٢
سابعا: حضور المتهم ليس لازما لمحاكمته تأديبيا ما دام قد تم	
اخطاره بالحضور	٦٢٨
ثامنا : سقوط الدعوى التأديبية	٦٣٣
١ - الاوضاع التشريعية لميعاد سقوط الدعوى التأديبية	٦٣٣
٢ - سقوط الدعوى التأديبية من النظام العام	٦٤٤
٣ - استقالة ميعاد سقوط الدعوى التأديبية عند تداعل	
المسؤوليتين التأديبية والجنائية	٦٤٦
٤ - علم الرئيس المباشر بالمخالفة	٦٥٠
تاسعا : انقضاء الدعوى التأديبية بوفاة المتهم	٦٦١
الفصل الثامن : المحاكم التأديبية	٦٦٥
الفرع الاول : الاختصاص	٦٦٥
اولا : المحكمة التأديبية صاحبة الولاية العامة فى التأديب	٦٦٥
ثانيا : توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية	٦٨١
ثالثا : نطاق اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا	٦٨٣
رابعا : اختصاص المحاكم التأديبية ورد على سبيل الحصر	٦٨٧
خامسا : اختصاص المحاكم التأديبية يتحدد بالقرارات	
التأديبية الصريحة	٦٩٥
سادسا : عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالطعن فى قرار	
النقل او التدب	٦٩٩

الموضوع

صفحة

سابعاً : لاعبرة فى تحديد الاختصاص بما يحدده الطاعن فى

٧٢٣

طلباته

٧٢٧

ثامناً : تختص المحاكم التأديبية بالطلبات المرتبطة

٧٣٢

تاسعاً : تختص المحاكم التأديبية بالطعن فى قرارات التحميل

٧٣٨

الفرع الثانى : مسار الدعوى التأديبية

٧٣٨

اولاً : الحكم فى الدعوى التأديبية

٧٣٨

١ - وجوب ايداع مسودة الحكم عند النطق به

٧٣٩

٢ - التوقيع على مسودة الحكم وتسليمه الاصلية

٧٤١

٣ - وجوب تسييب الاحكام والقرارات التأديبية

٧٤٥

٤ - المداولة تكون بين القضاة الذين سمعوا المرافعة

٧٤٦

٥ - النطق بالحكم التأديبى يكون فى جلسة علنية

٦ - الجزاء المحكوم به يرتد اثره الى تاريخ ارتكاب

٧٥١

المخالفة التأديبية

٧٥٨

ثانياً : ضمانات المحاكمة التأديبية

٧٥٨

١ - قرينة البراءة

٧٧٣

٢ - كفالة مباشرة من الدفاع لتمتھم

٧٧٧

ثالثاً : الاثبات

١ - عبء الاثبات فى المنازعات التأديبية يقع على

٧٧٧

عائق الادارة

٢ - تقاضى جهة الادارة عن تقديم الاوراق اللازمة

٧٧٨

للفصل فى الدعوى التأديبية

الموضوع	صفحة
٣ - ادلة الإثبات	٧٨٢
(أ) تحريات الشرطة	٧٨٢
(ب) شهادة الشهود	٧٨٧
(ج) الاعتراف	٧٩٧
(د) الاقرار الذى يعول عليه	٧٩٨
٤ - حرية القاضى التأديبى فى تكوين اقتناعه	٧٩٩
٥ - احكام الادانة تبنى على القطع واليقين	٨٠٣
٦ - استخلاص المحكمة للنتيجة التى انتهت اليها	
استخلاصا سائغا من اصول تنتجها	٨١٦
رابعا : صلاحيات المحكمة التأديبية ازاء الدعوى التأديبية	٨٢١
١ - عدم تقيد المحكمة التأديبية بالوصف او التكييف	
الذى تسمفه النيابة على الوقائع المسندة الى المتهم	٨٢١
٢ - عدم التزام المحكمة بتعقب دفاع المتهم فى كل	
جزئياته وفروعه	٨٢٦
٣ - عدم جواز الحكم على المتهم فى اتهام لم يواجه به	٨٣٢
٤ - تعديل مواد الاتهام	٨٣٤
٥ - تصدى المحكمة التأديبية لوقائع لم ترد فى قرار	
الاحالة	٨٣٦
٦ - جواز توقيع الجزاء التأديبى عن كل مخالفة تأديبية	
جديدة	٨٤٠

الموضوع	صفحة
٧ - عدم جواز المحاكمة التأديبية لسبق مجازاة العامل	١٤٤
٨ - شيوع التهمة	١٤٧
٩ - عدم جواز جهة الادارة اى قرار يسلب المحكمة التأديبية ولايتها اثناء نظر الدعوى التأديبية	١٤٨
١٠ - التداخل فى الدعوى التأديبية	١٥١
سادسا : وقف الدعوى التأديبية	١٥٣
١ - وقف الدعوى التأديبية لحين الفصل فى الدعوى الجنائية	١٥٣
٢ - وقف الدعوى التأديبية لحين الفصل من المحكمة المختصة فى مسألة اولية ترتبط بتكييف الوقائع	١٥٤
الفرع الثالث : الطعن فى الاحكام التأديبية	١٥٩
اولا : الطعن امام المحكمة الادارية العليا	١٥٩
١ - الحكم فى الدعوى التأديبية يكون حضوريا متى اتصل علم الطاعن بها	١٥٩
٢ - ميعاد الطعن فى الحكم التأديبى امام المحكمة الادارية العليا	١٦٠
٣ - بداية ميعاد الطعن	١٦٣
٤ - ميعاد الطعن فى الحكم التأديبى عند تعدد الخصوم	١٦٦
٥ - رقابة المحكمة الادارية العليا لاحكام المحاكم التأديبية	١٦٩
رقابة مشروعية	١٦٩

- ٦ - الطعن بغير المنازعة برمتها امام المحكمة الادارية العليا ٨٨٥
- ٧ - الاحالة من المحكمة التأديبية الى المحكمة الادارية العليا ٨٨٨
- ٨٩١ ثانيا : الطعن بالتماس اعادة النظر
- ٨٩٣ الفصل التاسع : تأديب الموظف المعار والمتدرب والمنقول
- ٨٩٣ الفرع الاول : تأديب المعار والمتدرب
- ٨٩٨ الفرع الثاني : تأديب المنقول
- ٩٠١ الفصل العاشر : مجلس التأديب
- ٩٠١ الفرع الاول : الاطار العام لمجالس التأديب
- اولا : يسرى على ما تصدره مجالس التأديب من قرارات
- ٩٠١ ما يسرى على الاحكام القضائية من قواعد ومبادئ
- ثانيا : قرارات مجالس التأديب بمثابة احكام صادرة في
- دعوى تأديبية، ويكون الطعن فيها امام المحكمة الادارية
- ٩٠٤ العليا
- ثالثا : اختصاص المحكمة الادارية العليا بالطعون في قرارات
- مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات ادارية ٩١٠
- رابعا : عبارة (المحاكم التأديبية) التي يطعن في احكامها امام
- المحكمة الادارية العليا عبارة عامة غير غخصصة ومطلقة ٩٢٠
- خامسا : اسناد الاختصاص بالتأديب لمجالس التأديب تعتبر
- ٩٢٦ من النظام العام
- ٩٢٩ سادسا : كفالة حق الدفاع امام مجلس التأديب
- ٩٣٢ سابعا : لمجلس التأديب مطلق الحرية في تكوين عقيدته

- ثامنا : مجلس التأديب شأنه شأن المحكمة التأديبية هو أخير
- ٩٣٤ الاعلى فى مدى سلامة ما ذهب اليه تقرير الخيرة امامه
- تاسعا : وجوب توقيع رئيس مجلس التأديب وعضويه على
- ٩٣٥ مسودة القرار المودعة عند النطق به المشتملة على اسبابه
- عاشرا : عدم محضوع اعضاء مجالس التأديب للانظمة
- ٩٣٩ الخاصة بالقضاة
- ٩٤٦ الفرع الثانى : مجالس تأديب مختلفة
- ٩٤٦ اولا : مجالس تأديب العاملين بالمحاكم والنيابات
- ثانيا : مجالس تأديب العاملين بالجامعات من غير اعضاء
- ٩٦٣ هيئات التدريس
- ٩٦٨ الفصل الحادى عشر : تأديب طوائف خاصة من العاملين
- اولا : تأديب العاملين بالمؤسسات والهيئات العامة
- ٩٦٨ والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة
- ٩٧٠ ثانيا : تأديب العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة
- ٩٧٣ ثالثا : تأديب العاملين بمجلس الشعب
- رابعا : تأديب اعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية
- واعضاء مجالس الادارة للانتخين والعاملين بالجمعيات
- والهيئات الخاصة التى يصدر قرار من رئيس الجمهورية
- ٩٧٤ بتعديلها
- ٩٨٦ خامسا : تأديب مديري الجمعيات التعاونية الزراعية
- ٩٩٠ سادسا : تأديب اعضاء مراكز شباب القرى

الموضوع

صفحة

- ٩٩٥ سابعا : تأديب الخبراء امام جهات القضاء
ثامنا : محاسبة عضو المجلس المحلي عن اغلاله بالسلوك
الواجب
٩٩٧
٩٩٩ تاسعا : تأديب العاملين بمشروع مواقف سيارات الاجرة
الفصل الثاني عشر : مسائل متنوعة
١٠٠٢

موضوعات الجزء رقم (٢٠)

١- ترخيص

٢- ترقية

٣- تركة

٤- تعليم

الفهرس التفصلى

للجزء رقم (٣٠)

صفحة	الموضوع
١	تراخيص
٢	الفصل الاول : تراخيص المبانى
٥٠	الفصل الثانى : تراخيص المحال التجارية والصناعية
٦٥	الفصل الثالث : تراخيص المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة
١٠٦	الفصل الرابع : تراخيص الصيدليات
١٢٨	الفصل الخامس : تراخيص مزاوله المهن الكىماوية
١٣٢	الفصل السادس : تراخيص المنشآت الطبية
١٣٥	الفصل السابع : تراخيص للمنشآت الفنئقية والسياحية
١٤٤	الفصل الثامن : تراخيص بالحقاق المصرين للعمل فى الخارج
١٥١	الفصل التاسع : تراخيص اندماج الشركات
١٥٣	الفصل العاشر : تراخيص باستغلال كازينو
١٥٧	الفصل الحادى عشر : تراخيص الجازر
١٦٠	الفصل الثانى عشر : تراخيص تشغيل المعدات
١٦٣	الفصل الثالث عشر : تراخيص الاسواق العمومية
١٦٥	الفصل الرابع عشر : تراخيص الاسلحة والزعائر
١٧٢	الفصل الخامس عشر : تراخيص مزاوله اعمال التخليص الجمركى
١٧٨	الفصل السادس عشر : تراخيص مزاوله مهنة حانوتى او ترمى
١٨١	الفصل السابع عشر : تراخيص الآلات والمراجل التجارية

صفحة	الموضوع
١٨٢	الفصل الثامن عشر : تراخيص اشغال طريق
١٨٣	الفصل التاسع عشر : تراخيص انشاء الزرائب

ترقية

١٨٦	الفصل الاول : اجراء الترقية
١٨٦	الفرع الاول : سلطة الادارة فى اجراء الترقية
١٨٦	اولا : الترشيح للترقية لا يقيم حقا ولا يلزم ادارة بشئ
	ثانيا : ولاية جهة الادارة فى اجراء الترقية بطريق الاقدمية
١٨٨	ولاية اختيارية
١٨٩	ثالثا : حدود سلطة جهة الادارة فى اجراء الترقية بالاختيار
	رابعا : لا يجوز الترقية الى درجة مالية لا تقابلها وخليفة مقرر
	لها هذه الدرجة فى المجموعة النوعية التى ينتمى اليها
١٩٠	الموظف
١٩٢	خامسا : حواز التنازل عن الترقية
١٩٤	سادسا : الترقية الى الوظائف الممتازة والعليا تكون بالاختيار
	سابعا : يجوز استثناء شغل الوظائف الاعلى فى السلم
٢٠٢	الادارى بطريقة التعيين
	ثامنا : الترقية الى غير الوظائف الممتازة والعالية تكون
	بالاختيار فى النسب الواردة بالجدول رقم (١) المرفق
٢٠٤	بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

	تاسعا : العناصر التي تتطلبها الترقية الى احدى الوظائف
٢٠٧	العالية تختلف عن تلك التي تتطلبها مادونها
٢١٠	الفرع الثاني : قرار الترقية
٢١٠	اولا : التاريخ الذي يعتد به في نفاذ الترقية
٢١٢	ثانيا : قرار الترقية هو الذي ينشئ المركز القانوني فيها
	ثالثا : متى يكون قرار الترقية المعالف للقانون باطلا ومتى
٢١٥	يكون معلوما
٢١٥	أ) اعتبار قرار الترقية معلوما اذا لم يتوفر ر . النية
	(ب) انعدام قرار الترقية بفقدانه صفة القرار و سيج عمل
٢١٧	مادى لا يتمتع بشئ من الحصانة
	(ج) قرار الترقية يسند من ترقية سابقة خاطئة لم تتوفر
٢١٩	لها المدة البينية قرار باطل وليس معلوم
٢٢٢	الفصل الثاني : الترقية بالاختيار
٢٢٢	الفرع الاول : المناط في الترقية بالاختيار
٢٢٢	اولا : الجدارة والاقدمية
٢٢٥	ثانيا : استبعاد الاختيار من عناصر صحيحة
٢٢٨	ثالثا : اجراء مفاضلة حقيقية
	(أ) الافضلية تكون لمن له سابقة الحصول على اللوهرل
٢٢٨	العالي
	(ب) الافضلية تكون لمن كانت مدة خبرته بعد الحصول

- على المؤهل العالى أطول امد من مدة بحيرة باقى
- ٢٣٠ المرشحين
- (ج) حصر للمستوفين شروط الترقية من حيث التأهيل
- والخبرة وسائر اشتراطات شغل الوظيفة ثم ترتبها تنازليا ٢٣٢
- الفرع الثانى : تقدير صلاحية المرشح للترقية بالاختيار ٢٣٤
- (أ) الاستهداء بما ورد بحلفات خدمة المرشحين للترقية
- ٢٣٤ لوظائف الادارة العليا وبما يديه الرؤساء عنهم
- (ب) تدب العامل لوظيفة اعلى لايمد سبب افضلية له ٢٤٧
- (ج) عدم جواز اهدار كفاية العامل بحجة عدم اسناد
- ٢٤٨ جهة الادارة له احتمالا تكشف عن كفاءته
- الفرع الثالث : الاقليمية كمعيار لضبط الاختيار ٢٥١
- اولا : عدم جواز تخطى الاقدم فى الترقية الا اذا كان
- ٢٥١ الاحدث هو الاكفأ
- ثانيا : لجهة الادارة الاعتداد فى تخطى الاقدم بما ينبر منه
- ٢٥٧ من سلوك معيب
- ثالثا : عند التساوى فى الكفاية يجب ترقية الاقدم ٢٥٨
- رابعا : عند اتحاد تاريخ الترقية تكون العبرة على اساس
- ٢٦٥ الاقليمية فى الدرجة السابقة
- خامسا : مناط تطبيق قاعدة بترتيب اقدمية العاملين عند
- ٢٦٧ العودة من الاعارة او الاجازة الخاصة

الموضوع

صفحة

- سادسا : عدم سريان قاعدة ترتيب اقدمية العاملين عند
العودة من الاجازة على شاغلى الدرجة الاولى وما يعلوها ٢٦٩
- الفرع الرابع : ضوابط اجراء الترقية بالاقتدار ٢٧٠
- اولا : شروط صحة الضابط الاضافى ٢٧٠
- ثانيا : يشترط فيما تضعه جهة الادارة من ضوابط للترقية
بالاقتدار العمومية والتجريد وعدم مخالفته للقانون ٢٧٩
- ثالثا : جواز اشتراط حصول العامل على مؤهل على ما دام
أن هذا الشرط قد املتته المصلحة العامة وورد فى شكل
قاعدة عامة مجردة ٢٨١
- رابعا : يجوز اعتبار التسكين من ضوابط الترقية متى توافرت
شروطها ٢٨٥
- خامسا : متى وضعت جهة الادارة ضابط للترقية بالاقتدار
تعين عليها الالتزام به ٢٨٨
- سادسا : لا يجوز اعتبار الندب ضابط للترقية ٢٩٠
- سابعا : ضابط قضاء عشرين عاما فى مجال الوظائف
التخصصية هو ضابط مخالف للقانون ٢٩٤
- ثامنا : لا يجوز لجهة الادارة الاجتهاد فى استحداث شرط
اداء العمل لايستحقان الترقية عند استحداث شروط
استحقاقها ٢٩٥
- الفرع الخامس : منطق الترقية بالاقتدار ٢٩٨

- اولا : الترقية الى وظيفة من الدرجة الاولى تكون بالاختيار
٢٩٨ مع التقيد بالاقدمية فى ذات مرتبة الكفاية
- ثانيا : الترقية الى الدرجة الاولى يختص بها قرار رئيس
٣٠٢ الجمهورية
- ثالثا : وظيفة مدير عام الامن تدرج ضمن المجموعة النوعية
٣٠٥ المستقلة لوظائف الادارة العليا
- رابعا : سلطة جهة الادارة فى توزيع العاملين شاغلى درجة
٣٠٨ مدير عام
- الفصل الثالث : موانع الترقية
٣١٠
- اولا : منع ترقية عامل محال الى المحكمة التأديبية
٣١٠
- ثانيا : ارجاء النظر فى الترقية عند استحقاقها المدة التى حدها
٣١٣ الحكم التأديبى
- ثالثا : ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا اذا كان وقت
٣١٤ اجرائها بأجازة
- رابعا : تعتبر الاعارة مانعا من الترقية الى درجات الوظيفة
٣١٧ العليا طالما كانت لا تقتضيها مصلحة قومية عليا
- خامسا : لا يجوز للجهة الادارية ان تضع من تلقاء نفسها
مانعا من الترقية سواء كانت الترقية بالاقدمية ام بالاختيار
٣٢٣ يحول دون ترقية العامل
- الفرع الثانى : ما لا يعد من موانع الترقية قبل العمل بالقانون
٣٢٨ ١١٥ لسنة ١٩٨٣

- ٣٢٨ اولا: الاجازة الخاصة لايجوز ان تكون مانعا من الترقية
- ٣٣٦ ثانيا : المرض لايجوز ان يكون مانعا من الترقية
- ٣٣٨ الفصل الرابع : شروط الترقية
- ٣٣٨ الفرع الاول : شروط الترقية للوظيفة الاعلى
- اولا : الترقية لغير وظائف الدرجتين الممتازة والعليا يكون بالاقدمية والاختيار فى حدود النسب المقررة بالجدول
- ٣٣٨ المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
- ثانيا : تحسب نسبة الترقية بالاختيار من الدرجة المرقى منها
- ٣٤١ وليس من الدرجة للمرقى اليها
- ثالثا : يشترط ان تكون الترقية من الوظيفة من ذات المجموعة
- ٣٤٤ النوعية التى تنتمى اليها الوظيفة الاعلى مباشرة
- رابعا : الحصول على المؤهل المطلوب اذا كانت بطاقة
- وصف الوظيفة المرقى اليها تتطلب لشغلها مستوى
- ٣٥٠ تاهيل معين
- خامسا : شرط الحصول على المؤهل العلمى المطلوب لايعتبر
- شرط للترقية للوظيفة الاعلى داخل المجموعة النوعية الواحدة
- بل هو شرط اساسى للدخول ابتداء فى الخدمة فى احدى
- ٣٥٦ وظائف هذه المجموعة
- سادسا : الاعتداد بمجموع مدة الخبرة الكلية والبيئية اللازمة
- ٣٥٩ لشغل الوظيفة المراد الترقى اليها

- (أ) قضاء المدة البينية فى الوظيفة السابقة اللازمة لشغل الوظيفة المراد الترقى اليها ٣٥٩
- (ب) يبدأ حساب المدد البينية من تاريخ شغل الوظيفة المرقى منها ٣٦٩
- سابعا : دخول مدة الانقطاع القصير عن العمل فى المدد اللازمة للترقية . ٣٧٥
- ثامنا : متى كانت بطاقة الوصف قيد اشتراطت لشغل الوظيفة : الحصول على مؤهل معين الى جانب قضاء مدة بينية يجب ان يكون الحصول على المؤهل سابقا للمدة البينية المطلوبة ٣٧٨
- تاسعا : عدم الاختلاء بمدة الخبرة العملية الرائدة عن المدد اللازمة لشغل الوظيفة ٣٨١
- عاشرا : اجتياز العامل للتدريب الذى تنجه له الوحدة التى يعمل بها . ٣٨٣
- الفرع الثانى : شروط الترقية الى الوظائف العليا ٣٩٠
- اولا : شرط الصلاحية : حصول العامل على تقديرين بمرتبة ممتاز عن السنتين الاخيرتين ٣٩٠
- ثانيا : شرط التفضيل ٣٩٩
- (أ) يفضل العامل الحاصل على ثلاثة تقارير بمرتبة ممتاز على الحاصل على تقريرين ٣٩٩
- (ب) تساوى المرشحين فى تقدير الكفاية الافضلية تكون بأقدمية الحصول على الدرجة الاولى ٤٠٣

الموضوع

صفحة

- ثالثا : مدة الخبرة اللازمة توافرها لرقية العامل من الدرجة
- ٤٠٥ الاولى الى وظيفة من درجة مدير عام
- رابعا : عند اجراء الرقية الى وظيفة مدير عام وتساوى المرشحون فى مدة الخبرة الواجب قضائها فى الوظيفة السابقة يتعين الاعتماد بكشوف اقدميات العاملين بالدرجة الاولى فان تساوت فان العبرة تكون بأقدمية
- ٤٠٨ الدرجة الثانية
- خامسا : الرقية لوظائف الدرجتين الممتازة والعالية تكون بالاختيار على اساس بيانات تقييم الاداء وما ورد فى ملفات عملتهم من عناصره
- ٤١٠
- سادسا : يكفى لرقية العامل من شاغلى الوظائف العليا الى درجة اعلى داخل المجموعة النوعية لهذه الوظائف حصوله على بيان اداء واحد يكشف عن مستوى كفايته
- ٤١٢
- سابعا : اجتياز التدريب الذى تنظمه جهة الادارة بالتنسيق مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة
- ٤١٥
- ثامنا : التحلى بمحسن السلوك وطيب السمعة
- ٤١٧
- تاسعا : للرقية الى درجة وكيل وزارة تبحث كفاية الموظف فى ضوء ملف عملته وآراء الرؤساء المبداء عنه
- ٤١٩
- الفصل الخامس : ترقيات فى مضالج مختلفة
- ٤٢٢
- اولا : النهاية الادارية
- ٤٢٢
- ثانيا : الجهاز المركزى للمحاسبات
- ٤٣٤

- ٤٢٥ ثالثا : الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية
- ٤٣٤ رابعا : الهيئة القومية لسكك حديد مصر
- ٤٣٨ خامسا : اتحاد الاذاعة والتليفزيون
- ٤٤٠ سادسا : هيئة الشرطة
- ٤٤٣ سابعا : رؤساء ونواب تحرير المجلات
- ٤٤٨ ثامنا : الادارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة
- ٤٥٣ تاسعا : وزارة الدفاع
- ٤٥٦ الفصل السادس : مسائل متنوعة وجوانب من قضاء الرقيات
- ٤٥٦ اولا : ما أهمية الرقية التي يجوز الطعن في قراراتها
- ثانيا : الطعن في قرار الرقية يعتبر منوطا على الطعن في تقدير الكفاية
- ٤٦١ ثالثا : للمحكمة سلطة التصديق لتقارير الكفاية التي اشروطها القانون كشرط من شروط الرقية من تلقاء نفسها
- ٤٦٤ رابعا : لا يجوز لجهة الادارة لتقرير التعطيل في الرقية بسوق
- ٤٤٦ أسباب مرسله لانتال من كفاية المتعطى
- خامسا : الغاء قرار التعطى في الرقية مع ما يترتب على ذلك
- ٤٦٧ من آثار بحير تعويض للعامل
- سادسا : التزام جهة الادارة بتنفيذ الاجكام الصادرة بالغاء
- ٤٧٠ وإعادة الحال الى ما كان عليه لو لم يصدر هذا القرار اطلاقا
- ٤٧١ سابعا : المقصود بعبارة (وما يترتب على ذلك من آثار)

- ثامنا : الاثر المترتب على مخالفة قواعد الترقية الغاء القرار الصادر
٤٧٤ بها الغاء مجردا
- تاسعا : اذا أبدت جهة الادارة اسباب تخطى الاقدم بالاحداث
٤٧٧ فان هذه الاسباب تخضع لرقابة القضاء الادارى
- عاشرا : عدم جواز استرداد الفروق المالية المترتبة على الترقيات
٤٨١ التى تقرر سحبها
- حادى عشر : يجوز مطالبة الموظف المرقى نتيجة عن واقع منه او
نتيجة سعى غير مشروع بالفروق المالية التى قبضها بغير حق ٤٨١
- ثانى عشر : اجراء التسوية لا يهدر الحق فى الترقية ٤٨٣
- ثالث عشر : الترقية الحتمية تعتبر جزءا من التسوية ذاتها فتأخذ
٤٨٦ حكمها
- رابع عشر : لا يجوز ايقاف اجراء الترقية لحين حلول موعد
٤٨٨ اعتماد التقارير السنوية
- خامس عشر : تقلد جهة الادارة كفاية العاملين غير الخاضعين
٤٩٠ لنظام التقارير السنوية ومدى صلاحيتهم للترقية
- سادس عشر : مناطق تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٢٨
لسنة ١٩٧٢ ان يكون العامل قد شغل درجات وظيفية حتى
٤٩٣ تحسب المدة الموجهة للترقية
- سابع عشر : الترقية الى الدرجات الاعلى طبقا للجدول الثانى
المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تكون من تاريخ اكتمال
٤٩٤ المدة التى نص عليها ذلك الجدول

الموضوع

صفحة

- ثامن عشر : لا يعتمد في مجال الترقية بالمدد التي قضيت في
بمجموعة نوعية مغايرة ٤٩٤
تاسع عشر : عدم الاعتماد بمدة الخبرة العلمية عند حساب المدد
المبينة اللازمة للترقية للوظائف العليا ٤٩٥
عشرون : يجوز التخطي في الترقية لاسباب اخرى غير متصلة
بتقارير الكفاية ٤٩٦

التركة

٤٩٩

- اولا : واجبات مديري التركات ٥٠٠
ثانيا : ينوب لكل وارث عن سائر الورثة فيما يتعلق بالدفاع عن حقه
في التركة ٥٠٧

تعليم

٥١٠

الفصل الاول

٥١٢

- اولا : العبرة في تحديد نوعية المدرسة بالترخيص الصادر بفتحها ٥١٢
ثانيا : الشروط الواجب توافرها في المدارس الخاصة ٥١٣
ثالثا : عدم جواز تحويل المدارس الخاصة الى مدارس حكومية ٥١٨
رابعا : اعانة الابحار للمدارس الخاصة ٥٢٢
خامسا : رقابة مديريات التعليم والادارات التعليمية على
المدارس الخاصة ٥٢٦

- سادسا : الاجراءات التى تتخذ فى حالة مخالفة المدرسة لاجكام القانون ٥٢٩
- سابعا : تتمتع دور الحضانة بالشخصية الاعتبارية وتمثل هذا الاستثناء بجلد بالغرض الذى انشئت من اجله ٥٣٥
- ثامنا : المركز القانونى للمعلمين بالمدارس التابعة للجمعيات الثقافية ٥٤٢
- الفصل الثانى : مسائل متنوعة ٥٥٠
- اولا : تحديد عدد الحصص للمدرسين والمشرفين وكلاء المدارس ٥٥٠
- ثانيا : شروط تقديم وكلاء المدارس ونظارها فى مختلف المراحل التعليمية للاعارة ٥٥٣
- ثالثا : شروط جواز الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم او الجامعات ٥٥٥
- رابعا : قواعد النقل والتعيين فى وظائف هيئات التدريس والاشراف والتوجيه الفنى والوظائف الفنية الاخرى وفقا لقرار وزير التعليم رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ ٥٥٦
- خامسا : قواعد النقل والتعيين فى وظائف هيئات التدريس والاشراف والتوجيه الفنى والوظائف الفنية الاخرى وفقا لقرار وزير التعليم رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٦ ٥٦٢
- سادسا : عند اجراء حركة النقل تعتبر الادارات التعليمية المختلفة داخل المحافظة وحدة واحدة ٥٦٦
- سابعا : تحديد المراحل التعليمية لمدرسى التربية الرياضية والتربية

الموسيقية والتربية الاجتماعية وامناء المكتبات من حملة المؤهلات

٥٧٠

العالية

ثامنا : تعتبر مشروعات رأس المال الدائم للمدارس الفنية الريفية

جزء من المدارس الحكومية والتي تدخل مدد الخدمة بها ضمن

المدد المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون ١٩٧٥/١١ ٥٧٤

٥٧٩

شروط الاعارة الخارجية

موضوعات

الجزء رقم (٣١)

- ١ - تعيين
- ٢ - تقادم
- ٣ - تقدير الكفاية
- ٤ - تكليف
- ٥ - تموين
- ٦ - جامعة
- ٧ - جامعة الدول العربية
- ٨ - جريمة جنائية
- ٩ - جمارك

الفهرس التفصلى

للجزء رقم (٣١)

صفحة	الموضوع
١	تعين
٥	الفصل الاول : احكام عامة فى التعين
٥	اولا : طرق شغل الوظيفة هى التعين او الترقية او النقل او التندب
٩	ثانيا : سحب قرار التعين
١٣	ثالثا : تحصى قرار التعين من السحب او الالغاء
١٥	الفصل الثانى : علاقة الموظف بالحكومة
١٥	علاقة الموظف بالحكومة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح
١٧	الفصل الثالث : شروط تولى الوظائف العامة
	اولا : يجوز اشتراط توافر حسن السلوك وطيب السمعة فى
١٧	الموظف للمرشح للترقية بالنسبة لشاغلى الوظائف العليا
	ثانيا : اثر الحكم التأديبى الصادر بالفصل فى تاريخ لاحق على
١٨	التعين
٢٠	ثالثا : اعفاء المعوق من قيد الامام بالقراءة والكتابة
	رابعا : شروط تعيين العاملين فى المساجد الاهلية التى تسلم
٢١	لوزارة الاوقاف
٢٤	خامسا : مشروعية شرط السن لشغل وظائف المجموعة الحرفية
٢٩	الفصل الرابع : التعين فى غير ادنى درجات الوظائف

- أولاً : سلطة الادارة في التعيين في غير ادنى الدرجات مقبلة
- ٢٩ سلفاً بمحدود وضوابط لا يجوز مخالفتها لو تجاوزها
- ٣٣ ثانياً : ضوابط التعيين في غير ادنى الوظائف
- ثالثاً : نسبة الـ ١٠٪ التي يجوز التعيين في حدودها في غير
- ٣٤ ادنى الوظائف
- رابعاً : استثناء الوظائف العليا من احكام التعيين في غير ادنى
- ٤٤ الوظائف
- خامساً : منح بطاقة الوصف من اشتراط قضاء مدة بحرة كلية
- في ذات المجموعة تساوى مجموع اللتين للالزمة لشغل الوظيفة ٤٩
- ٥١ الفصل الخامس : سلطة جهة الادارة في التعيين
- أولاً : متى قررت الجهة الادارية شغل الوظائف الخسالية بها
- بالتعيين التزم الضوابط والاحكام التي وضعها القانون في
- ٥١ هذا الشأن
- ثانياً : لم يترك للشرع لجهة الادارة سلطة تقديرية في امر تعيين
- العمالين للعاطلين باحكام القانون ١٠١ لسنة ١٩٥٣ متى
- ٥٤ توفرت في شأنهم مناط تطبيقية
- ٥٩ للتعيين السادس : قرار التعيين
- أولاً : قرار التعيين هو الذي ينشئ للعامل مركزه القانوني الجديد
- ٥٩ ثانياً : تتحدد تسميات العمال المرشحين للتعين من قبل اللجنة
- ٦٤ اوزارية للمصالح اعتباراً من تاريخ الترشيح

- ثالثا : تراعى جهة الادارة فى اخطار العامل المرشح بمعرفة القوى العاملة بقرار التعيين لتحديد اقدمية العامل فى هذه الحالة اذا ما علم بالقرار وبادر الى تسلم عمله من تاريخ ترشيحه ٦٧
- رابعا : التعيين فى وظائف مدرسين فى المدارس الابتدائية والاعدادية وما فى مستواها طبقا للقانون ١٩٥٥/١٩٣ ٧١
- الفصل السابع : التعيين تحت الاختبار ٧٣
- لا يجوز وضع العامل تحت الاختبار اكثر من مرة واحدة ٧٥
- الفصل الثامن : اعادة التعيين ٧٥
- اولا: اثر اعادة التعيين على الاجر والمدة السابقة ٧٥
- ثانيا : مناط احتفاظ العامل الذى يعاد تعيينه باجرة فى الوظيفة السابقة ٨١
- ثالثا : شروط احتفاظ العامل بالمدة التى قضاه فى وظيفته السابقة فى الاقدمية ٨٤
- الفصل التاسع : مسائل متنوعة ٨٧
- اولا : احتساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية عند التعيين ٨٧
- ثانيا : يجب اعادة العامل لعمله اذا افرج عنه بعد استبدال عقوبة السجن بالفرامة ٨٩
- ثالثا : المعينون عن طريق ترشيح القوى العاملة يستحقون العلاوة المقررة من اول يوليو التالى لانقضاء سنة من تاريخ هذا الترشيح ٩١

صفحة	الموضوع
٩٣	تقديم
٩٥	الفصل الاول : تقدم حقوق الغير قبل الحكومة
٩٥	اولا : تقدم الحق فى المطالبة برد الرسوم التى دفعت بغير وجه حق
٩٦	ثانيا : تقدم الحق فى المطالبة بالمرتبات وما فى حكمها
١٠٠	ثالثا : تقدم المطالبة بالحقوق الدورية المتجددة
١٠١	الفصل الثانى : تقدم الحق فى التعويض
١٠١	اولا : التعويض عن القرارات الادارية
١٠٧	ثانيا : يعد الاعتقال مانع ماذى يتعذر على الدائن ان يطالب بحقه
١١١	تقدير الكفاية
١١٧	الفصل الاول : مبادئ عامة
١١٧	اولا : تقرير الكفاية بعد استيفائه مراحله هو فى طبيعته القانونية قرار ادارى نهائى
١١٩	ثانيا : مبدأ ستوية التقرير
١٢٥	ثالثا : ضوابط اعداد التقارير السنوية
١٣١	الفصل الثانى : اجراءات وضع تقارير الكفاية
١٣١	اولا : يمر التقرير السنوى بمراحل واجراءات معينة يلزم اتباعها فى وضع التقرير عن العامل
١٣٥	ثانيا : ميعاد احطار العامل بتقرير كفايته ليس من الاجراءات التى يترتب على مخالفتها البطلان

الموضوع

صفحة

- ثالثا : عدم تحرير العامل للنموذج المتضمن معلومات عن نشاطه
لا يؤثر في صحة التقرير ١٢٦
- رابعا : اسس قبيل كفاية الاداء ١٣٨
- خامسا : المقصود بالرئيس المباشر المنوط به وضع تقرير الكفاية ١٤٥
- سادسا : لا يجوز للرئيس المباشر ان يعهد في اعداد تقارير الكفاية
الى شخص اخر ١٤٦
- سابعا : يكفي لكي يمر التقرير بالمرحلة المرسومة له ان يعرض
على الرئيس الاعلى لكي يباشر سلطاته بشأنه ١٤٨
- ثامنا : يجب ان تكون تقديرات الرؤساء مستمدة من عناصر
صحيحة لم يتم دليل بالاوراق على نفيها واحدا قيمتها ١٥٠
- تاسعا : معلومات الرؤساء الاداريين عن الموظف يحكم رئاستهم
واتصالهم بعمله تصلح مصدرا لتقدير كفاية الموظف ١٥٢
- عاشرا : بطلان تقرير كفاية العامل اذا تخطت الجهة الادارية في
اعداده رؤساء العامل ١٥٤
- احدى عشر : يتقيد رئيس المصلحة في تقدير اى من عناصر
الكفاية بذات التقرير الذى ارتآه الرئيس المباشر ١٥٧
- اثنى عشر : السلطات المختصة باعتماد تقارير الكفاية غير
ملزمة قانونا بتسييب اية تعديلات تدخلها على تقدير كفاية
العاملين التى وضعها الرئيس المباشر ١٦٠
- ثالث عشر : مناط مساعلة من يعدون تقارير الكفاية ١٦٢
- رابع عشر : الاداء العادى هو مقياس كفاية الاداء ١٦٣

- خامس عشر : يجب إخطار العامل الذى يرى رؤسائه ان
مستوى ادائه اقل من مستوى الاداء العادى بأوجه النقص
١٦٧ فى هذا الاداء
- سادس عشر : اذا زالت ولاية المختص بوضع التقرير فى
مباشرة اختصاصات الوظيفة انتقلت ولاية الوظيفة ومن
١٧٥ بينها الاختصاص بوضع التقرير الى من حل محله
- سابع عشر : ليس لجهة الادارة ان تتخذ من الاسباب التى اقامت
١٧٦ عليها تقدير كفاية سابق سبب لتقرير كفاية لاحق
- ثامن عشر : حصول العامل على تقارير سابقة مرتبة ممتاز
١٨٠ لايعنى ان كفايته ناجية لايتغير من عام الى آخر
- تاسع عشر : اغفال تسبب قرار تخفيض مرتبة لايرودى الى
١٨٣ بطلان التقدير
- عشرون : وضع التقارير جملة عن مجموعة من العناصر دون بيان
١٨٤ درجة كل عنصر على حدة يبطل التقرير
- الفصل الثالث : حالات خاصة بتقدير كفاية بعض العاملين
١٨٧
- أولا : تقدير كفاية العامل المريض
١٨٧
- ثانيا : تقدير كفاية العامل المنقول
١٩٣
- ثالثا : تقدير كفاية العامل للمعار او للمصريح له بإجازة خاصة
١٩٧
- رابعا : تقدير كفاية اعضاء النيابة الادارية
٢٠٦
- خامسا : تقدير كفاية عضو السلك التجارى
٢١١
- سادسا : تقدير كفاية العاملين بهيئة كهربية الريف
٢١٥

- ٢١٨ سابعا : تقدير كفاية شاغلي الوظائف العليا
ثامنا : علم سريان نظام قياس كفاية الاداء الخاص بشاغلي
٢٢٥ الوظائف العليا عند الترقية الى الدرجة العليا والممتازة
٢٢٨ تاسعا : تقدير كفاية اعضاء المنظمات النقابية
الفصل الرابع : تقدير الكفاية بمرتبة ضعيف واثره على مركز العامل
٢٣٥ الفصل الخامس : سلطة لجنة شئون العاملين في التعقيب على
تقديرات الكفاية
٢٤١ اولا : سلطة لجنة شئون العاملين في اعتماد التقارير السنوية
للعاملين
٢٤١ ثانيا : سلطة شئون العاملين في التعقيب على تقدير الرئيس
المباشر
٢٤٤ ثالثا : تعقيب رئيس المصلحة ولجنة شئون العاملين على
تقديرات الرؤساء ليس طليقا من كل قيد بل يجب ان يكون
قالما على سبب تدل عليه الاوراق ومستخلصا استخلاصا
٢٤٩ سابقا منها
رابعا : حدود سلطة لجنة شئون العاملين في تعديل تقرير الكفاية
٢٥٤ خامسا : لا يترتب على اشتراك احد واضعي تقرير كفاية العامل
في تشكيل لجنة شئون العاملين التي تعتمد تقارير الكفاية اى
٢٥٧ اثر على صحة اعتمادها لتقرير كفاية العامل
سادسا : الاثر المترتب على فقد تشكيل لجنة شئون العاملين
٢٥٩ احد عناصره

٢٦١ الفصل السادس : قرار تقدير الكفاية والتظلم منه والظمن فيه

اولا : وجوب اخطار العامل بصورة من البيان او تقرير الكفاية

٢٦١ بمجرد اعتماده من السلطة المختصة او من لجنة شئون العاملين

ثانيا : اثبات اعلان تقرير الكفاية الذى يفتح به ميعاد التظلم

٢٦٤ من هذا التقرير يقع على عاتق جهة الادارة

ثالثا : لاتبدأ المواعيد المقررة بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧

٢٦٧ لسنة ١٩٧٨ الا باعلان العامل بتقرير الكفاية

رابعا : لايعتبر التقرير الذى قدم عنه التظلم فى الميعاد قرار

اداريا نهائيا حتى يتم البت فيه ولا يجوز الاخذ بقرينة الرفض

الضمنى للمستفادة من فوات ستين يوما على تقديم التظلم

٢٧٠ او البت فيه

خامسا : اجراءات التظلم من تقرير الكفاية تنعقد للجنة تظلمات

٢٧٥ الجهة التى اعدت التقرير

سادسا : انطواء تشكيل لجنة التظلمات على الرئيس او اعضاء

سبق لاي منهم الاشتراك فى وضع تقرير الكفاية بترتب على

٢٧٨ بطل عمل اللجنة

سابعا : التظلم للمقدم الى مفوض الدولة من تقرير الكفاية لايمد

٢٨١ من قبيل التظلمات الوجدية

ثامنا : الظمن فى قرار الترقية يعتبر بالتبعية طعنا فى التقرير

٢٨٦ السنوى الذى كان سببا فى صدور القرار المطعون فيه

تاسعا : الفرق بين الظمن فى تقرير الكفاية على وجه الاستقلال

وبين الطعن في قرار التخطي في الترقية بسبب يرجع الى تقرير

٢٨٨

الكفاية

٢٩١

الفصل السابع : رقابة القضاء على تقارير الكفاية

٢٩١

اولا : سلطة المحكمة في مجال التعقيب على التقرير

ثانيا : للمحكمة ان تبحث مدى توافر شروط الترقية في حق

العامل على اساس تقاريره السابقة على التقرير الذي ثبت

٢٩٤

لديها وجوب الغائه لمخالفته لحكم القانون

٢٩٧

تكليف

٣٠٠

الفصل الاول : التكليف بصفة عامة

٣٠٠

اولا : التكليف اداة استثنائية للتعين في الوظائف العامة

٣٠٢

ثانيا : مد مدة التكليف

ثالثا : انقطاع العامل عن العمل بالجهة المكلف بها لا يفصم

رابطة العلاقة الوظيفية التي تربطه بها الى ان تنقضى مدة

تكليفه بها كمدة عمل فعلية يقضيها بكاملها في خدمة الجهة

٣٠٧

المكلف بها

رابعا : الاختبار المقرر في المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧

٣٠٩

لسنة ١٩٧٨ يخضع له المكلف كما يخضع له المعين

خامسا : المكلفون بالصفة العسكرية لا يستحقون طبقا لقانون

التعبئة العامة لحوافز الانتاج التي تصرف لاقرائهم في جهات

٣١٠

عملهم الاصلية

- سادسا : من تخلف عن شرف تأدية الخدمة العسكرية الالزامية حتى تجاوز الثلاثين من عمره لا يجوز تكليفه باداء الخدمة العامة ٣١٣
- الفصل الثاني : تكليف المهندسين فى ظل القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ ٣١٧
- اولا : خدمة المهندس المكلف تنتهى بقوة القانون بمجرد الامتناع عن العمل بمضى الست سنوات ٣١٧
- ثانيا : عمل المهندسين المكلفين فى جهة عمل اخرى قبل انقضاء مدة التكليف يعد مخالفة ادارية تستوجب المساءلة ٣٢٧
- ثالثا : تحسب مدة تكليف المهندسين من تاريخ استلام العمل ويعتد بتاريخ استلام العمل حتى لو كان سابقا على نفاذ القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ طالما ان المكلف لازال بالخدمة وقت العمل به ٣٢٩
- رابعا : انقطاع المهندس المكلف عن عمله قبل اكتمال مدة تكليفه لا يعفيه من الالتزام المقرر عليه قانونا ٣٣٢
- خامسا : لا يلزم قانونا لاعتبار المهندس مكلفا ان يصلر فى كل الاحوال قرار وزارى بذلك ٣٣٦
- سادسا : امر التكليف يحمل فى حالة صلوره بدون تحديد مدة على انه لمدة ستين قابلة للتحديد صراحة او ضمنا ٣٤٠
- سابعا : حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية اذا اتحدت او تدخلت مع مدة التكليف بالنسبة للمهندسين المكلفين ٣٤١

الفصل الثالث : تكليف الاطباء والصيدالة واطباء الاسنان وهيئات

٣٤٣ التمريض و الفنيين الصحيين

اولا : قرار التكليف ومدته وحدود مشروعيته وانقطاع المكلف ٣٤٣

ثانيا : عدم امتثال المكلف لاداء العمل للمكلف به طوال مدة

٣٥٤ التكليف تعرضه لعقوبة جنائية فضلا عن المواخذة التأديبية

ثالثا : يعامل المكلف المنتقطع عن عمله باعتباره بالخدمة منقطعا

عن اداء واجبات وظيفته ويتمتع بمجازاته بالعقوبات المقررة

٣٥٩ قانونا باعتباره مازال بالخدمة

رابعا : عدم جواز توقيع عقوبة من العقوبات المقررة لمن انتهت

٣٦٧ خدمتهم على المكلف للنتقطع عن عمله

خامسا : عدم ملازمة توقيع عقوبة الفصل على المكلف ويجوز

بمجازاته بعقوبة الخصم من الاجر لامتناعه عن اداء وظيفته

٣٦٩ المكلف بها

سادسا : يجوز للمكلف الاستقالة من العمل : عدم جواز اعمال

قرينة الاستقالة الضمنية اذا انقطع المكلف عن العمل للمدة

المنصوص عليها في المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧

٣٧٣ لسنة ١٩٧٨

سابعا : لا تدخل مدد الانقطاع عن العمل ضمن مدد التكليف ٣٨٥

ثامنا : اختصاص وزير الصحة باصدار قرارات نقل الاطباء

٣٨٨ المكلفين الخاضعين للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٤

تاسعا : تولى النيابة الادارية التحقيق مع الطبيب المكلف لايحيز

للجهة الادارية التصرف فى التحقيق الا اذا احالته اليها النيابة

٣٩٣

الادارية

عاشرا : انقطاع الصيدلى المكلف عن العمل قبل اكتمال مدة

٣٩٥

تكليفه لابقية من الالتزام للفروض عليه قانونا

٣٩٧

تموين

٣٩٩

الفصل الاول : التسعير الجبرى

٣٩٩

اولا : سلطة تحديد اسعار السلع

٤٠٢

ثانيا : المقصود بالتسعير الجبرى لمواد البناء

ثالثا : مناط تعديل الاسعار التى تتم المحاسبة على اساسها عن

٤٠٥

تلك الواردة فى العقد

رابعا : شروط صرف قيمة الزيادة فى اسعار مواد البناء الخاضعة

٤٠٨

لقانون التسعير الجبرى اذا حدثت اثناء التنفيذ

خامسا : لا تتمتع السلع المستوردة برسم المنطقة الحرة ببور سعيد

بأى اعفاء من احكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

٤١٣

الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الربح

سادسا : تقادم فروق الاسعار الناتجة عن التسعير الجبرى

٤١٦

وفوائدها التأخيرية

الفصل الثانى : قرار الاستيلاء الصادر من وزير التموين لتموين البلاد

٤٢٠

اولا : اختصاص وزير التموين فى الاستيلاء على اى معمل او

٤٢٠

مصنع او كل صناعى

- ثانيا : وجود منازعة حول العلاقة التجارية للمكان المستولى عليه
- ٤٢٢ لا يمنع من صدور قرار الاستيلاء
- ثالثا : مناط مشروعية قرار الاستيلاء تحقق الهدف الذى ابتغاه
- للمشر وثبوت حالة الضرورة التى تبرر الاستيلاء على عقارات
- ٤٢٣ الافراد ومتقولاتهم
- رابعا : يكفى صدور موافقة لجنة التمويل العليا على قرار
- ٤٤٢ الاستيلاء بالتمير
- خامسا : سلطة وزير التمويل فى اغلاق المحل اداريا لمدة ستة
- ٤٤٣ اشهر
- سادسا : اختصاص وزير التمويل بمنع نقل مادة او سلعة للخارج
- ٤٤٨ لضمان تمويل البلاد
- ٤٥٢ الفصل الثالث : مسائل متنوعة
- اولا : بتحديد حصص الزجاج وطريقة توزيعها على التجار
- ٤٥٢ والمنشآت وكذلك تعديلها والغائها
- ثانيا : الطبيعة القانونية للقرارات الصادرة من لجان التعويض
- للمنصوص عليها بالمادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥
- ٤٥٣ لسنة ١٩٤٥
- ثالثا : اختصاص مأمورى الضبط القضائى فى مسائل التمويل
- ٤٥٩ والتسعير الجبرى

جامعة

٤٦٣

٤٦٧

الفصل الاول : السلطات الجامعية

٤٦٧

الفرع الاول : المجلس الاعلى للجامعات

٤٨٤

الفرع الثانى : رئيس الجامعة

٥٠٠

الفرع الثالث : نائب رئيس الجامعة

٥٠٣

الفرع الرابع : مجلس الجامعة

٥٠٦

الفرع الخامس : اللجنة العلمية لفحص الانتاج العلمى

٥١٨

الفرع السادس : مجلس الدراسات العليا والبحوث

٥٢١

الفصل الثانى : شغل وظائف هيئة التدريس

٥٢١

الفرع الاول : التعيين فى وظائف هيئة التدريس

٥٣٨

الفرع الثانى : التعيين فى وظيفة استاذ متفرغ

٥٤٧

الفرع الثالث : التعيين فى وظيفة استاذ

٥٦٦

الفرع الرابع : التعيين فى وظيفة استاذ مساعد

٥٧١

الفرع الخامس : التعيين فى وظيفة مدرس

٥٧٨

الفرع السادس : التعيين فى وظيفة مدرس مساعد

٥٨٨

الفرع السابع : التعيين فى وظيفة معيد

٥٩٢

الفصل الثالث : شئون اعضاء التدريس

٥٩٢

الفرع الاول : الاجازات والمتح الدراسية

٥٩٥

الفرع الثانى : اعارة اعضاء التدريس

الفرع الثالث : تحقيق المدد اللازمة لشغل وظائف التدريس

٦٠٠

بالجامعات

صفحة	الموضوع
٦٠٨	الفرع الرابع : اقدمية اعضاء التدريس
٦١٧	الفرع الخامس : نقل اعضاء هيئة التدريس
٦٢١	الفرع السادس : نقل المعيد والمدرس المساعد
٦٤٠	الفرع السابع : استقالة عضو هيئة التدريس
٦٥٦	الفرع الثامن : استقالة العاملين من غير اعضاء التدريس
٦٦١	الفرع التاسع : احالة عضو هيئة التدريس الى المعاش
٦٦٨	الفصل الرابع : المعاملة المالية لاعضاء هيئة التدريس
٦٦٨	الفرع الاول : المرتب
٦٨٠	الفرع الثاني : العلاوة الدورية
٦٩٠	الفرع الثالث : البدلات
٦٩٠	اولا : بدل تمثيل
٦٩٤	ثانيا : بدل التفرغ
٧٠٠	الفرع الرابع : مكافأة الانتداب للتدريس
٧٠٠	أ - مكافأة الاستاذ المتفرغ
	ب - مكافأة انتدب للتدريس المقررة فى الفقرة الثانية من
	المادة ٢٨١ من اللائحة التنفيذية : لقانون تنظيم الجامعات
٧٠٩	رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
٧١٢	الفرع الخامس : مكافأة الريادة العلمية
	الفرع السادس : مكافآتى الاشراف على الرسائل العلمية
٧١٦	والاشراف على البحوث التطبيقية

الموضوع

صفحة

الفرع السابع : المعاملة المالية لاعضاء هيئة التدريس للمعارين	
للمعمل بجامعة اباد، والجامعة الاسلامية بينجلاديش	٧٢٢
الفرع الثامن : المعاملة المالية للعاملين المتدربين من جامعة القاهرة	
الى فروعها بالسودان	٧٢٥
الفصل الخامس : تأديب	٧٣٤
الفرع الاول : جرائم تأديبية	٧٣٤
الفرع الثاني : اجراءات تأديبية	٧٤٨
اولا : احكام عامة	٧٤٨
ثانيا : التحقيق مع عضوية هيئة التدريس	٧٦٠
ثالثا : المحاكمة التأديبية لاعضاء هيئة التدريس	٧٨٢
رابعا : الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على اعضاء	
هيئة التدريس	٧٨٧
سادسا : المساءلة التأديبية للعاملين من غير اعضاء هيئة	
التدريس	٧٩٣
الفصل السادس : احكام خاصة ببعض الجامعات ٨٠٥	
اولا : جامعة الاسكندرية	٨٠٥
ثانيا : جامعة الازهر	٨٠٧
ثالثا : جامعة حلوان	٨١٦
الفصل السابع : مسائل متنوعة	٧٢١
اولا : مجلس عمداء الكليات لا يعد من المجالس والقيادات	
المستولة لكل جامعة	٨٢١

صفحة

الموضوع

- ١ ثانيا : تعطى الشهادات التي تمنح بالدرجة العلمية استنادا الى
٢ البيانات الواردة بسجلات الكلية في تاريخ اعتماد مجلس
٣ الكلية لنتيجة الامتحان
٨٢٥
٤ ثالثا : احقية عضو هيئة التدريس في الحصول على التعويض عن
٥ الاضرار الادبية التي لحقت به من تأخير ترقية لاسباب برأت منها
٦ ساحة
٨٢٩
٧ رابعا : السلطة المختصة بمنح الدرجة العلمية للدكتوراه
٨٣٥
٨ خامسا : الاداة القانونية لانشاء وتنظيم الجامعات الخاصة
٨٤١
٩ سادسا : عدم جواز التنازل عن البعثة او التصرف فيها
٨٤٤

٨٤٩

جامعة الدول العربية

٨٥٣

جريمة جنائية

- ٨٥٤ أولا : لا تطابق بين الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية
٨٦٢ ثانيا : اثر تخفيف الحكم الجنائي امام المحكمة التأديبية
٨٦٤ ثالثا : جريمة الاضرار بالمال العام
٨٦٦ رابعا : جريمة التزوير واستعمال المحرز المزور

٨٦٧

جوارك

٨٧٠

الفصل الاول : التهريب الجمركي

٨٧٠

١ أولا : تعريف جريمة التهريب الجمركي

- ٨٨٣ ثانيا : رد البضائع المضبوطة
- ٨٨٧ ثالثا : رفع الدعوى العمومية فى جرائم التهريب الجمركى
- ٨٩٧ رابعا : التصالح فى جرائم التهريب الجمركى
- ٨٩٩ خامسا : مكافأة الارشاد وتوزيع حصيد بيع المضبوطات
- ٩١٤ الفصل الثانى : الاعفاءات الجمركية
- ٩١٤ اولا : الاعفاءات الجمركية المقررة باتفاقيات دولية
- ١ - إلغاء قانون محلى لاعفاءات جمركية ولايمتد الى
- ٩١٤ الاعفاءات المقررة باتفاقية دولية
- ٢ - اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية مع الولايات المتحدة
- ٩١٧ الامريكية
- ٩٢٤ ثانيا : الوكالات الدولية المتخصصة
- ثالثا : الاعفاءات المقررة لموظفى الوزارات للمحققين بالبعثات
- ٩٢٨ الدبلوماسية بالخارج
- ٩٣٤ رابعا : اعفاء الامتعة الشخصية لاعضاء البعثات العامة
- خامسا : اعفاء الآلات والادوات والمعدات اللازمة لاغراض
- ٩٣٩ الهيئات القضائية والاجهزة المعاونة لها
- ٩٥٢ سادسا : اعفاء واردات هيئة كهرباء مصر
- سابعا : الآلات والمعدات والاجهزة المستوردة بمعرفة شركات
- ٩٥٤ القطاع العام
- ثامنا : اعتناء الادوات والمهمات والآلات ووسائل النقل
- الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص لها بنظام المناطق الحرة ٩٦٩

الموضوع

صفحة

- ٩٧٥ تاسعا : اعضاء مشروعات المجتمعات العمرانية الجديدة
- ٩٧٨ عاشرا : اعضاء بعض مواد البناء
- ٩٨٢ حادى عشر : وسائل النقل وسيارات الركوب
- ٩٨٥ الفصل الثالث : مسائل متنوعة
- ٩٨٥ اولا : تقدير قيمة البضاعة وتحديد التعريف الجمركية
- ٩٩٧ ثانيا : حدود سلطة مصلحة الجمارك فى التصرف فى البضائع
- ثالثا : استبعاد احكام القانون المدنى عند التطبيق فى ظل قانون
- ١٠٠٠ الجمارك رقم ١٩٦٦/٦٦
- رابعا : مناط سقوط حق اصحاب الشأن فى حصيلة بيع
- ١٠٠٣ البضاعة
- ١٠٠٤ خامسا : الجعالة عن المستودعات العامة داخل المنطقة الجمركية
- ١٠٠٦ سادسا : التزامات الوكيل البحرى
- ١٠١١ سابعا : مهنة التخليص الجمركى
- ١٠١٥ ثامنا : تحديد المصطلحات فى شأن تنظيم الاعفاءات الجمركية
- تاسعا : رد الضرائب والرسوم الجمركية المستقطعة من خطابات
- ١٠١٧ الضمان او الامانات النقدية
- ١٠٢٠ عاشرا : الضرائب الجمركية والضريبة على الاستهلاك
- ١ - قيمة السلعة التى تتخذ اسس لربط الضريبة الجمركية
- ١٠٢٠ هى الاسس فى ربط الضريبة على الاستهلاك
- ٢ - احكام المخالفات والتهرب والتصرف فى المضبوطات

الموضوع	صفحة
بقانون الجمارك تسرى على السلع المستوردة الخاضعة للضريبة المقررة على الاستهلاك	١٠٢٣
حادى عشر : علم سريان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ على النشاط الرياضى الذى يمارس فى الجامعات والذى لا يلتزم من ثم باحكامه ولا يتمتع بمزاياه	١٠٢٨
اثنى عشر : استحقاق الضرائب الجمركية فى حالة تحويل النشاط من المنطقة الحرة الى الاستثمار الداخلى	١٠٣١
ثالث عشر : نظام الدروهاك	١٠٢٣
رابع عشر : وثيقة السحب والادخال من وإلى المنطقة الحرة	١٠٣٤
سابقة اعمال الدار	١٠٣٧

موضوعات

الجزء رقم (٣٢)

- ١ - جمعيات
- ٢ - جنسية
- ٣ - جهاز مركزي للمحليات
- ٤ - حالة طوارئ
- ٥ - حالة منلية
- ٦ - حبس
- ٧ - حجز ادلى
- ٨ - حراسة
- ٩ - حرية
- ١٠ - دستور
- ١١ - حق الارتفاق
- ١٢ - حقوق الانسان
- ١٣ - حق العمل
- ١٤ - حكم جنالى
- ١٥ - حوالز
- ١٦ - خيالة
- ١٧ - شاتم شعار الجمهورية
- ١٨ - خبير

الفهرس الضبطى

للجزء رقم (٣٢)

صفحة

الموضوع

جمعيات

١

٣

الفصل الاول : الجمعيات الخاصة

٦

الفصل الثانى : الجمعيات التعاونية للاسكان

١٦

الفصل الثالث : الجمعيات التعاونية الانتاجية

٢٣

الفصل الرابع : الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

٣٢

الفصل الخامس : الجمعيات التعاونية الزراعية

٤٤

الفصل السادس : الجمعيات التعاونية للثروة المائية

٤٦

الفصل السابع : مسائل متنوعة

٦١

جنسية

٦٣

الفصل الاول : ماهية الجنسية وتكييفها القانونى

٨١

الفصل الثانى : اسباب اكتساب الجنسية

٨١

الفرع الاول : الجنسية الاصلية

٩٧

الفرع الثانى : الجنسية المكتسبة

٩٧

اولا : الزواج

١٠٢

ثانيا : التجنس

١٠٦

الفصل الثالث : فقد الجنسية واسقاطها

١٠٦

الفرع الاول : اسقاط الجنسية

صفحة	الموضوع
١٠٩	الفرع الثانى : فقد الجنسية
١١٣	الفصل الرابع : منازعات الجنسية
١١٣	الفرع الاول : صور المنازعة فى الجنسية
١١٨	الفرع الثانى : اثبات الجنسية
١١٨	اولا : عبء الاثبات
١٢١	ثانيا : شهادة الميلاد
١٢٢	ثالثا : شروط التوطن فى مصر
١٢٤	رابعا : الحالة الظاهرة
١٢٦	خامسا : شهادة الجنسية
١٣٢	الفرع الثالث : حجية الاحكام الصادرة بالجنسية
١٣٧	جهاز مركزى للمحاسبات
١٣٩	الفصل الاول : العاملون بالجهاز المركزى للمحاسبات
١٣٩	الفرع الاول : اعادة التعيين
١٣٩	اولا : لاتعادل بين وظيفة معيد ووظيفة مراجع بالجهاز
١٤١	الفرع الثانى : الترقية
١٤١	اولا : الترقية بالاختيار
١٤٢	ثانيا : شرط للمقابلة الشخصية
١٤٥	ثالثا : موانع الترقية
١٤٥	١ - الاعارة
١٥٣	٢ - النقل الى الجهاز الذى لم يمضى عليه سنة

الموضوع	صفحة
الفرع الثالث : مؤهلات دراسية	١٥٥
الفرع الرابع : اصلاح ورسوم وظيفي	١٥٨
الفرع الخامس : الاستقالة الحكيمة	١٥٩
الفرع السادس : مراقبو الحسابات	١٦١
الفرع السابع : جزاءات	١٦٦
اولا : سلطة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في الاعتراض	
على قرار الجزاء	١٦٦
ثانيا : الاحالة الى التحقيق في شأن المخالفات المالية	١٧٣
الفصل الثاني : مدى الخضوع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات	١٧٤
الفرع الاول : الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والجمعيات	
التعاونية الزراعية العامة والمركزية	١٧٤
الفرع الثاني : صندوق معاشات نقابة المهندسين وصندوق	
معاشات نقابة المهن التطبيقية، والشركات التي يساهم	
الصندوق في رأسمالها	١٧٩
الفرع الثالث : شركات المحاصة التي تكونها شركات القطاع	
العام مع شريك اجنبي	١٨١
الفرع الرابع : الشركة السعودية المصرية للتعمير	١٨٣
الفرع الخامس : شركة التماسح للمشروعات السياحية	١٨٦
الفرع السادس : شركة ذهب للسياحة	١٨٩
الفرع السابع : شركة البوستة الخديوية المملوكة للشركة	
المصرية لاعمال النقل البحري	١٩٠

١٩٢ الفرع الثامن : الاتحاد العام لمتجى ومسبرى البطاطس

١٩٧ حالة طوارئ

١٩٩ اولا : اختصاص محاكم امن الدولة الجزئية والعليا (طوارئ)

ثانيا : عدم جواز الطعن فى الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة

٢٠٥ الجزئية العليا (طوارئ)

ثالثا : القرارات التى يصدرها الحاكم العسكري او من يقوم مقامه فى

٢٠٥ شأن الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة الجزئية العليا (طوارئ)

٢٠٧ الصفة القضائية

٢٠٨ رابعا : تدابير الطوارئ وحريات الافراد

٢١٦ حالة مدنية

٢٢١ حبس

٢٢٨ حجز ادارى

٢٣٧ حراسة

٢٣٩ اولا : فرض الحراسة لا ينقض من اهلية المفروض عليه الحراسة قانونا

ثانيا : التعويض المستحق يتم تقديره طبقا للقيمة الحقيقية للإراضى

٢٤٠ المستولى عليها وقت الاتفاق على اداء التعويض

٢٤٣	ثالثا : لايجوز فرض الحراسة فى الملكية الخاصة الا فى الاحوال المبينة فى القانون
٢٤٤	رابعا : اجراء المقاصة من الاجارات التى حصلها جهاز تصفية الجراسات وبين دين الجهاز
٢٤٥	خامسا : اقتضاء التعويض الذى انفردت الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بتحديدته لايحمل على انة رضاء لهذا التعويض
٢٤٧	حرية
٢٤٩	الفصل الاول : حرية الرأى
٢٥٩	الفصل الثانى : حرية العقيدة
٢٦٢	الفصل الثالث : حرية التعبير الفنى
٢٧٦	الفصل الرابع : حرية النقل
٢٧٦	اولا : المنع من السفر ليس عقوبة جنائية
٢٧٩	ثانيا : حرية التنقل بين بلدان العالم هى من الحقوق للمدنية والسياسية المقررة دوليا للإنسان
٢٨٣	ثالثا : سلطة جهة الادارة فى منح الترخيص بالسفر الى الخارج او عدم الترخيص
٢٩٧	رابعا : الترخيص بالسفر لمرافقة الزوج او الزوجة لا يكون الا للعاملين بالدولة والقطاع العام

الفصل الاول : مبادئ دستورية

الفرع الاول : سيادة القانون

اولا : سيادة القانون اساس الحكم في الدولة

ثانيا : سيادة القانون اساس مشروعية السلطة

ثالثا : السلطة القضائية سلطة مستقلة

رابعا : مهمة السلطة القضائية تطبيق القوانين واللوائح

المعمول بها فيما يعرض عليها من انزعه

الفرع الثاني : حق الشكوى

الفرع الثالث : حق التقاضي

الفرع الرابع : حق التعليم

اولا : التعليم الجامعي حق يكفله الدستور

ثانيا : يجب مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة عند اختيار

ونقل الطلاب من الجامعات الاجتية الى الجامعات المصرية ٣٥٤

ثالثا : القرارات الصادرة بشأن التحريات التي يجب ان

تكون معدومة الاثر

الفرع الخامس : حق المحبرة

الفرع السادس : مبدأ المساواة

اولا : للمساواة امام القانون

ثانيا : للمساواة في تولي الوظائف العامة

ثالثا : المساواة بين الرجل والمرأة في ميادين السياسة

٣٧٤	الفرع السابع : مبدأ مشروعية العقاب التأديبي
٣٨٠	الفصل الثاني : المحكمة الدستورية العليا
٣٨٠	اولا : طبيعة الدعوى الدستورية
٣٨١	ثانيا : سلطة المحكمة في مباشرة اختصاصاتها
	ثالثا : اختصاص المحكمة الدستورية بالفصل في تنازع
٣٨٤	الاختصاص
	رابعا : احكام المحكمة الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة
٣٨٦	جميع سلطات الدولة وللکافة
٣٨٨	الفصل الثالث : مسائل متنوعة
٣٨٨	اولا : الاثر المباشر للتشريع الجديد
	ثانيا : الدستور يكفل المصريين جميعا الحرية الشخصية وحرية
٣٩٠	الرأى وحرية التعبير وحرية النشر وحرية تكوين الجمعيات
	ثالثا : الاعتداء على الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور
	والقانون لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها
٤٠٠	بالتقادم
٤٠٢	رابعا : المال العام ملك الشعب وله حرمة
٢٠٢	خامسا : الملكية الخاصة مصونة وواجبة الاحترام
٤٠٩	سادسا : سيادة الدولة على عاياها
	سابعا : اختصاص محكمة التقض بنظر الطعون التي تنصب على
٤١٠	بطلان عملية الانتخاب

- ثامنا : اعلان نتيجة الاستفتاء هو بحاتم الاجراءات التى يمر بها
٤١٥ تعديل الدستور
- تاسعا : مجلس الدولة هو القاضى العام للمنازعات الادارية
٤١٧ والتأديبية
- عاشرا : محضوع الضرائب العامة لمبدأ الشرعية القانونية
٤٢٢
- ٤٢٦ حق الارتفاق
- ٤٢٩ حقوق الانسان - الاصل فى الانسان البراءة
- ٤٣٢ حق العمل
- ٤٣٨ حكم جنائى - حجة الحكم الجنائى فى مجالس المنازعات الادارية
- ٤٤١ حوافز
- ٤٤٢ اولا : طبيعة حوافز الانتاج ومناطق استحقاقها
- ٤٤٤ ثانيا : المكافآت التى تدخل فى مفهوم حوافز الانتاج
- ٤٥٦ ثالثا : المكافآت التى لاتدخل ضمن حوافز الانتاج
- رابعا : عدم احقية العامل الموقوف عن العمل فى صرف حوافز الانتاج
- ٤٥٩ ومقابل الجهود غير العادية عن فترة ايقافه
- خامسا : عدم احقية العاملين بصندوق استثمار الودائع والتأمينات
- الملف المنقول الى جهات اخرى فى تقاضى الحوافز العينية التى
- كانت تصرف لهم تحت اسم جمعية اسكان العاملين بالصندوق
٤٦١
- سادسا : عدم احقية مندوب الحكومة لدى بورصة الاوراق المالية فى
- ٤٦٣ صرف المكافآت والحوافز المقررة للعاملين بالبورصة

الموضوع

صفحة

سابعا : عدم مشروعية حوافز خاصة للعاملين من اعضاء النقابات

٤٦٦

العلمية ترتبط بصفاتهم

٤٦٨

ثامنا : مناط صرف الحوافز للعاملين بمكاتب التأمينات الاجتماعية

تاسعا : عدم سريان حوافز الانتاج المطبقة بهيئة القطاع العام للأسلحان

على المنتدين الى الهيئة ولا يشكلون وظائف واردة بالهيكل التنظيمى

٤٧٠

للهيئة

٤٧٤

الفصل الاول : احكام عامة

الفرع الاول : استعراض تطور الحياة السياسية فى مصر قبل ثورة

٤٧٤

يوليو ٢٣ يوليو ١٩٥٢

الفرع الثانى : الاصل هو تعدد الاحزاب وحرية تكوينها او

٤٨٢

الانتهاء اليها

٤٩٧

الفرع الثالث : تعريف الحزب السياسى

٥٠٤

الفرع الرابع : مهمة الحزب بعد تأسيسه

٥٠٧

الفصل الثانى : شروط تأسيس واستمرار الاحزاب السياسية

٥٠٧

الفرع الاول : الاجراءات التى تتبع لتكوين الاحزاب

الفرع الثانى : طبيعة الافكار المقدمة الى لجنة شئون الاحزاب

٥٠٩

السياسية

الفرع الثالث : تحديد مفهوم التمييز الظاهر الذى اشترطه

٥١١

قانون الاحزاب السياسية

٥١٦

الفرع الرابع : لجنة شئون الاحزاب السياسية

٥١٦

اولا : اختصاصات لجنة شئون الاحزاب السياسية

الموضوع	صفحة
ثانيا : ميعاد بت اللجنة فى تأسيس الحزب	٥٢٣
ثالثا : ميعاد الطعن فى قرار الاعراض على تأسيس الحزب	٥٢٨
الفرع الخامس : يجب ان تتوافر شروط تأسيس الحزب وقت	
اصدار قرار اللجنة	٥٣٢
الفصل الثالث : مسائل متنوعة	٥٣٣
اولا : يحظر قيام الحزب فى قيادته او برأيه او مباشرة نشاطه	٥٣٣
ثانيا : تضمن برنامج الحزب فى بعض سياساته	٥٥٤
حيازة	٥٥٧
الفصل الاول : احكام عامة	٥٥٩
الفرع الاول : الشروط الواجب توافرها فى الحيازة	٥٥٩
الفرع الثانى : يجوز اثبات الحيازة بجميع الوسائل ومنها شهادة	
الشهود	٥٦٥
الفصل الثانى : حدود اختصاص النيابة العامة فى مواد الحيازة	٥٦٧
الفصل الثالث : قاضى الحيازة	٥٩٢
اولا : سلطات قاضى الحيازة	٥٩٢
ثانيا : التكييف القانونى للقرار من قاضى الحيازة	٥٩٥
الفصل الرابع : اختصاص مجلس الدولة بالفصل فى طلب الغاء قرارات	
النيابة العامة الصادرة بالتمكين والتى صدرت قبل العمل باحكام	
القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢	٥٩٨
الفصل الخامس : مسائل متنوعة	٦٢٢

صفحة	الموضوع
٦٢٥	خاتم شعار الجمهورية
٦٣١	عخير
	اولا : مدى جواز تطبيق احكام قوانين تصحيح اوضاع الطيارين
٦٣٢	المدنيين بالدولة والقطاع العام على الختراء والمحاكم
٦٣٦	ثانيا : عخير من اصحاب المعاشات

موضوعات
الجزء رقم (٣٣)

دعوى

الفهرس التفصلى

للجزء رقم (٣٣)

صفحة	الموضوع	دعوى
٢٣٠	الفصل الاول : الدعوى بصفة عامة	
٢٣٠	الفرع الاول : احكام عامة	
	اولا : حدود تطبيق احكام قانون المرافعات امام القضاء	
٢٣٠	الادارى	
٣٢	ثانيا : الولاية والاختصاص	
٣٦	ثالثا : مدى ولاية المحكمة فى تطبيق نص المادة ١٠٤ مرافعات	
٤٨٠	رابعا : علنية الجلسات	
	خامسا : عدم جواز التمسك بالبطلان من الخصم الذى	
٥١	تمسب فيه	
٥٥	سادسا : سند الوكالة	
٥٨	سابعا : تعريف الخصومة القضائية	
	ثامنا : المحكمة المختصة بموضوع الدعوى تختص بالفصل فى	
٦١	المنازعات الاولى المرتبطة بالدعوى ارتباطا لايقبل التجزئة	
٦٢	تاسعا : لايحوز اختصاص ميت	
٦٥	عاشرا : شطب الدعوى	
٦٩	الفرع الثانى : صحيفة الدعوى	

	اولا : يشترط ان تكون عريضة الدعوى موقعة من محام مقيد
٦٩	بجدول المحامين امام المحكمة التى تودع قلم كتابها
٨٢	ثانيا : الابداع
٨٤	ثالثا : الاعلان
١٣٠	الفرع الثالث : المصلحة
١٦٦	الفرع الرابع : الصفة
١٧٧	الفرع الخامس : تكييف الدعوى
٢٢٠	الفرع السادس : طلب فى الدعوى
٢٢٠	اولا : الطلبات العارضة
٢٢٤	ثانيا : الطلبات المعدلة
٢٢٧	الفرع السابع : اثبات
٢٦٢	الفرع الثامن : الدفع فى الدعوى
٢٦٢	اولا : الدفع بعدم الاختصاص
٢٦٩	ثانيا : الدفع بعدم القبول
٢٨٥	ثالثا : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها
٣٠١	رابعا : الدفع بالتزوير
٣٠٤	خامسا : الدفع بعدم دستورية القانون
٣١١	الفرع التاسع : التدخل فى الدعوى
٣١١	اولا : اجراءات التدخل
٣٢٠	ثانيا : التدخل الانضمامى
٣٣٢	الفرع العاشر : حق الدفاع

صفحة	الموضوع
٣٣٩	الفرع الحادى عشر : الخصومات الخاصة بضمانات القضاة
٣٣٩	اولا : مخاصمة القاضى
٣٥٢	ثانيا : رد القاضى
٣٧٦	ثالثا : تنحى القاضى
٣٨١	الفرع الثانى عشر : عوارض سير الدعوى
٣٨١	اولا : انقطاع سير الخصومة
٤٠٠	ثانيا : وقف الدعوى
٤٠٥	ثالثا : انتهاء الخصومة بغير حكم الدعوى
٤٠٥	المبحث الاول : سقوط الخصومة
٤٠٨	المبحث الثانى : انقضاء الخصومة بمضى المدة
٤١١	المبحث الثالث : ترك الخصومة
٤٢٦	رابعا : الصلح فى الدعوى
	الفرع الثالث عشر : هيئة مفوضى الدولة ودورها فى
٤٣٠	الدعوى الادارية
	الفرع الرابع عشر : سقوط الحق فى رفع الدعوى بمضى
٤٥٢	المدة المقررة لتقدم للمدعى به
٤٧٣	الفرع الخامس عشر : سقوط الدعوى التأديبية
	الفرع السادس عشر : تصفية الحقوق الناشئة عن قوانين
٤٧٧	ونظم سابقة
٤٩٤	الفرع السابع عشر : الحكم فى الدعوى

- أولاً : الاصل في الاحكام صدورها والنطق بها في جلسة
٤٩٤ علنية
- ثانياً : الاحكام تبني على القطع واليقين ولا تبني على
٤٩٦ الظن والتخمين
- ثالثاً : نسعة الحكم الاصلية
٥٠١
- رابعاً : مسودة الحكم
٥٠٥
- خامساً : تسبيب الحكم
٥١١
- سادساً : تفسير الحكم
٥١٤
- سابعاً : تصحيح الاعطاء المادة
٥٢٧
- ثامناً : اغتيال الحكم في بعض الطلبات
٥٣٠
- تاسعاً : التوقعات المدونة على المنطوق تشمل الاسباب
والممنطوق معا
٥٣١
- عاشراً : حجية الاحكام
٥٣٣
- المبحث الاول : شروط حجية الحكم المقضى به بصفة
عامة
٥٣٣
- المبحث الثاني : القضاء الحائز قوة الامر المقضى لا يجوز
اثارته مرة اخرى
٥٤٠
- المبحث الثالث : حجية الحكم تمتد الى الخصوم والى
مخلفهم العام والخاص
٥٤٢
- المبحث الرابع : حجية الامر المقضى تتعلق بالنظام العام
٥٤٦

- المبحث الخامس : عدم جواز قبول دليل ينقض حجية
٥٤٨ الامر المقضى
- المبحث السادس : حجية الامر المقضى تلحق بالمنطوق
٥٥٠ والاسباب المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنطوق
- المبحث السابع : الاحكام الخاتمة لحجية الامر المقضى
٥٥٤ تعتبر كاشفة للحقوق
- ٥٥٦ حادى عشر : تنفيذ الحكم
- ٥٦٢ ثانى عشر : اشكالات التنفيذ
- ٥٦٩ ثالث عشر : الحكم بعدم الاختصاص والاحالة
- ٥٩٩ رابع عشر : بطلان الحكم
- ٥٩٩ المبحث الاول : حالات بطلان الحكم
- ٥٩٩ ١ - عدم إخطار المدعى عليه بتاريخ الجلسة
- ٦٠٥ ٢ - اعلان الدعوى على عنوان غير صحيح
- ٦٠٧ ٣ - عدم ايداع تقرير المفوض
- ٦٠٨ ٤ - الاختلال بمحة النفاذ
- ٦١٠ ٥ - توقيع القضاة بغير اللغة العربية على صورة الحكم
- ٦١٢ ٦ - التناقض فى الاسباب
- ٦١٨ ٧ - غلو الحكم وخضوع جلسة النطق بالحكم من بيان
اسماء القضاة الذين اصدره او منضروا ثلاثرة
- ٦١٨ ٨ - التوقيع على مسودة الحكم ممن لم يسمح للرافعة
٦١٩ واشترك فى المناولة

الموضوع	صفحة
٩ - عدم توقيع المحكمة بكامل هيئتها على مسودة الحكم	٦٢٢
١٠ - عدم صلاحية احد الاعضاء	٦٢٦
١١ - صدور الحكم فى جلسة سرية	٦٣٥
المبحث الثانى : مالا يطل الاحكام	٦٣٨
١ - سهو المحكمة عن ذكر تقديم مذكرة بدفاع الطاعن	٦٣٨
٢ - المحكمة ليست ملزمة بتعقب دفاع الطاعن فى كل جزئياته	٦٤٠
٣ - عدم توقيع محاضر الجلسات من رئيس الجلسة	٦٤٢
٤ - النقص او الخطأ فى اسماء الخصوم والقابهم وصفاتهم	٦٤٤
٥ - اعادة الدعوى للمرافعة والحكم فيها دون اعادة اعلان ذوى الشأن	٦٤٧
٦ - لا التزام على المحكمة ان تشر فى اسباب حكمها الى كل ورقة او مستند يقدم اليها	٦٥٠
خامس عشر : الاثر المترتب على صدور الحكم بىطلان الحكم المطعون فيه	٦٥١
سادس عشر : سلطة المحكمة فى اعتبار الدعوى كأن لم تكن	٦٥٣
سابع عشر : الطعن فى الاحكام	٦٥٧

الموضوع

صفحة

- المبحث الاول : عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة
٦٥٧ امام المحكمة الادارية العليا
- المبحث الثانى : عدم جواز الطعن ممن قبل الحكم
٦٥٩
- المبحث الثالث : عدم جواز التمسك بسبب من اسباب
الطعن غير تلك التى ذكرت فى صحيفة الطعن مالم
٦٦٢ تكن مبينة على النظام العام
- المبحث الرابع : جواز قبول الطعن المتدخل او المختصم
فى الدعوى
٦٦٤
- المبحث الخامس : النزول عن الحكم يستتبع النزول عن
الحق الثابت به
٦٦٥
- المبحث السادس : عدم جواز بحث اسباب العوار التى
تلتحق بالحكم متى صدر صحيحا الا عن طريق التظلم
٦٦٧ بطرق الطعن المناسبة
- المبحث السابع : للمرض العقلى يعتبر قوة قاهرة تمنع
الطاعن من مباشرة دعواه فى المواعيد المقررة ومن
شأنها وقف مواعيد الطعن فى حقه
٦٦٩
- المبحث الثامن : اقامة الطعن امام محكمة غير مختصة
يقطع ميعاد رفع الطعن
٦٧١
- المبحث التاسع : جواز الطعن فى الحكم الصادر بوقف
الدعوى
٦٧٣
- الفرع الثامن عشر : رسوم الدعوى
٦٧٥

- ٦٨٥ الفرع التاسع عشر : آتاع الحمامة
- ٦٨٦ الفرع العشرون : مسائل متنوعة
- ٦٨٦ اولا : الحكم الضمنى بالاخصاص
- ثانيا : الحكم بعدم الاختصاص الولاىى لمحاكم القضاء المبنى
- ٦٨٧ ينصرف الى اصل المنازعة برمتها
- ثالثا : عيب عدم الاختصاص او عيب الشكل لا يصلح
- ٦٨٩ اساسا للتعويض
- رابعا : طبيعة الخصومة التى يصدر فيها حكم بالعقاب
- ٦٩٠ الجنائى او التأديبى عن واقعات الاخلال بنظام الجلسة
- خامسا : جواز اعادة طرح النزاع من جديد متى تغير
- ٦٩٨ الاساس القانونى للمعضومة فى الدعوى
- سادسا : مناط سريان القوانين المعدلة للمواعيد بأثر حال
- الا يكون الميعاد الوارد فى القانون القديم قد استكمل فى
- ٧٠٠ ظله
- ٧٠٢ سابعا : ميعاد المسافة
- ثامنا : عدم قبول اوراق الدعاوى ومستنداتها قبل تصويرها
- ميكروفيلما وسداد المقابل المقرر لذلك هو قيد على رفع
- ٧٠٦ الدعوى لم يرد به نص
- ٧١٠ تاسعا : عميد المعهد هو الذى يمثل امام القضاء
- ٧١٣ عاشرا : حجية الحكم الجنائى امام القاضى الادارى

الموضوع	صفحة
حادى عشر : لا يترتب على حلول جهة ادارية على الجهة	
الادارية المختصة انقطاع سير الخصومة	٧٢١
ثانى عشر : جواز اقامة الدعوى دون انتظار نتيجة البت فى	
التنظيم وانقضاء المواعيد المقررة قانونا	٧٢٣
ثالث عشر : للمحكمة سلطة تقديرية فى تقدير مبلغ	
التعويض المستحق	٧٢٥
رابع عشر : يجب على المحكمة ان تبين عناصر التعويض فى	
حالة الحكم به	٧٢٦
خامس عشر : انقضاء الدعوى التأديبية لوفاة المتهم	٧٢٧
سادس عشر : فتح باب المرافعة	٧٢٨
الفصل الثانى : دعوى الالغاء	٧٣٠
الفرع الاول : تكييف دعوى الالغاء وطبيعتها	٧٣٠
ابولا : رقابة المشروعية	٧٣٠
ثانيا : رقابة المشروعية تلقى سنلها من الدستور	٧٣٧
ثالثا : قاضى المشروعية لا يصدر امرا الى جهة الادارة	٧٤٠
رابعا : دعوى الالغاء خصومة عينية	٧٤٥
خامسا : رقابة القضاء الادارى للقرارات الادارية	
رقابة قانونية	٧٦٠
سادسا : ولاية الالغاء وولاية القضاء الكامل	٧٦٢
سابعا : دعوى الالغاء بطبيعتها تنأى على الشطب	٧٦٧
الفرع الثانى : قبول دعوى الالغاء	٧٦٩

٧٦٩	اولا : الميعاد
٧٦٩	١ - ميعاد الستين يوما
٧٦٩	(أ) بدء ميعاد الستين يوما (النشر والاعلان)
٧٧٩	٢ - العلم اليقيني
٨١٠	٣ - اضافة ميعاد المسافة
٨١٢	٤ - الاثر المترتب على انقضاء ميعاد دعوى الالفاء
٨١٦	٥ - انقطاع سريان ميعاد الستين يوما
٨١٨	ثانيا : التظلم الوجداني
٨١٨	١ - ماهية التظلم
٨٢٩	٢ - الرفض الحكمي للتظلم
	٣ - المسلك الايجابي لجهة الادارة نحو اجابة التظلم الى
٨٣٥	طلباته
٨٣٥	(أ) ما يعد مسلكا ايجابيا
٨٤٥	(ب) مالا يعد مسلكا ايجابيا
٨٤٨	٤ - مالا يشترط فيه التظلم
٨٤٨	(أ) القرار السليبي
٨٥١	(ب) القرار الساحب لقرار الترقية
٨٥٣	(ج) القرار بالامتناع عن انتهاء الخلعة
٨٦٠	(د) القرار المتعدم
٨٦٠	ثالثا : انقطاع ميعاد دعوى الالفاء

- ١ - صلب المساعدة القضائية يقطع ميعاد رفع دعوى
٨٦٣ الإلغاء
- ٢ - رفع الدعوى الى محكمة غير مختصة
٨٦٦
- رابعا : المصلحة والصفة في دعوى الإلغاء
٨٦٩
- خامسا : مسائل متنوعة
٨٧١
- الفرع الثالث : الحكم في دعوى الإلغاء
٨٨٤
- اولا : حجية حكم الإلغاء
٨٨٤
- ثانيا : تنفيذ حكم الإلغاء
٨٨٩
- ثالثا : اشكالات التنفيذ
٨٩٧
- ١ - الاشكال توقف تنفيذ الحكم مناه وقائع لاحقة
٨٩٧
- على صدور الحكم المشتمل فيه
٩٠١
- ٢ - الاشكال العكسي
٩٠٥
- ٣ - الاشكال المقابل
٩٠٩
- ٤ - ما يخرج عن وصف الاشكال
٩١١
- ٥ - اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها
٩١٢
- بمنازعات التنفيذ المتعلقة بهذه الاحكام
٩١٢
- الفرع الرابع : طلب وقف التنفيذ واستمرار صرف المرتب
٩١٢
- اولا : رقابة وقف التنفيذ تنفرع عن رقابة الإلغاء
٩١٦
- ثانيا : اركان وقف التنفيذ
٩١٦
- ١ - الجدية والاستعجال
٩٣٠
- ٢ - نتائج يترتب على تنفيذ القرار تعذر تداركها

الموضوع

صفحة

ثالثا : عدم جواز طلب وقف التنفيذ استقلالا عن طلب

٩٣٢

الالغاء

رابعا : القرارات التى لايجوز وقف تنفيذها - طلب استمرار

٩٤٠

سرف المرتب

٩٤٤

خامسا : طبيعة الحكم بوقف التنفيذ

٩٤٩

سادسا : استقراء ظاهر الاوراق دون التغلغل فى الموضوع

٩٥٢

سابعا : عدم التقيد باجراءات تحضير الدعوى

ثامنا : التصدى لبعض المسائل النوعية قبل الفصل فى طلب

٩٥٤

وقف التنفيذ

٩٥٨

تاسعا : مسائل متنوعة

٩٦٢

الفصل الثالث : دعوى التسوية

٩٦٢

الفرع الاول : التفرقة بين دعوى الالغاء ودعوى التسوية

٩٦٩

الفرع الثانى : ميعاد دعوى الالغاء لاينصرف الى دعاوى التسوية

الفرع الثالث : جواز التنازل عن الاحكام الصادرة فى دعاوى

٩٧٤

التسوية

الفرع الرابع : منازعات المرتبات والمعاشات والمكافآت المتعلقة

بالموظفين العموميين من المستويين الثانى والثالث ومن يعادهم

٩٧٦

من اختصاص المحاكم الادارية

٩٧٨

الفصل الرابع : دعوى التعويض

٩٧٨

اولا : ميعاد تقادم الحق فى التعويض عن القرار الادارى

- ثانيا : اثر تخلف شرط الميعاد فى دعوى الالغاء على طلب التعويض ٩٨٢
- ثالثا : عدم قبول الالغاء شكلا لايحول دون بحث مشروعية القرار الادارى فى طلب التعويض ٩٨٨
- رابعا : طلب التعويض عن القرار الادارى يختلف فى محله وموضوعه عن طلب الغاء القرار الادارى ٩٨٩
- خامسا : طلب التعويض قد يكون تابعا لطلب الالغاء وقد يكون مستقلا ٩٩٠
- سادسا : غيب عدم الاختصاص او عيب الشكل فى القرار الادارى لا يصلح لزاما اساسا للتعويض عنه ٩٩٤
- سابعا : الخطأ المبرر للتعويض قد تمثل فى مسلك سلبى ٩٩٨
- ثامنا : تنفيذ حكم الالغاء تنفيذا كاملا يعتبر خير تعويض للمحكوم له ٩٩٩
- الفصل الخامس : دعوى اثبات الحالة او تهية الدليل ١٠٠٠
- الفصل السادس : الطعن فى الاحكام الادارية ١٠٠٩
- الفرع الاول : وضع المحكمة الادارية العليا وطبيعتها ١٠٠٩
- اولا : اختلاف طبيعة الطعن بين محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا ١٠٠٩
- ثانيا : المحكمة الادارية العليا هى القمة فى تدرج عظام مجلس الدولة والرقية على احكامها ١٠١٢

- ثالثا : احكام المحكمة الادارية العليا قطعية ، وحائزة لحجية
 ١٠١٥ الشيء للمقضى فيه وباتنه
- رابعا : عدم جواز الامتناع عن تنفيذ احكام المحكمة الادارية
 ١٠١٦ العليا
- الفرع الثانى : وقف تنفيذ الحكم للمطعون فيه
 ١٠١٩ اولا : الطعن امام المحكمة الادارية العليا لا يوقف تنفيذ حكم
 القضاء الادارى المطعون فيه، ما لم تأمر المحكمة الادارية
 ١٠١٩ العليا بذلك
- ثانيا : طلب وقف تنفيذ الحكم مرتبط بطلب الغائه
 ١٠٢١
- ثالثا : مسائل متنوعة
 ١٠٢٣
- الفرع الثالث : اختصاص المحكمة الادارية العليا
 ١٠٢٤ اولا : ما يدخل فى اختصاص المحكمة الادارية العليا
 ١٠٢٤ ١ - اختصاص المحكمة الادارية العليا بدعوى البطلان
 ١٠٢٤ الاصلية المقامة فى حكم من احكامها
- ٢ - طلب احالة الدعوى الى دائرة اخرى يمثل من
 جانب الحكومة دفعا بعدم صلاحية الدائرة للحكم
 فى دعوى البطلان
 ١٠٢٩
- ٣ - الطعن فى قرارات مجالس التأديب التى لا تخضع
 لتصديق جهات ادارية يدخل فى اختصاص المحكمة
 ١٠٢٧ الادارية العليا
- ٤ - يدخل فى اختصاص المحكمة الادارية العليا الطعن

الموضوع

صفحة

فى القرارات الصادرة من اللجان القضائية للاصلاح

١٠٢٩ الزراعى لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه قانونا

١٠٣٢ ثانيا : ما يخرج عن اختصاص المحكمة الادارية العليا

١ - الطعن فى احكام المحاكم الادارية تختص بنظره

١٠٣٢ محكمة القضاء الادارى وليس المحكمة الادارية العليا

٢ - الطعن فى القرار السلبى بالامتناع عن تنفيذ حكم

المحكمة الادارية العليا او لمحكمة القضاء الادارى

١٠٣٣ لا يكون امام المحكمة الادارية العليا

٣ - يخرج عن اختصاص المحكمة الادارية العليا بل

ومحاكم مجلس الدولة برمتها التعقيب على احكام

١٠٣٦ المحاكم العسكرية

الفرع الرابع : ميعاد الطعن واجراءاته واحكامه بصفة عامة

١٠٣٨ اولا : ميعاد الطعن ستون يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه

ثانيا : استقلال الطعن امام المحكمة الادارية العليا بنظامه

١٠٤٥ القانونى

ثالثا : رفع الطعن بايذاء تقريره قلم كتاب المحكمة الادارية

العليا واعلان التقرير ليس ركنا من اركان اقامته لو صحته

١٠٤٧ رابعا : تقرير الطعن يجب ان يتضمن بيانات معينة يبطل عند

١٠٥١ اغفالها

خامسا : توقيع محام مقبول امام المحكمة الادارية العليا على

١٠٥٦ تقرير الطعن امامها

الموضوع	صفحة
سادسا : عدم جواز الطعن الا من الخصم الذى قضى ضده	١٠٥٨
سابعا : وقف ميعاد الطعن	١٠٦٠
ثامنا : عند طلب الاغفاء من الرسوم القضائية يقبل الطعن	
مخلال ستين يوما من تاريخ القرار الصادر بقبول او رفض	
الطلب	١٠٦٣
تاسعا : انقطاع ميعاد الطعن برفعه الى محكمة غير مختصة	١٠٦٥
عاشرا : افتتاح باب الطعن فى القرارات المبينة على تسوية	
قضى بها مؤخرًا	١٠٦٨
حادى عشر : مواعيد الطعن فى احكام المحاكم التاديبية	١٠٧٠
الفرع الخامس : طعن الخصم الثالث والخارج عن الخصومة	١٠٧٣
الفرع السادس : طعون هيئة مفوضى الدولة	١٠٧٨
الفرع السابع : سلطة المحكمة الادارية العليا فى نظر الطعون	
المعرضة عليها	١٠٨١
اولا : نطاق الطعن لا يتسع لغير الخصومة المطروحة امام	
محكمة اول درجة	١٠٨١
ثانيا : عدم جواز ابداء طلبات جديدة امام المحكمة الادارية	
العليا	١٠٨٣
ثالثا : يجوز ابداء اسباب اخرى للطعن امام المحكمة	١٠٨٥
رابعا : الطعن يطرح المنازعة برمتها امام المحكمة الادارية	
العليا	١٠٨٦
خامسا : الغاء الحكم المطعون فيه لمخالفة قواعد الاختصاص	١٠٨٩

الموضوع

صفحة

- ١ - اعادة الحكم المطعون فيه الى المحكمة التى اصدرته ١٠٨٩
- ٢ - الامر بالاحالة الى محكمة اخرى ١٠٩١
- سادسا : رقابة المحكمة لتكييف الدعوى من قبل الحكم المطعون فيه ١٠٩٢
- سابعا : سلطة المحكمة عند الغاء الحكم للمطعون فيه ١٠٩٧
- ١ - الطعن فى الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى
يطرح النزاع برمته امام المحكمة الادارية العليا لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ١٠٩٧
- ٢ - حدود رقابة المحكمة على احكام المحاكم التأديبية ١١٠١
- ٣ - التصدى لموضوع الدعوى اذا كان مهياً للفصل فيه ١١٠٤
- ٤ - بطلان الحكم للمطعون فيه لمخالفته للنظام العام يحول دون تصدى المحكمة الادارية العليا للفصل فى موضوع الدعوى ١١١٤
- ٥ - عدم تقيد المحكمة بما هو مطروح من اسانيد قانونية او ادلة واقعية ١١١٥
- الفرع الثامن : التماس اعادة النظر ١١١٨
- اولا : التماس اعادة النظر طريق طعن غير عادى ١١١٨
- ثانيا : اختلاف التماس اعادة النظر عن دعوى البطلان الاصلية ١١١٩
- ثالثا : الالتماس باعادة النظر ممن يعتبر الحكم الصادر فى

- الدعوى حجة عليه ولم يكن قد ادخل فيه يعتذر اعتراضا
 ١١٢١ منه اجازة القانون
 ١١٢٩ رابعا : الخصومة فى التماس اعادة النظر عمر مرحلتين .
 خامسا : التماس اعادة النظر فى احكام محكمة القضاء
 ١١٣١ الادارى والمحاكم الادارية والتاديبية
 سادسا : عدم جواز الطعن فى احكام القضاء الادارى امام
 المحكمة الادارية العليا الا من كانوا خصوما فى الدعوى
 التى صدر فيها الحكم ولغيرهم الالتجاء الى المحكمة التى
 ١١٣٣ اصدرت الحكم بطلب التماس اعادة النظر
 ١١٣٩ سابعا : التماس اعادة النظر فى احكام المحاكم التاديبية
 ثامنا : عدم جواز الطعن فى احكام المحكمة الادارية العليا
 ١١٤٥ بالتماس اعادة النظر
 ١١٥٠ الفرع التاسع : دعوى البطلان الاصلية
 ١١٥٠ اولا : شروط دعوى البطلان الاصلية
 ثانيا : اختصاص المحكمة الادارية العليا بدعوى البطلان
 ١١٦٦ المرفوعة ضد حكم صادر منها
 ١١٧٤ الفرع العاشر : دائرة فحص الطعون
 الفرع الحادى عشر : الدائرة المنصوص عليها فى المادة ٥٤
 مكرر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة
 ١١٨٠ (مضافة بالقانون ١٣٦ سنة ١٩٨٤)
 ١١٨٨ الفرع الثانى عشر : مسائل متنوعة

- اولا : حجية احكام القضاء الادارى واثرها على رقابة
- الحكمة الادارية العليا ١١٨٨ .
- ثانيا : مفاد الغاء حكم صادر من محكمة القضاء الادارى ١١٩١
- ثالثا : سلطة المحكمة بالنسبة للاحكام المرتبطة ١١٩٣
- رابعا : عدم اضرار الطاعن بطعنه ١١٩٦
- خامسا : التنازل عن الطعن ١١٩٨
- سادسا : عدم جواز الاحالة الى المحكمة الادارية العليا ١١٩٩
- سابعا : سلطة توقيع جزاء آخر غير الذى انتهت المحكمة
- الادارية العليا الى الغائه ١٢٠٠
- ثامنا : ارتضاء جهة الادارة للحكم بالغاء ترقية ومدى ذلك ١٢٠٤
- تاسعا : اعتبار الدعوى كان لم تكن ورقابة المحكمة الادارية
- العليا ١٢٠٦
- عاشرا : بطلان الاجراءات ١٢٠٨
- حادى عشر : انقطاع سير الخصومة بالوفاة ١٢١١
- ثانى عشر : احكام قانون مجلس الدولة وقانون المرافعات ١٢١٢

موضوعات

الجزء رقم (٣٤)

- ١ - رسوم
- ٢ - رسوم وتلفى وتصحيح اوضاع العاملين
- ٣ - رقابة ادارية
- ٤ - رى وصرف
- ٥ - زراعة
- ٦ - سلك تجارى
- ٧ - سلك دبلوماسى وقنصلى
- ٨ - سوق عام
- ٩ - سينما
- ١٠ - شرطة
- ١١ - شركة
- ١٢ - شهر عقارى
- ١٣ - صحافة
- ١٤ - صحيفة الحالة الجنائية
- ١٥ - صحة عمومية
- ١٦ - صندوق التأمين الحكومى لضمان ارباب العمل
- ١٧ - صيد
- ١٨ - صيدلية وصيدلة
- ١٩ - ضبط احتياطى
- ٢٠ - ضريبة

الفهرس التفصلى

للجزء رقم (٣٤)

صفحة	الموضوع	رسوم
٢	اولا : رسم نظافة	
٥	ثانيا : رسم تنمية الموارد	
٢٠	ثالثا : رسم على	
٢٩	رابعا : رسم قضائى	
٣٧	خامسا : رسم السجل العىنى	
٣٨	سادسا : تقادم الحق فى الرسوم	

رسوب و طفى و تصحيح اوضاع العاملين

الفصل الاول : نطاق سريان قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم

٤٦	١١ لسنة ١٩٧٥ مناط الافادة من احكامه
٥٤	الفصل الثانى : مؤهل دراسى
٥٤	اولا : دبلوم مدارس المعلومات الابتدائية
٥٥	ثانيا : مؤهل الاعدادية الفنية بانواعه الثلاثة
٥٦	ثالثا : شهادة مركز تدريب مهنى القوات المسلحة
٦٠	رابعا : شهادة اتمام الدراسة الزراعية
	خامسا : الشهادات التى توقف منحها والمعادلة للشهادات
٦٤	المحددة بالجدول المرافق للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

٦٦	سادساً : دبلوم التلغراف
٦٨	الفصل الثالث : الجداول
٦٨	الفرع الاول : مناط تطبيق جداول القانون ١١ لسنة ١٩٧٥
٨٠	الفرع الثاني : تطبيق الجدول الثاني
٨٦	الفرع الثالث : تطبيق الجدول الثالث
٩٨	الفرع الرابع : تطبيق الجدول الرابع
١٠٠	الفرع الخامس : تطبيق الجدولين الاول والثاني
١٠٣	الفرع السادس : تطبيق الجدولين الرابع والثاني
١٠٩	الفصل الرابع : الملدد
	الفرع الاول : شروط حساب مدة الخدمة السابقة في
١٠٩	الملدد الكلية
١١٠	الفرع الثاني : كيفية حساب مدة الخدمة الكلية
	الفرع الثالث : كيفية حساب الملدد الكلية للعاملين غير
	الحاصلين على مؤهلات دراسية والمقيدين في الوظائف
١١٢	المهنية والفنية او الكفاية المحددة بالجدولين الثالث والخامس
	الفرع الرابع : مدة الخدمة السابقة يقتصر حسابها على الفترة
١١٤	اللاحقة للحصول على المؤهل الذي عين العامل على اساسه
	الفرع الخامس : عدم جواز حساب مدة خدمة سابقة قضيت
١١٥	بمعسكرات الجيش البريطاني
	الفرع السادس : مدة الخدمة السابقة التي قضيت بالدوائر
١١٧	الزراعية ودخلت في خدمة الدولة

الموضوع

صفحة

- الفرع السابع : يعتمد مدة الخدمة السابقة التي قضيت بدار
التحرير للطباعة والنشر
١١٩
- الفرع الثامن : شرط حساب مدة التطوع والتجنيد ضمن المدد
الكلية
١٢٠
- الفرع التاسع : طلب ضم مدة الخدمة السابقة
الفرع العاشر : تدخل مدة الخدمة بالمدارس الخاصة الخاضعة
لاشراف وزارة التربية والتعليم في المدد الكلية
١٣٠
- الفرع الحادي عشر : شرط قضاء مدة بينية في الوظيفة
المقرر لها درجة ادنى لا يقوم الا عند الترقية
١٣٤
- الفرع الثاني عشر : قضاء المدة البينية لاحقا على الحصول
المؤهلى العلمى المطلوب
١٣٧
- الفرع الثالث عشر : حساب مدد الخدمة السابقة بالمهن الحرة
الفرع الرابع عشر : تخفيض المدد الكلية
١٤٣
- الفصل الخامس : الترقية
- الفرع الاول : من استوفى مدد الخدمة الكلية يعتبر مرقى الى
الفئة المقابلة لمجموع تلك المدد في ذات المجموعة الوظيفية
التي يتمتع بها
١٥٤
- الفرع الثانى : حظر الترقية الى اكثر من فئتين ماليتين خلال
السنة الواحدة
١٥٧
- الفرع الثالث : مناصب الترقية وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨
لسنة ١٩٧٢
١٦٩

الموضوع

صفحة

تفريع الرابع : مناهج الترقية وفقا لاحكام القانون رقم ١٠

١٧١

سنة ١٩٧٥

تفريع الخامس : مناهج الترقية وفقا لاحكام القانون رقم ٢٢

١٨١

سنة ١٩٧٨

تفريع السادس : مناهج استحقاق الترقية بالنسبة للعامل ائمال

١٨٦

محاكمة الجنائية أو التأديبية

١٨٩

تفريع السابع : تحصن قرارات التخطي في الترقية من الالغاء

الفصل السادس : معنى الزميل في تطبيق المادة ١٤ من القانون

١٩٠

رقم ١١ سنة ١٩٧٥

٢٠٤

الفصل السابع : الاقدمية

تفريع الاول : الاقدمية في ضوء احكام القانون رقم ١١

٢٠٤

سنة ١٩٧٥

تفريع الثاني : الاقدمية في ضوء احكام القانون رقم ١٣

٢٠٩

سنة ١٩٨٠

٢٢٨

الفصل الثامن : التسويات

تفريع الاول : تسوية ائانة وفقا لاحكام القانون رقم ١١

٢٢٨

سنة ١٩٧٥ وصرف النفوق المالية المترتبة عليها

تفريع الثاني : تسوية الحالة وفقا لاحكام القانون رقم ٧

٢٣٥

سنة ١٩٨٤

٢٥٢

الفصل التاسع : مسائل متنوعة

٢٥٢

اولا : الصية والاشراقات ومساندر الصناغ

صفحة	الموضوع
٢٥٨	ثانيا : حظر تعديل المركز القانوني للعامل من ١٩٨٤/٦/٣٠
٢٧٠	ثالثا : اعادة العمل الى الخبئة
	رابعا : تدرج العلاوات الواردة فى نص المادة ٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينصرف الى العلاوات التى استحققت
٢٧١	فعلا فى تاريخ سابق على ١٩٧٨/١٢/٣١
	خامسا : يشترط لصحة التسمية التى تتم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان تكون خدمة العامل متصلة
٢٧٣	سادسا : شرط تطبيق الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
٢٧٥	سابعا : يجب لاعمال حكم المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان يتم تعيين العامل فى درجة اعلى من
٢٧٧	درجة بداية التعيين
	ثامنا : قرارات الرسوب الوظيفى الصادرة من وزير المالية لسنة ١٩٦٨ حتى نفاذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥
٢٨١	هى قرارات وقتية غير دائمة
٢٨٢	تاسعا : يتعين العامل بموئله العالى او نقله بفترة بعد حصوله على هذا اللزهل
٢٨٤	عاشرا : المقصود بعبارة تدرج المرتب بالعلاوات
	حادى عشر : علم جواز الجمع بين مؤهلين فى مجال تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
٢٨٧	

رى وصرف

- ٣٠٣ اولاً : طبيعة الاراضى الواقعة بين جسر نهر النيل
ثانياً : حدود سلطة مفتشى الرى فى اصدار قرار بتمكين المنتفع
٣٢٦ من استعمال المسقاء
٣٢٩ ثالثاً : ازالة التعدى على مجرى نهر النيل
رابعاً : سلطة مدير عام الرى فى اصدار قرار مؤقت بتمكين احد
٣٣٢ الافراد من الانتفاع بمسقاء او بمصرف خاص
خامساً : وجوب الحصول على ترخيص من وزارة الرى قبل القيام
٣٣٨ بأى عمل يؤثر على الجسور
سادساً : مدى التزام وزارة الرى قانوناً بتدبير مورد يرى آخر لارض
٣٤١ بدلاً من مصدر الرى المستمد من ترعة تقرر الاستغناء عنها وردمها
سابعاً : حدود رقابة القضاء الادارى بالنسبة لمنازعات الرى والصرف ٣٤٤

زراعة

- ٣٥٣ اولاً : التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٣
٣٥٤ ثانياً : الجهة المختصة بازالة المباني القائمة على الاراضى الزراعية
٣٥٨ ثالثاً : الجمعية الزراعية
٢٦١ رابعاً : تقدير ايجار الاراضى الزراعية
٣٦٥ خامساً : طبيعة لجان الفصل فى المنازعات الزراعية

سادسا: اختصاصات المشرف الزراعى ٣٦٧

سابعا : حفظ توير وتحريف الاراضى الزراعية ٣٦٨

ثامنا : سلطة وزير الزراعة فى الترخيص بالبناء فى الاراضى الزراعية ٣٨٤

سلك تجارى ٣٩٥

اولا : تقدير الكفاية ٣٩٧

ثانيا : الترقية ٤٠٤

ثالثا : ندب ٤٠٥

رابعا : اقليمية ٤٠٨

سلك دبلوماسى وقنصلى ٤١١

اولا : تقارير الكفاية ٤١٣

ثانيا : الترقية ٤١٥

ثالثا : اقليمية ٤٢٢

رابعا : معادلة الدرجات والوظائف ٤٢٥

خامسا : الندب للعمل بالمكاتب الفنية ببعثات التمثيل بالخارج ٤٢٩

سادسا : النقل من السلك الدبلوماسى والقنصلى ٤٣٥

سابعا: حقوق اعضاء السلك الدبلوماسى فى حالة النقل المفاجئ ٤٤٣

ثامنا : بدلات ٤٥١

تاسعا : المترجمون والكتبه المؤقتون ٤٦٢

عاشرا : تأديب ٤٦٥

٤٧٧

سينما

٤٧٩

اولا : التكييف القانوني لنشاط العرض السينمائي

٤٨٨

ثانيا : الرقابة على الاشرطة السينمائية

٤٩٢

ثالثا : المنازعات الناشئة عن تنظيم عرض الافلام السينمائية

رابعا : مدى احقية العابليون بالمؤسسة المصرية العامة للسينما للبدل

٤٩٥

المقرر للعاملين بهيئة الاذاعة

٤٩٧

شرطة

٤٩٩

الفصل الاول : المرتب

٥٠٥

الفصل الثاني : البدلات

٥١٠

الفصل الثالث : الترقية

٥٢٠

الفصل الرابع : الاقدمية

٥٢٨

الفصل الخامس : الاجازات

٥٣١

الفصل السادس : النقل

٥٣٣

الفصل السابع : التأيب

٥٤٤

الفصل الثامن : استقالة ضباط وامناء الشرطة

الفصل التاسع : اعادة تعيين من سبق استقالته او نقله من ضباط

٥٥٤

الشرطة

الفصل العاشر : اعادة تعيين ضباط الشرطة للمفصولين بغير الطريق

٥٥٩

التأديبي

الموضوع

صفحة

- ٥٦٢ الفصل الحادى عشر : احالة ضباط الشرطة الى الاحتياط
- ٥٦٦ الفصل الثانى عشر : المعاش
- ٥٧٣ الفصل الثالث عشر : كلية الشرطة وأكاديمية الشرطة
- ٥٩٢ الفصل الرابع عشر : مسائل متنوعة
- ٥٩٢ اولا : المجنون الملاحقون بخدمة هيئة الشرطة
- ٥٩٣ ثانيا : اختصاص وزارة التموين بتقرير المنافذ الموجودة بالمنطقة

شركة

- ٥٩٥
- ٥٩٧ اولا : تأسيس الشركة
- ٥٩٩ ثانيا : تعديل النظام الاساسى للشركة
- ٦٠١ ثالثا : تغيير الشكل القانونى للشركة
- ٦٠٣ رابعا : طلبات الاندماج
- ٦٠٤ خامسا : الجمعية العمومية
- ٦٠٨ سادسا : مسائل عامة

شهر عقارى

- ٦٠٩
- ٦١١ اولا : اجراءات الشهر
- ٦١٥ ثانيا : دور مصلحة الشهر العقارى
- ٦١٩ ثالثا : تحديد رسم التوثيق والشهر
- رابعا : مدى أحقية الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان فى الاعفاءات من رسوم الشهر والتوثيق
- ٦٢٢

صفحة

الموضوع

خامسا : احكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ تنطبق على التصرفات

الصادرة من الدولة لغير المصريين الخاضعين للقانون رقم ٥٦

٦٢٥

لسنة ١٩٨٨

٦٢٩

صحافة

٦٣٥

صحيفة الحالة الجنائية

٦٣٩

صحة عمومية

٦٤٧

صندوق التأمين الحكومي لضمان ارباب العهد

٦٦٣

صيد

٦٦٧

صيدلية وصيادلة

٦٧٥

ضابط احتياطي

٦٧٧

الفرع الاول : ضم مدة الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة

٦٨٤

الفرع الثاني : الترقية

الفرع الثالث : احتفاظ ضابط الاحتياط عند استدعائه بأية مزايا

٦٨٨

مالية مقررة لزملائه

٦٩٣

ضريبة

٦٩٦

الفرع الاول : الضريبة على الارباح التجارية والصناعية

٧٠٥

الفرع الثاني : الضريبة على المرتبات

٧٠٥

اولا : عدم الخضوع للضريبة

الموضوع

صفحة	
٧١٠	ثانيا : الخضوع للضريبة
٧١٧	ثالثا : اداء الضريبة يكون بالعملة المصرية
	رابعا : المقصود بعبارة السنة الواردة بالمادة ٥٩ من قانون
٧٢٠	الضرائب على الدخل
٧٢٣	الفرع الثالث : الضريبة على شركات الاموال
٧٢٥	الفرع الرابع : الضريبة على الارض الفضاء
٧٣٩	الفرع الخامس : الضريبة على الاطيان
٧٣٩	اولا : عدم الخضوع للضريبة
٧٤٤	ثانيا : الخضوع للضريبة
٧٤٧	ثالثا : شروط رفع الضريبة
٧٤٩	الفرع السادس : الضريبة على العقارات المبنية
	اولا : خضوع الارض الفضاء التى تعد فى حكم العقارات
٧٤٩	المبنية للضريبة على العقارات المبنية
	ثانيا : مناط استحقاق رسم السجل العينى المنصوص عليه فى
٧٥٣	الفقرتين ٣ ، ٤ من المادة ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨
٧٥٥	الفرع السابع : ضريبة الدمغة
٧٥٥	اولا : الخضوع للضريبة
٧٥٧	ثانيا : الاعفاء من رسم الدمغة التسميى
٧٥٩	ثالثا : حدود سلطة رئيس المصلحة
٧٦٢	الفرع الثامن : ضريبة الملاهى
٧٦٦	الفرع التاسع : الضريبة والرسوم الجمركية على السيارات

٧٦٦	اولا : سيارات الليموزين
٧٦٨	ثانيا : السيارات المعونة فى المنطقة الحرة الخاصة
٧٧١	الفرع العاشر : الضريبة الجمركية
٧٧٤	الفرع الحادى عشر : الضريبة على الاستهلاك
٧٧٤	اولا : مناط استحقاق الضريبة -
	ثانيا : تحديد سعر السلعة لا علاقة له بخضوعها او عدم
٧٧٨	خضوعها للضريبة
٧٨١	ثالثا : الخضوع للضريبة
٧٨٦	رابعا : عدم الخضوع للضريبة
٧٨٨	خامسا : التفضل من خضوع السلعة للضريبة
٧٩٠	الفرع الثانى عشر : مسائل متنوعة
٧٩٠	اولا : الضريبة لاتفرض الا بقانون
٧٩٢	ثانيا : ولاية محاكم مجلس الدولة بمنازعات الضرائب
	ثالثا : الاستهلاكات الاضافية المنصوص عليها فى المادتين ٢٤،
	١١٤ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨١
٧٩٤	لاتعتمد اخصاء ضريبيا قائما بذاته
٧٩٧	سابقة اعمال الدار العربية للموسوعات

موضوعات الجزء رقم (٣٥)

- ١ - طالب
- ٢ - طيب
- ٣ - طريق عام
- ٤ - عامل
- ٥ - عرف ادارى
- ٦ - عقد
- ٧ - عقد ادارى
- ٨ - علاوة
- ٩ - عمد ومشايخ
- ١٠ - عمل تجارى
- ١١ - فائدة قانونية
- ١٢ - شقة وسياحة
- ١٣ - قانون
- ١٤ - قرار ادارى

الفهرس التفصلى

للجزء رقم (٣٥)

صفحة	الموضوع
١	طالب
٣	الفصل الاول : طلبة الجامعات
٣	الفرع الاول : التعليم الجامعى حق تكلفه الدولة
٥	الفرع الثانى : اختصاصات المجلس الاعلى للجامعات
١٤	الفرع الثالث : قيد الطلبة وقبولهم وسر الدراسة وإداء الامتحانات
٤٢	الفرع الرابع : عدم جواز تحصيل اى مبالغ مالية من الطلاب تحى مسمى تبرعات مقابل التحويل
٤٦	الفرع الخامس : اختصاص الجامعات المختلفة بتحصيل رسوم صندوق مساعدة الطلاب
٤٩	الفرع السادس : الاتساق للكليات
٤٩	اولا : شروط الاتساق لكلية الحقوق
٥٢	ثانيا : المركز القانونى للطلاب للمتسب
٥٤	الفرع السابع : النظام التأديبى لطلاب الجامعات
٦٤	الفرع الثامن : طلبة جامعة الازهر
١٠٨	الفرع التاسع : رقابة القضاء الادارى على العملية العلمية والفنية
١٢٦	الفصل الثانى : طلبة المعاهد العليا

- ١٧٢ -

صفحة

الموضوع

١٢٩

طبيب

١٣٧

طريق عام

١٧٥

عامل

١٧٦

الفرع الاول : عامل يومية

١٨٠

الفرع الثاني : كادر عمال اليومية

١٩٠

الفرع الثالث : عامل مؤقت

١٩٣

الفرع الرابع : الحاق المصريين للعمل بالخارج

٢٠٥

الفرع الخامس : عقد العمل الفردي

٢٠٦

الفرع السادس : مسائل متنوعة

٢١١

عرف ادارى

٢١٧

عقد

٢١٨

الفرع الاول : عقد الايجار

٢٢٤

الفرع الثاني : عقد البيع

٢٣٢

الفرع الثالث : عقد الهبة

٢٣٥

الفرع الرابع : عقد الصلح

٢٣٧

الفرع الخامس : عقد الوكالة

الموضوع

صفحة

- ٢٤١ الفرع السادس : عقد اشراك تليفون
٢٤٥ الفرع السابع : عقد الاذعان
٢٤٧ الفرع الثامن : مسائل متنوعة

اولا : العقد شريعة المتعاقدين لا يجوز نقضه او تعديله الا باتفاق

- ٢٤٧ الطرفين او للاسباب التي يقرها القانون
٢٤٩ ثانيا : الوعد التعاقد
٢٥١ ثالثا : اثبات العقد
٢٥٣ رابعا : تفسير العقد
٢٦١ خامسا : تنفيذ العقد
٢٦٢ سادسا : فسخ العقد
٢٦٤ سابعا : انتهاء العقد

ثامنا : يعتبر من قبيل العقود الرضائية الاكتاب في اسهم

- ٢٦٥ الشركات المساهمة او في زيادة رأس مال هذه الشركات

عقد ادارى

٢٦٩

الفصل الاول : مابة العقد الادارى

٢٧٣

الفرع الاول : العقود الادارية يحكمها مبدأ العقد شريعة

- ٢٧٣ المتعاقدين

٢٧٧ الفرع الثانى : شروط اعتبار العقد عقدا اداريا

٢٨٤ الفرع الثالث : معيار التفرقة بين العقد الادارى والعقد المدني

- ٢٨٧ الفصل الثانى : ابرام العقد الادارى

الموضوع	صفحة
الفرع الاول : احكام عامة	٢٨٧
اولا : قيود تعبير جهة الادارة عن ارادتها فى ابرام عقودها	٢٨٧
ثانيا : الايجاب والقبول فى العقود الادارية	٢٨٩
ثالثا : العقد الادارى غير المكتوب	٢٩٢
رابعا : تجديد العقد الادارى	٢٩٦
الفرع الثانى : المناقصة والمزايدة	٣٠١
اولا : عدم جواز حجب اى عطاء يقدم فى المناقصة عن لجنة	
فض المظاريف	٣٠١
ثانيا : مشتملات العطاء	٣٠٤
ثالثا : لجهة الادارة وضع اعلى فئة فى العطاءات المقدمة للبيد	
الذى سكت مقدم العطاء عن تحديد فتحه	٣٠٥
رابعا : التأمين	٣٠٩
خامسا :. الغاء للمناقصة	٣١٤
سادسا : مدى جواز الاتفاق فى العقد على استبعاد احكام	
لائحة المناقصات والمزايدات	٣١٨
سابعا : حدود سلطة مصلحة الجمارك فى التصرف فى البضائع	٣٢١
ثامنا : حدود سلطة مجلس ادارة شركات القطاع العام عند	
وضع لائحة داخلية مغايرة للقواعد المعمول بها	٣٢٧
الفرع الثالث : الممارسة	٣٣٥
اولا : لجنة الممارسة	٣٣٥

ثانيا : الاصل هو التعاقد بطريق المناقصة، ولا يلجأ الى

٣٣٩

الممارسة الا استثناء

٣٤٢

الفصل الثالث : تنفيذ العقد الادارى

٣٤٢

الفرع الاول : المبادئ العامة فى تنفيذ العقد الادارى

٣٤٢

اولا : حقوق والتزامات المتعاقد يحددها العقد

٣٥٦

ثانيا : وجوب توافر حسن النية فى تنفيذ العقد

ثالثا : للادارة سلطة الاشراف والتوجيه على تنفيذ العقد

الادارى والانفراد بتعديل شروطه والاضافة اليها بما تراه

٣٦٣

متفقا مع الصالح العام

٣٦٥

رابعا : شروط تعديل العقد بالزيادة والنقص

٣٧٢

خامسا : الثمن

٣٧٤

سادسا : الخطأ العقدى

٣٧٩

الفرع الثانى : عوارض تنفيذ العقد الادارى

٣٧٩

اولا : نظرية الظروف الطارئة

٣٧٩

أ - مناط تطبيق نظرية الظروف الطارئة

٣٩٤

ب - ما لا يعد من قبيل الظروف الطارئة

الفرع الثالث : الاختلال بتنفيذ العقد الادارى والجزاءات التى

٣٩٩

تملك الادارة توقيعها على المتعاقد المقصر

٣٩٩

المبحث الاول : الغرامة التهديدية

٤٠٣

المبحث الثانى : غرامة التأخير

٤٠٣

أ - اختلاف غرامة التأخير عن الشرط الجزائى

- ٤٠٩ ب - اختلاف غرامة التأخير عن التعويض الاتفاقي
- ٤١١ ج - كيفية حساب غرامة التأخير
- ٤٢٦ د - توقيع غرامة التأخير لاتستلزم اثبات الضرر
- ٤٣٣ هـ - الاعفاء من توقيع غرامة التأخير
- ٤٤١ المبحث الثالث : مصادرة التأمين
- ٤٤٧ المبحث الرابع : فوائد التأخير - مناهض استحقاقها
- المبحث الخامس : الغرامات التي توقعها جهة الادارة على
- ٤٤٩ المتعاقد المقصر - التنفيذ على حساب المتعاقد المقصر
- ٤٥٦ المبحث السادس : جزاء مخالفة المتعاقد بالتزامه بالضمان
- ٤٥٩ الفرع الرابع : للمسؤولية الادارية التعاقدية
- ٤٦٣ الفصل الرابع : بعض انواع العقود الادارية
- ٤٦٣ الفرع الاول : عقد المقاوله
- ٤٨٨ الفرع الثاني : عقد التوريد
- ٤٩٩ الفرع الثالث : التعهد بالانتظام في الدراسة وعلمة الحكومة
- ٥١٥ الفرع الرابع : التزام المرافق العامة
- ٥٢٠ الفرع الخامس : عقد المساهمة في مشروع ذي نفع عام
- ٥٢٨ الفصل الخامس : مسائل متنوعة
- اولا : جواز الاتفاق على الالتجاء الى التحكيم في العقود
- ٥٥٨ الادارية
- ثانيا : اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بتفطر
- ٥٣٢ المنازعات المتعلقة بعقود الالتزام والاشغال العامة

الموضوع	صفحة
ثالثا : القرارات التي تصدرها جهة الادارة استنادا الى	
نصوص العقد او تنفيذا له لا يتغير سحبها بمواعيد الالغاء	٥٣٤
رايها : مناط جواز تكليف ايا من شركات او منشآت	
المقاولات الداخلة في القطاع العام بتنفيذ الاعمال	
اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية	٥٣٥
خامسا : عدم جواز حبس الضمان النهائي بعد اتمام الاعمال	
وتسليمها نهائيا الا بناء على مديونية حقيقية لها سندها من	
الواقع والقانون	٥٣٧
سادسا : يحق لجهة الادارة بغير نص في العقد الافادة بما قد	
تعرض له الاسعار من خفض	٥٤٠
سابعا : لجنة التثمين	٥٤٢
ثامنا : اختصاص قسم العقود بمحل المدينة بمباشرة	
الاختصاصات القانونية المتعلقة بعمليات الشراء	٥٤٥

علاوة

٥٤٩	
٥٥٠	الفصل الاول : علاوة دورية
٥٦٩	الفصل الثاني : علاوة تشجيعية
٦٢٦	الفصل الثالث : بعض العلاوات الاخرى
٦٢٦	اولا : العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٨
٦٣٤	ثانيا : علاوة الزواج
٦٣٦	ثالثا : علاوة الرقابة الادارية

رابعا : العلاوة الاستثنائية المستحقة للعاملين بالمؤسسات العامة

٦٣٨

والشركات التابعة لها

٦٤١

خامسا : مسائل متنوعة

٦٤٩

عمد ومشايخ

٦٥٠

الفرع الاول : الشروط الواجب توافرها لترشيح العملة او الشيخ

٦٦٠

الفرع الثاني : الانتخاب والتعيين

٦٦٣

عمل تجارى

٦٦٧

فائدة قانونية

٦٦٨

اولا : دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى بشأن الفوائد التأخرية

٦٧٢

ثانيا : الفوائد التأخرية صورة من صور التعويض عن ضرر مفترض

٦٧٤

ثالثا : الفوائد التأخرية من تاريخ المطالبة القضائية

رابعا : شرط استحقاق الفوائد التأخرية ان يكون المبلغ معلوم المقدار

٦٧٦

وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء به

٦٨٢

خامسا : سعر الفائدة التأخرية

٦٨٥

فائدة ومباحة

٦٨٦

الفصل الاول : منشأة خندقية

- ١٧٩ -

الموضوع	صفحة
الفرع الاول : تراخيص (القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية)	٦٨٦
الفرع الثانى : تصنيف الفنادق	٦٩٦
الفرع الثالث : اعقاقات ضريبية	٧٠٢
الفصل الثانى : الشركات السياحية	٧١٧
الفرع الاول : جواز الحجز على مبلغ التأمين المدّوع لدى وزارة السياحة	٧١٧
الفرع الثانى : قروض سياحية	٧٢١
الفرع الثالث : عاملون بالشركات السياحية	٧٢٦
الفرع الرابع : رحلات سياحية	٧٢٨
الفصل الثالث : الغرف السياحية	٧٢٩
قانون	٧٣٣
الفصل الاول : طيبة القانون	٧٣٤
الفرع الاول : علو الدستور على كل قاعدة قانونية اخرى	٧٣٤
الفرع الثانى : الشريعة الاسلامية والقانون الوضعى	٧٣٦
الفرع الثالث : علاقة القانون باللائحة	٧٣٧
الفرع الرابع : روابط القانون العام وروابط القانون الخاص	٧٤٨
الفصل الثانى : سريان القانون من حيث الزمان	٧٥١
الفرع الاول : تاريخ نفاذ القانون	٧٥١

الموضوع

صفحة

- اولا : يعمل بالقانون بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشره
 عند عدم تحديد القانون تاريخا يعمل منه باحكامه ٧٥١
- ثانيا : يعمل بالقانون من اليوم التالى لتاريخ نشره عند النص
 فى القانون على ذلك ٧٥٣
- الفرع الثانى : النطاق الزمنى لسريان القانون ٧٥٥
- الفرع الثالث : اثر رجعى واثر مباشر ٧٦٥
- الفرع الرابع : القانون الاصلح للمتهم ٧٧٨
- الفرع الخامس : تحديد واجب التطبيق ٧٨٠
- الفصل الثالث : نسخ النصوص التشريعية (الغاء القانون) ٧٨٣
- الفرع الاول : النسخ الصريح للنصوص التشريعية والنسخ
 الضمنى ٧٨٣
- الفرع الثانى : النصوص التشريعية ، اللاحق منها ينسخ السابق ٧٨٨
- الفصل الرابع : مسائل متنوعة ٧٩٥
- قرار ادارى ٨٠٥
- الفصل الاول : تعريف القرار الادارى ومميزه عن غيره ٨٠٩
- الفرع الاول : تعريف القرار الادارى ٨٠٩
- الفرع الثانى : مالا يعد قرار اداريا ٨٢٧
- خروج التصرف عن عداد القرارات الادارية اذا صدر فى
 مسألة من مسائل القانون الخاص او تعلق بارادة شخص
 معنوى خاص

الموضوع

صفحة

- الفرع الثالث : طبيعة القرار الإداري بمضمونه وليس بالفاظه
٨٣٣ (القرار الإداري لا يشترط فيه شكلا معينا)
- الفرع الرابع : ملائمة وقت اصدار القرار الإداري
٨٣٩
- الفرع الخامس : التفرقة بين القرار الإداري والعمل المادي
٨٤٣
- الفرع السادس : التفرقة بين القرار الإداري والقرارات
والتعليمات الداخلية
٨٦١
- الفرع السابع : التفرقة بين القرار الإداري والتدابير السيادية
(سلطة الإدارة سلطة الحكم)
٨٦٩
- الفرع الثامن : تطبيقات للقرار الإداري
٨٧٦
- أولا : قرار اعلان نتيجة الامتحان
٨٧٦
- ثانيا : قرار الجهة الإدارية المختصة بمنح براءات الاختراع
٨٧٨
- ثالثا : قرار المجلس الشعبي المحلي باسقاط العضوية
٨٨٤
- رابعا : القرار الصادر من لجنة التحكيم الطبية
٨٨٧
- خامسا : قرار وزير الداخلية باعلان النتيجة العامة للانتخابات
٨٨٨
- سادسا : قرار رئيس الجمهورية باحالة بعض الجرائم الى
المحاكم العسكرية
٨٩٨
- سابعا : قرار الامين العام لجامعة الشعوب العربية والاسلامية
بانهاء خدمة احد العاملين المصريين بها
٩٠٣
- الفرع التاسع : بعض التصرفات التي تشبه بالقرارات الإدارية
في المجال الجنائي
٩٠٧
- أولا : الاجراء التنفيذي للحكم الجنائي
٩٠٧

- ٩١٢ ثانيا : تقدير الجهة الادارية لقيمة المخالفات
- ٩١٥ ثالثا : طلب تحريك الدعوى الجنائية فى الجرائم الضريبية
- ٩١٧ الفصل الثانى : نهائية القرار الادارى وسريانه من حيث الزمان
- ٩١٧ الفرع الاول : معنى نهائية القرار الادارى
- الفرع الثانى : لايتحقق للقرار الادارى اثره الا بتوافر الاعتماد
- ٩٢٠ المالى اللازم لتنفيذه
- ٩٢٢ الفرع الثالث : سريان القرار الادارى من حيث الزمان
- اولا : ليس للقرار الادارى اثر رجعى الا اذا نص القانون
- ٩٢٢ على غير ذلك
- ثانيا : حواجز تأجيل آثار القرار الادارى تحقيقا للمصلحة العامة
- ٩٣٨
- ٩٤١ الفصل الثالث : تقسيم القرارات الادارية
- ٩٤١ الفرع الاول : القرار التنظيمى العام والقرار الفردى
- ٩٤٥ الفرع الثانى : القرار الانجائى والقرار السلبى
- ٩٦٨ الفصل الرابع : اركان وعيوب القرار الادارى
- ٩٦٨ الفرع الاول : قرينة سلامة القرار الادارى وافتراس صحته
- ٩٧١ الفرع الثانى : ركن النية وعيوبه
- ٩٧٨ الفرع الثالث : ركن الاختصاص وعيوبه
- ٩٧٨ اولاً : تصحيح عيب عدم الاختصاص
- ٩٨٠ ثانيا : غضب السلطة

- ٩٨٧ الفرع الرابع : ركن الشكل وعيوبه
- * التفرقة بين الاشكال الجوهرية وغير الجوهرية
- ٩٩٢ الفرع الخامس : ركن السبب وعيوبه
- اولا : التفرقة بين قيام القرار الادارى على سبب صحيح
- ٩٩٢ وبين تسبب القرار
- ١٠٠٣ ثانيا : الزام جهة الادارة تسبب بعض قراراتها
- ثالثا : مراقبة القضاء الادارى لصحة السبب الذى اوست
- ١٠٠٣ عليه جهة الادارة قرارها
- رابعا : حمل القرار على سببه الصحيح مانم يتم الدليل على
- ١٠٠٦ غير ذلك
- ١٠٠٩ خامسا : اثر تخلف بعض الاسباب على صحة القرار
- ١٠١١ الفرع السادس : ركن الغاية وعب اساءة استعمال السلطة
- ١٠٢٤ الفصل الخامس : سحب القرار الادارى
- ١٠٢٤ الفرع الاول : قرارات لا يجوز سحبها
- ١٠٢٤ اولاً : القرارات السليمة
- ١٠٤٥ ثانيا : القرارات التى تحضنت بانتضاء الميعاد
- ١٠٥٠ الفرع الثانى : قرارات يجوز سحبها دون التقيد بميعاد
- ١٠٥٠ اولاً : القرارات المبينة على سلطة مقيدة
- ١٠٥١ ثانيا : القرارات المعدومة
- ١٠٦٠ الفرع الثالث : ميعاد السحب
- ١٠٦٦ الفرع الرابع : آثار سحب القرار الادارى

- ١٠٦٩ الفصل السادس : مسائل متنوعة
- ١٠٦٩ أولا : سلطة جهة الادارة في اصدار القرارات الادارية ليست مطلقة
- ١٠٧٣ ثانيا : اختيار الوقت الملائم لاصدار القرار سلطة تقديرية
- ١٠٧٣ جهة الادارة
- ١٠٧٦ ثالثا : تقدير أجهزة الامن الخطورة الناشئة عن الحالات الواقعية
- رابعا : السلامة القومية العليا، والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والامن العام
- ١٠٧٩ خامسا : للجهة مصدرة القرار او اللجنة الرئاسية وحدها سلطة سحب او تعديله او الغائه
- ١٠٨٩ سابقة اعمال الدار

موضوعات

الجزء رقم (٣٦)

- ١ - قطاع عام
- ٢ - قناة السويس
- ٣ - قوات مسلحة

الفهرس التفصلى

للجزء رقم (٣٦)

صفحة	الموضوع
١	قطاع عام
٩	الفصل الاول: العاملون بالقطاع العام
٩	الفرع الاول : واجبات العامل
١٧	الفرع الثانى : تعيين وإعادة تعيين
٢٦	الفرع الثالث : رواتب وبدلات وعلاوات ومكافآت
٧٥	الفرع الرابع : الترقية
٨٣	الفرع الخامس : التذب
٨٧	الفرع السادس : الاجازة
	اولا : عدم قيام العامل بتقديم الاجازة على نموذج خاص
٨٧	ليس من شأنه اهدار حقه فى الاجازة
٨٩	ثانيا : اجازة اعتيادية
٩٠	ثالثا : المقابل النقدى للاجازات
١٠٢	الفرع السابع : التأديب
١٠٢	المبحث الاول : التحقيق
١٠٢	اولا : مفهوم التحقيق
	ثانيا : وجوب انجراء تحقيق مع العامل قبل توقيع الجزاء
١٠٤	عليه
١٠٦	ثالثا : يجب توافر الحيدة التامة فيمن يقوم بالتحقيق

- رابعاً : عدم جواز توقيع جزاء على العامل الا بعد
١٠٨ التحقيق معه كتابة
- خامساً : شروط اجراء التحقيق شفاهة مع العامل
١١٢
- سادساً : شروط التحقيق مع شاغلى الوظائف العليا
١١٨
- سابعاً : اثر اغفال النيابة الادارية اخطار الوزير او الرئيس
الذى يتبعه العامل باجراء التحقيق قبل البدء فيه
١٤٢
- ثامناً : التحقيق الذى تجريه النيابة يغنى عن اجراء
التحقيق الادارى بالنسبة للمخالفات الادارية
١٤٤
- تاسعاً : حفظ النيابة العامة التحقيق لايمنع من مواخذة
العامل تأديبياً
١٤٨
- عاشراً : حفظ التحقيق
١٥٠
- حادى عشر : التكييف القانونى للقرار الصادر بحفظ
التحقيق .
١٥٣
- المبحث الثانى : المخالفة التأديبية
١٦٢
- اولاً : عدم التوقيع فى دفاتر الحضور والانصراف
١٦٢
- ثانياً : سداد المبلغ للمختلس لا ينفى المخالفة التأديبية
١٦٥
- ثالثاً : امتناع العامل عن الحضور للتحقيق او رفضه
ابداء اقواله
١٦٨
- رابعاً : الاشتراك فى تأسيس منشآت تمارس ذات
النشاط الذى تقوم عليه الشركة التى يعمل بها
١٧١
- خامساً : استقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية
١٧٤

الموضوع

صفحة

المبحث الثالث : الجزاءات التأديبية ١٧٧

١٧٧ أولا : مفهوم الجزاء التأديبي

١٨٢ ثانيا : التكييف القانوني لقرار الجزاء

١٨٦ ثالثا : السلطات المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية

٢٠٢ رابعا : عدم جواز التفويض في توقيع الجزاءات التأديبية

٢٠٨ خامسا : بعض الجزاءات التأديبية

سادسا : حالات وجوب احالة امر العامل الى اللجنة

٢١٥ الثلاثية

٢٢١ سابعا : الجزاءات التي توقع على من انتهت حلمته

ثامنا : عدم جواز معاقبة العامل بجزاء لم يرد بلائحة

٢٢٥ الشركة

٢٣٠ تاسعا : شروط الاعفاء من الجزاء التأديبي

عاشرا : للعامل الحق في التقدم بتظلمه من الجزاءات

٢٣٤ الموقعة

حادى عشر : عدم اشتراط التظلم قبل رفع الدعوى

بالغاء قرارات الجزاءات الصادرة بشأن العاملين

٢٣٩ بالقطاع العام

ثانى عشر : الطعن فى قرارات الجزاءات الموقعة على

٢٤١ العاملين بالقطاع العام

٢٤٣ المبحث الرابع : الوقف عن العمل

٢٦٥ المبحث الخامس : الدعوى التأديبية

٣٧١	اولا : تتفى على العاملين بشركات القطاع العام صفة للموظفين العموميين
٣٧٢	ثانيا : للمركز القانونى للعامل الموقت
٣٧٧	ثالثا : عدم سريان القيد الوارد بالمادة ١٣٩ من قانون العمل على شركات القطاع العام
٣٨١	رابعا : مدى احتفاظ العامل المنقول بالخزايا المقررة له قبل النقل
٣٨٥	خامسا : السلطة المختصة بالتصرف فى نسبة ال ١٠% المخصصة لاسكان العاملين بالقطاع العام ونسبة ال ٥% المخصصة لخدماتهم الاجتماعية
٣٩٨	سادسا : المنازعة فى التحميل بقيمة الاضرار او التلفيات
٤٠٤	سابعا : مناط شغل العامل للاستراحة التى توافرها له الشركة
٤٠٧	الفصل الثانى : شركات القطاع العام
٤٠٧	الفرع الاول : ماهية شركات القطاع العام
٤٠٧	اولا : معيار اعتبار الشركة من شركات القطاع العام
٤١١	ثانيا : ما لا يعد من شركات القطاع العام
٤١٥	ثالثا : شركات القطاع العام من اشخاص القانون الخاص
٤١٧	الفرع الثانى : العلاقة بين شركات القطاع العام والعاملين بها
٤٢٦	الفرع الثالث : جداول ترتيب الوظائف
٤٢٩	الفرع الرابع : الموائع المالية

٤٣٨	الفرع الخامس : حصص العاملين في ارباح الشركة
٤٤٠	الفرع السادس : الاحتماليات النظامية
٤٤١	الفرع السابع : جواز الامتناع عن توزيع الارباح
٤٤٣	الفرع الثامن : تحمل خسائر الشركة
٤٤٨	الفرع التاسع : الجمعية العامة لشركة القطاع العام
٤٥٨	الفرع العاشر : مجلس ادارة شركة القطاع العام
٤٥٨	اولا : رئيس مجلس الادارة
٤٦٩	ثانيا : مكافآت اعضاء مجلس الادارة
٤٧١	ثالثا : اشتراك العمال في مجلس الادارة
٤٩٢	رابعا : تنحية رئيس مجلس الادارة واعضائه
٤٩٦	الفرع الحادى عشر : التحكيم
٥١١	الفصل الثالث : من القطاع العام الى قطاع ادارة الاعمال العام
٥١١	اولا : شغل الوظائف القيادية فى شركات قطاع الاعمال
٥١٤	ثانيا : الخضوع لضريبة الدمغة
٥١٥	ثالثا : العلاقة بين شركات قطاع الاعمال وجهات الادارة المحلية
٥١٨	رابعا : المناقصات والمزايدات
٥٢٣	خامسا : شركات قطاع الاعمال ومجلس الدولة (قسم الفتوى)
٥٢٧	الفصل الرابع : مسائل متنوعة
٥٢٧	اولا : الالتزام بتوصيات اللجنة العليا للسياسات
٥٣٠	ثانيا : شركات القطاع العام وبنك ناصر الاجتماعى
٥٣١	ثالثا : شركات القطاع العام للنقل البحرى

٥٤٣

قناة السويس

٥٤٧

الفصل الاول : هيئة قناة السويس

٥٤٧

الفرع الاول : الشخصية الاعتبارية المستقلة لهيئة قناة السويس

٥٤٩

الفرع الثاني : رسوم المرور في قناة السويس ومقابل التمويل

٥٤٩

اولاً : طريقة سداد رسوم المرور ومقابل التمويل

٥٥٥

الفرع الثالث : تسعير مياه الشرب بمحافظات القناة

٥٥٧

الفصل الثاني : العاملون بهيئة قناة السويس

٥٥٧

الفرع الاول : لائحة العاملين الموحدة لهيئة قناة السويس

٥٥٧

اولاً : التقرير السنوى عن العامل

٥٦٠

الفرع الثاني : تصحيح اوضاع العاملين بهيئة قناة السويس

٥٦٤

الفرع الثالث : المرشدون

٥٦٤

اولاً : مكافآت الارشاد

الفرع الرابع : العاملون بهيئة قناة السويس المشتغلون بأعمال

٥٦٧

الشرب

٥١٧

قوات مسلحة

٥٧٥

الفصل الاول : الرواتب والبدلات والعلاوات والمكافآت

٥٩٩

الفصل الثاني : النقل

٥٩٩

الفرع الاول : النقل إلى وظيفة مدنية

الموضوع

صفحة

٦١١

الفرع الثاني : النقل للمخابرات العامة

٦١٩

الفصل الثالث : التطوع

٦٢٥

الفصل الرابع : المعاشات

٦٢٥

الفرع الاول : نطاق سريان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥

الفرع الثاني : معاش الضباط الذين انتهت خدمتهم بالقوات

٦٢٩

المسلحة بالفصل بغير الطريق التأديبي

الفرع الثالث : معاش المجتهد الذى يصاب فى غير العمليات

٦٣٥

الحرية

٦٤٤

الفرع الرابع : معاش الاصابة

٦٦٩

الفرع الخامس : اختصاص لجنة تعويضات القوات المسلحة

٦٧٤

الفرع السادس : مدلول الشهيد

٦٧٦

الفرع السابع : المستحقون فى المعاش

الفرع الثامن : تؤول جميع الاشتراكات التى قام صاحب

المعاش بسدادها عن مدة خدمته المدنية التى روعيت فى

٦٨٥

المعاش العسكرى الى الخزانة العامة

٦٨٩

الفرع التاسع : تقادم الحق فى المعاش

الفرع العاشر : اثر تعيين صاحب المعاش العسكرى فى جهة

٦٩٨

مدنية

٦٩٩

الفصل الرابع : احكام عسكرية

٦٩٩

الفرع الاول : اختصاص المحاكم القضائية العسكرية

صفحة	الموضوع
	الفرع الثاني : عدم جواز تعقيب مجلس الدولة على الاحكام العسكرية
٧٢٤	
٧٢٧	الفصل الخامس : عمليات عسكرية
٧٤٣	الفصل السادس : شهادات عسكرية
٧٥٢	الفصل السابع : جهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة
٧٦٩	الفصل الثامن : مسائل متنوعة
	اولا : تختبر الخدمة فى القوات للمسلحة بخدمة حرب اعتبارا
٧٦٩	من ١٩٦٧/٦/٥
٧٧٢	ثانيا : حالات الاعفاء من الخدمة العسكرية
	ثالثا : عدم محضوع صرفيات كذب المالى لاسكان افراد
	القوات المسلحة للضريبة المقررة بالمادتين ٧٩ و ٨٠ من
٧٧٣	القانون رقم ١١١
	رابعا : اثر غياب العاملين او المستدعين او المستبقين بخدمة
٧٧٧	القوات المسلحة او هروبهم من اداؤها
٧٨١	سابقة اعمال الدار العربية للموسوعات

موضوعات الجزء رقم (٣٧)

- ١ - قوميون طبي
- ٢ - كادر عمال اليومية
- ٣ - كسب غير مشروع
- ٤ - لائحة المخازن والمشتريات
- ٥ - لجنة
- ٦ - لجنة شؤون العاملين
- ٧ - لائحة شؤون عاملين خاصة
- ٨ - مآذون
- ٩ - مأموري وملاحظي منازل
- ١٠ - ميلان
- ١١ - مجتمعات عمرانية جديدة
- ١٢ - مجلس أعلى للشباب والرياضة
- ١٣ - مجلس الأمة
- ١٤ - مجلس الشعب
- ١٥ - مؤسسة عامة
- ١٦ - مؤسسة علاجية
- ١٧ - مؤهل دراسي

	الفهرس التفصلى
	للجزء رقم (٣٧)
صفحة	الموضوع
١	قومسون طوى
٧	كادر عمال الومفة
٢٥	كسب غير مشروع
٣١	لائحة المخازن والمشرفات
٣٧	لجنة
٤٣	لجنة شئون العاملين
٦٥	لائحة شئون عاملين خاصة
-	مأذون
٧٧	مأمورى وملاحظى منائر

الموضوع	صفحة
مبان	٨٣
الفصل الاول : التخطيط العمرانى	٩١
الفصل الثانى : تقسيم الاراضى المعلقة للبناء	٩٨
اولا : اعتماد التقسيم سابق على الترخيص بالبناء	٩٨
ثانيا : شروط اصدار تراخيص بالبناء فى اراضى لم يصدر قرار	
باعتماد تقسيمها بعد	١٠٢
ثالثا : مدى جواز اضعاء صفة المنفعة العامة على ارض واقعة فى	
تقسيم مخالف	١٠٥
رابعا : الاحكام الوقتية بمعالجة حالة الابنية والاعمال التى تقام	
بالمخالفة لموجبات القانون	١٠٧
الفصل الثالث : حظر اقامة المباني على الاراضى الزراعية	١٠٨
اولا : الاصل والاستثناء فى شأن حظر اقامة منشآت على	
الاراضى الزراعية	١٠٨
ثانيا : القرار الوزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ فى شأن شروط	
واجراءات منح تراخيص البناء فى الاراضى الزراعية	١١٦
الفصل الرابع : مخطوط التنظيم	١٢٤
اولا : اعتماد مخطوط التنظيم وأثر ذلك على اعمال البناء	١٢٤
ثانيا : زوائد التنظيم	١٤٧
ثالثا : تعديل خط التنظيم	١٥٣
رابعا : التفرقة بين مجرد تخطيط عام وخط تنظيم معتمد	١٥٤
خامسا : الخروج على خط التنظيم المعتمد والجزاء على ذلك	١٥٨

- ١ - عدم جواز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بخطوط التنظيم ١٥٨
- ٢ - العقوبات الجنائية ١٦٥
- ٣ - ازالة المباني المخالفة بالطريق الادارى ١٦٩
- ٤ - عدم التصدى للمعتدى على خط التنظيم جريمة تأديبية ١٧٢
- الفصل الخامس : الترخيص بالبناء ١٧٥
 - الفرع الاول : حظر اقامة اى عمل من اعمال البناء او اجراء اى تعديل فى اى بناء قائم الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بشئون التنظيم ١٧٥
 - الفرع الثانى : اشتراطات الترخيص بالبناء ١٨٢
 - اولا : شروط الارتفاع المسموح به ١٨٢
 - ثانيا : فتحات التهوية والاضاءة ١٨٨
 - ثالثا : شرط تقديم وثيقة التأمين ١٩٢
 - رابعا : شرط الاكتاب فى سندات الاسكان ١٩٥
 - خامسا : شرط تخصيص اماكن لايواء السيارات ١٩٦
 - الفرع الثالث : مدة فحص طلب الترخيص ٢٠٢
 - الفرع الرابع : شروط الترخيص الضمنى ٢١٥
 - الفرع الخامس : عدم جواز ادخال اى تعديل او تغيير جوهري فى الرسومات المعتمدة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك ٢٢٥
- الفصل السادس : بلان ٢٥٠
- الفرع الاول : اللجنة المختصة بشئون التنظيم ٢٥٠

٢٧٠	الفرع الثاني : لجنة توجيه وتنظيم اعمال البناء
٢٨٨	الفرع الثالث : اللجنة المختصة بالتصريح بهدم المباني
٢٩١	الفرع الرابع : لجان التظلمات واللجان الاستئنافية
٢٩٧	الفرع الخامس : لجنة تحديد الاجرة
٢٩٩	الفصل السابع : مخالفات المباني
	الفرع الاول : مخالفة الاصول الفنية والرسومات والبيانات التي
٢٩٩	منح على اساسها الترخيص
٣٠٦	الفرع الثاني : مجاوزة الحد الاقصى للارتفاع
٣٠٩	الفرع الثالث : وقف الاعمال المخالفة
٣٠٩	اولا : سلطة جهة الادارة في وقف الاعمال المخالفة
٣١٥	ثانيا : التفرقة بين وقف الاجراءات ووقف الاعمال المخالفة
	ثالثا : شروط وقف الاجراءات التي تتخذ ضد الاعمال
٣٢٤	المخالفة
٣٤٣	الفرع الرابع : السلطة المختصة بازالة المباني
	الفرع الخامس : مدى جواز توصيل المرافق العامة الى المباني التي
٣٥٠	اقيمت بالمخالفة لاحكام قوانين تنظيم البناء
٣٥٤	الفرع السادس : الطبيعة القانونية للقرامة
٣٦٢	الفرع السابع : تنفيذ الحكم الصادر بتصحيح مخالفات البناء
	اولا : سلطة الجهة الادارية في تنفيذ الحكم الجنائي الصادر
٣٦٢	بالازالة

ثانيا : مدى جواز تعطيل تنفيذ الاحكام الصادرة بتصحيح

٣٦٤

مخالفات البناء

٣٦٥

الفرع الثامن : التصالح فى مخالفات البناء

٣٦٥

اولا : المخالفات التى يجوز فيها التصالح

٣٦٩

ثانيا : ما يخرج عن نطاق التصالح

٣٧٨

الفصل الثامن : مسائل متنوعة

٣٧٨

الفرع الاول : الجهة المختصة بترميم المباني الحكومية

الفرع الثانى : نطاق سريان الباب الثانى من القانون رقم ١٠٦

٣٨٠

لسنة ١٩٧٦

الفرع الثالث : نطاق سريان الاعفاء المقرر فى المادة (٥) من

٣٨٤

القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤

٣٨٦

الفرع الرابع : ائافه

٣٨٨

الفرع الخامس : ضفة الضبط القضائى

٣٩١

الفرع السادس : تجديد الملزم بعبء وثقية التامين

٣٩٦

الفرع السابع : فوائد القروض

٤٠١

الفرع الثامن : مخالفات قوانين الزراعة والمباني

٤٠٣

الفرع التاسع : مقابل حق الانتفاع

٤٠٥

الفرع العاشر : دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات

٤٠٦

الفرع الحادى عشر : الاختصاص بتوزيع الزجاج

٤٠٩

الفرع الثانى عشر : مناط تحديد مستوى الاسكان

- الفرع الثالث عشر : وجوب اخطار الجهة الادارية المختصة
٤١٠ يشعرون التنظيم بمرور تنفيذ المباني والانشاءات
- ٤١٣ مجتمعات عمرانية جديدة
- ٤٢٣ مجلس اعلى للشباب والرياضة
- ٤٣٧ مجلس الامة
- ٤٤٣ مجلس الشعب
- ٤٤٦ الفرع الاول : اللجنة الثلاثية
- ٤٥٠ الفرع الثاني : صفة المرشح
- ٤٥٧ الفرع الثالث : شروط الترشيح لعضوية مجلس الش
- ٤٦٣ الفرع الرابع : كيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين
- الفرع الخامس : استبعاد كل حزب لا تحصل قوائمه على ثمانية في
المائة على الاقل من مجموع الاصوات الصحيحة على مستوى
الجمهورية
- ٤٧٥
- ٤٧٧ الفرع السادس : صيغة العضوية
- ٤٩١ الفرع السابع : العاملون بمجلس الشعب
- ٥٠٠ الفرع الثامن : مسائل متنوعة
- ٥٠٠ اولا : اثر تعدد الاحكام المنظمة لمجلس الشعب

- ٥٠٥ ثانيا : لجان المجلس
- ثالثا : نطاق سريان الحظر الوارد فى المادة (٩٥) من الدستور
- ٥٠٨ على اعضاء المجلس
- رابعا : لايجوز للاقارب من الدرجة الاولى لاحد اعضاء المجالس
- التيانية للقييد بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين طوال مدة
- ٥١١ العمل التيايى .
- خامسا : مناط حظر عضوية اعضاء المجالس التيايية بمجالس
- ٥١٤ ادارات الشركات المساهمة
- ٥١٧ مؤسسة عامة
- ٥٢٣ مؤسسة علاجية
- ٥٢٩ مؤهل دراسى
- الفصل الاول : اوضاع تطبيق المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧
- لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة (الحاصلين على
- ٥٣٤ مؤهلات اعلى اثناء الخدمة)
- الفصل الثانى : قوانين خاصة بالمؤهلات الدراسية وتسوية حالات
- ٥٤٩ الحاصلين عليها من العاملين المدنيين بالدولة .
- الفرع الاول : القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية
- ٥٤٩ حالات بعض العاملين بالدولة

الموضوع

صفحة

الفرع الثاني : القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية

٥٥٢ حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية

الفرع الثالث : القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح

٥٦٠ اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام

٥٦٠ اولا : الحصول على مؤهل اعلى اثناء الخدمة

ثانيا : ماهية المؤهلات للمتوسطة طبقا للقانون رقم ١١

٥٧٦ لسنة ١٩٧٥

ثالثا : ماهية المؤهلات العليا في مجال تطبيق القانون

٥٧٧ رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

رابعا : الشروط التي تطلبها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

لاعتبار المؤهل الدراسي مؤهلا متوسطا يحدد مستواه المالي

٥٧٩ بالفئة (٣٦٠/١٨٠)

الفرع الرابع : القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار

المتربة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية

٥٨١ حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية

اولا : المواد الاولى والثانية والثالثة من القانون رقم ١٢٥

٥٨١ لسنة ١٩٨٠

٥٨١ ١ - اقدمية اعتبارية

٢ - حق الخيار المقرر للعاملين الحاصلين على مؤهلات

٥٩٢ عليا اثناء الخدمة

٥٩٦ ٣ - تواريخ الوجود بالخدمة

٦٠٦	٤ - الميعاد الذى لا يجوز بعده التسوية او سجليها لو كانت خاطئة
٦١٤	ثانيا : المادة السادسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠
	ثالثا : المادة الحادية عشرة مكررا من القانون رقم ١٣٥
٦١٨	لسنة ١٩٨٠
	الفرع الخامس : القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية
٦٢٦	حالات بعض العاملين
٦٣٠	الفصل الثالث : شهادات دراسية مختلفة
٦٣٠	الفرع الاول : شهادات دراسية صناعية
٦٣٠	اولا : شهادة الابتدائية للصناعات
٦٣٤	ثانيا : دبلوم المدارس الصناعية (نظام الخمس سنوات)
٦٣٥	ثالثا : دبلوم كلية الصناعات
	الفرع الثانى : شهادات دراسية زراعية (دبلوم الزراعة
٦٣٨	التكميلية العليا)
٦٤٥	الفرع الثالث : شهادات دراسية تجارية
٦٤٥	اولا : دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية
٦٤٧	ثانيا : دبلوم المعهد العالى للتجارة
٦٥٠	الفرع الرابع : شهادات دراسية طبية
٦٥٠	اولا : دبلوم للمعهد الصحى
٦٥٢	ثانيا : دبلوم مدرسة الزائرات الصحيات
٦٥٥	الفرع الخامس : شهادات دراسية تربوية

٦٥٥	اولا : دبلوم معهد دراسات الطفولة
٦٦٣	ثانيا : شهادة التربية التسوية
٦٧١	ثالثا : دبلوم الفنون الطرزية
٦٧٤	رابعا : دبلوم مدارس المعلمات الابتدائية
٦٧٦	خامسا : دبلوم مدراس المعلمين الابتدائية
٦٧٧	سادسا : شهادة المعلمات الاولى الراقية
٦٨٢	سابعا : شهادة المعلمات العامة
٦٨٣	ثامنا : شهادة خريجي مدرسة التربية البحرية
٦٨٧	الفرع السادس : شهادات دراسية ازهرية
	اولا : شهادة الاجازة العالمية من كلية اللغة العربية بجامعة
٦٨٧	الازهر المسبوقة بشهادة الثانوية الازهرية
	ثانيا : شهادة الاجازة العالمية المعادلة لبيكالوريوس التجارة
٦٩٢	المسبوقة بالثانوية الازهرية
٦٩٦	الفرع السابع : الماجستير والدكتوراه
٦٩٦	اولا : الماجستير (شهادة زمالة كلية الجراحين بأذنيه)
٦٩٨	ثانيا : الدكتوراه
٧٠٢	الفرع الثامن : شهادات دراسية فى العلوم
٧٠٩	الفرع التاسع : شهادة الدراسة الثانوية العامة
٧١٨	الفرع العاشر : شهادة (جى - سى - ايه)
	الفرع الحادى عشر : مؤهل الاعدياىة الفنية بأنواعه الثلاثة
٧٢٥	(صناعى - زراعى - تجارى)

الموضوع	صفحة
الفرع الثاني عشر : شهادة اتمام الدراسة الابتدائية	٧٣٧
اولا : شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة	٧٣٧
ثانيا : شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية	٧٣٨
الفرع الثالث عشر : شهادة اتمام الدراسة بالمدارس الاولى	٧٤٦
الفرع الرابع عشر : دبلوم الصيارف	٧٤٩
الفرع الخامس عشر : دبلوم التلغراف	٧٥٤
الفرع السادس عشر : دبلوم معهد السكرتارية نظام السنة الواحدة	٧٥٧
الفرع السابع عشر : اجازات الطيران المدني	٧٦١
الفرع الثامن عشر : الشهادات العسكرية	٧٦٤
اولا : شرط اعتبار العامل حاصل على احدى الشهادات العسكرية	٧٦٤
ثانيا : تسوية حالات خريجي مدراس الكتاب العسكريين	٧٦٧
ثالثا : تسوية حالات خريجي المعهد الفني للقوات المسلحة	٧٧٩
رابعا : الوجود الفعلي بالخلمة شرط الافادة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية	٧٨٨
الفصل الرابع : مسائل متنوعة	٧٩١
اولا : مدلول نظام تسعير المؤهلات الدراسية	٧٩١
ثانيا : تاريخ الحصول على المؤهل الدراسي	٧٩٦
ثالثا : قرار اعلان نتيجة الامتحان	٧٩٨
رابعا : للمقصود بتاريخ دخول الخدمة	٨٠٣

الموضوع	صفحة
خامسا : استمرار العمل بالتقييم العملى الذى سبق ان تم	
لبعض المؤهلات	٨٠٥
سادسا : بعض احكام المؤهلات الدراسية فى القطاع العام	٨٠٨

موضوعات الجزء رقم (٣٨)

- ١ - مجلس الدولة
- ٢ - محمود حريز
- ٣ - محاسبة حكومية
- ٤ - حمامة
- ٥ - محكمة القيم
- ٦ - محل عمومي
- ٧ - مخبرات عامة
- ٨ - مدة الخبرة السابقة
- ٩ - مرافق عامة ومرافق قومية
- ١٠ - مركز قومي للبحوث
- ١١ - مساجد أهلية
- ١٢ - مساعدات اجنبية

الفهرس التفصلى
للجزء رقم (٣٨)
الموضوع

صفحة

٥	الفصل الاول : اعضاء مجلس الدولة
٥	الفرع الاول : التعمين
٥	اولا : اختصاص المجلس الاعلى للهيئات القضائية
٧	ثانيا : السلطة فى التعمين
٩	ثالثا : اثر الفراخى فى استلام العمل
١٥	رابعا : مدة ميعاد الطعن فى قرار التعمين
١٧	الفرع الثانى : تعين نواب رئيس المجلس ووكلائه
٢٢	الفرع الثالث : التعمين فى وظيفة مندوب
٢٧	الفرع الرابع : التعمين فى وظيفة مستشار
٢٩	الفرع الخامس : الترقية
٤١	الفرع السادس : الاقلمية
٥٤	الفرع السابع : المرتب
٦٠	الفرع الثامن : العلاوة
٦٦	الفرع التاسع : البدلات
٧٠	الفرع العاشر : التذب
٧٧	الفرع الحادى عشر : الاعارة
٩٠	الفرع الثانى عشر : الاجازات
٩٣	الفرع الثالث عشر : تقارير الكفاية

صفحة	الموضوع
٩٩	الفرع الرابع عشر : التأديب
٩٩	اولا : اعمال محظورة على عضو مجلس الدولة
١٠٣	ثانيا : محور الجزاءات
١٠٦	ثالثا : مجلس تأديب اعضاء مجلس الدولة
١١٢	رابعا : سقوط حق العضو في صرف تمييز الاداء
١١٥	الفرع الخامس عشر : نهاية الخدمة
١١٥	المبحث الاول : الاستقالة
١٣٠	المبحث الثاني : المعاش
١٣٠	اولا : احكام عامة
١٥٢	ثانيا : معاش نائب رئيس مجلس الدولة
١٦٢	ثالثا : معاش وكيل مجلس الدولة
	الفرع السادس عشر : اختصاص المنازعات المتعلقة بشعون
١٨٠	اعضاء المجلس
١٨٥	الفصل الثاني : الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
	الفرع الاول : الجهات التي تملك ان تطلب من الجمعية .
١٨٥	العمومية اداء الرأى
	الفرع الثاني : ما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية التصدى
٢١٠	له برأى ملزم
٢١٠	اولا : عدم وجود منازعة بين الاطراف
٢١٣	ثانيا : منازعات القيمة الاجبارية
٢٢٠	ثالثا : منازعات التنفيذ

صفحة	الموضوع
٢٢٣	رابعا : منازعات الحياة
٢٢٨	خامسا : المنازعات الضريبية
٢٣٣	سادسا : منازعات الوقف
٢٣٤	سابعا : منازعات تقدير الرسوم القضائية
	الفرع الثالث : ما يدخل فى اختصاص الجمعية العمومية
٢٣٦	التصدى له برأى ملزم
٢٤٥	الفرع الرابع : عدم ملائمة ابناء الرأى
	الفرع الخامس : عدم جواز لاعادة النظر فى النزاع لسابقة
٢٥٥	الفصل فيه
٢٥٧	الفرع السادس : حفظ موضوع النزاع
٢٥٨	الفصل الثالث : مسائل متنوعة
٢٥٨	الفرع الاول : ما يدخل فى اختصاص مجلس الدولة
٢٧٠	الفرع الثانى : ما يخرج عن اختصاص مجلس الدولة
٢٧٢	الفرع الثالث : رقابة مجلس الدولة على القرارات الادارية
٢٨٧	الفرع الرابع : عدم صلاحية القضاة ووردهم
٢٨٧	اولا : حالات عدم الصلاحية
٢٩١	ثانيا : اسباب رد القضاة
٢٩٥	ثالثا : الاختصاص بطلب الرد
٢٩٧	الفرع الخامس : يجب اصدار احكام محاكم مجلس الدولة مسببة
	الفرع السادس : طرق الطعن فى الاحكام الصادرة من محاكم
	مجلس الدولة

الموضوع

صفحة

٣٠٥ الفرع السابع : ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا

٣٠٧ الفرع الثامن : اعوان القضاة

٣١٥ الفرع التاسع : جواز الالتجاء الى التحكيم فى المنازعات الادارية

٣١٦ الفرع العاشر : هيئة مفوضى الدولة

٣٢٠ الفرع الحادى عشر : اعلان الدعوى التأديبية

٣٢٦ الفرع الثانى عشر : تحديد بدء سريان ميعاد الطعن بالالغاء

٣٣١ مجهود حرمى

٣٣٣ محاسبة حكومية

الفرع الاول : خضوع صناديق تحسين الخدمة بالمستشفيات

٣٣٥ والوحدات المحلية لاشراف ممثلى وزارة المالية

٣٣٦ الفرع الثانى : ممثلى وزارة المالية بالجهات الحكومية

٣٤٠ الفرع الثالث : المقصود بعبارة الخزنة العامة والخزائن العامة

٣٤٥ الفرع الرابع : ايلولة المرتبات وما فى حكمها للخزنة العامة

٣٤٨ الفرع الخامس : مسائل متنوعة

٣٥١ محاماة

٣٥٣ الفرع الاول : حظر تدافع المحامى ضد المصلحة التى كان يعمل بها

الفرع الثانى : يحظر على المحامين بالمهنة العامة مباشرة القضايا لغير

٣٥٨ الجهة التى يعملون بها الا بموافقة جهة العمل

الفرع الثالث : عضوية الادارات القانونية الشروط التي يجب توافرها

٣٦١ بمن يعين في احدى الوظائف الفنية بالادارة القانونية

الفرع الرابع : مناهج التزام الهيئة العامة وشركات القطاع العام برسوم

٣٦٦ القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها

٣٧١ الفرع الخامس : مناهج ضم مدة الخدمة والخبرة السابقة

٣٧٥ محكمة القيم

٣٩٠ اولا : اختصاص المحكمة الدستورية العليا

٣٩٤ ثانيا : منزلة قرارات المحكمة الدستورية العليا

٣٩٧ محل عمومي

٤١٩ مخابرات عامة

٤٢١ اولا : التعيين

٤٢٣ ثانيا : نقل وإعادة تعيين افراد المخابرات العامة

٤٢٥ ثالثا : تحديد اقدمية المنقولين للمخابرات العامة

٤٢٩ رابعا : علاوة المخابرات

خامسا : مدى جواز تأسيس الاشتراكات بالنسبة لشاغلي وظائف

٤٣٢ المخابرات

سادسا : المادة ١٠٥ من قرار رئيس المخابرات العامة رقم ١٤٢

- ٢١٨ - الموضوع

صفحة

- لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن نظام سيارات الخدمة الخاصة ٤٣٦
- مدة الخبرة السابقة ٤٣٩
- الفرع الاول : سلطة الادارة فى حساب مدد الخبرة العملية السابقة ٤٤١
- الفرع الثانى : مناط حساب مدة الخبرة العملية ٤٤٥
- الفرع الثالث : حساب مدة الخبرة السابقة على التعيين الذى تصلره السلطة المختصة ٤٤٧
- الفرع الرابع : اثر عدم اثبات مدة الخبرة العملية فى الاستمارة المعينة فى هذا الغرض ٤٥١
- الفرع الخامس : مناط حساب مدد ممارسة المهن الحرة التالية للقيـد بالنقابة كمدد بحيرة عملية ٤٥٦
- الفرع السادس : شروط حساب مدة الخدمة المكتسبة ٤٥٩
- الفرع السابع : مسائل متنوعة ٤٦٣
- مدة الخدمة السابقة ٤٦٧
- الفرع الاول : قواعد حساب مدة الخبرة السابقة وفقا للتشريعات المنظمة لاحكامها ٤٦٩
- اولا : ضم مدد الخدمة السابقة طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ٤٦٩

٤٧٤	لجنة ١٩٧٥	ثانيا : ضم مدد الخدمة السابقة طبقا للقانون رقم ١١
٤٨٤	لجنة ١٩٧٥	ثالثا : احكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ حساب مدة خدمة
٤٨٨	لجنة ١٩٥٥	من يجند من الموظفين ومن يلحق بالخدمة أثناء تجنيده
٤٩٦	لجنة ١٩٥٥	رابعا : ضم مدد الخدمة السابقة طبقا للقانون رقم ٥٠٥
٥٠١	لجنة ١٩٥٥	الفرع الثاني : ضرورة التقادم بطلب لتضم مدة الخدمة السابقة
٥٠٣	لجنة ١٩٥٥	الفرع الثالث : المواعيد التي يجب ان يتقدم العامل خلالها بطلب
٥٠٦	لجنة ١٩٥٥	احتساب مدة خدمته
٥٠٩	لجنة ١٩٥٥	الفرع الرابع : المقصود بالزميل في مفهوم نص المادة ٢٧ من
٥١٢	لجنة ١٩٥٥	القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين
٥١٥	لجنة ١٩٥٥	الفرع الخامس : كيفية حساب مدة خدمة ضباط الاحتياط من
		طائفة الجندين
		الفرع السادس : الجهة المختصة بحساب مدة الخدمة السابقة طبقا
		لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨
		الفرع السابع : ضم مدة الخدمة السابقة قوامه فكرة الخيرة المكتسبة
		الفرع الثامن : كيفية حساب مدة الخدمة لمن نقل او اعيد تعيينه لاي
		سبب من الاسباب
		الفرع التاسع : مسائل متنوعة

مرافق عامة ومرافق قومية

٥٢٣

الفرع الاول : مرافق عامة

٥٢٦

الفرع الثانى : مرافق قومية

٥٢٩

المرتب

٥٣٣

الفرع الاول : المرتب عند التعيين

الفرع الثانى : تحديد المرتب الذى يتخذ اساسا لمنح العلاوات و

٥٣٥

الحوافز والاجور الاضافية

٥٣٧

الفرع الثالث : راتب للموظف للمعاد تعيينه

٥٤٣

الفرع الرابع : الحد الاقصى لما يحق للموظف ان يتقاضاه

٥٤٣

اولا : القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن الحد الاعلى للاجور

ثانيا : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ بتحديد

٥٥٠

الحد الاعلى للاجور وما فى حكمها

٥٥٠

(أ) كيفية تحديد الحد الاعلى للاجور وما فى حكمها

(ب) كيفية تطبيق الحد الاعلى للاجور على من تنتهى

٥٥٦

خدمتهم خلال السنة الميلادية

٥٥٩

ثالثا : تحديد مرتب الوزير

٥٦١

رابعا : تحديد مرتب نائب الوزير

٥٦٤

خامسا : تحديد مرتب رئيس مصلحة الشركات

٥٦٩

الفرع الخامس : اثر النتيجة فى استحقاق المرتب والمكافآت

٥٧١

الفرع السادس : ترقية للمرتب بالامانات

الموضوع

صفحة

٥٧٤ الفرع السابع : تقدم المرتبات والاجور وما فى حكمها

٥٧٩ الفرع الثامن : زيادة المرتب

٥٧٩ أولا : الزيادة المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١

٥٨٧ ثانيا : الزيادة المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤

٥٩١ ثالثا : الزيادة المقررة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤

٥٩٢ الفصل العاشر : الحرمان من المرتب

٥٩٤ أولا : المرتب فى فترة الحبس الاحتياطى

ثانيا : احقية الموظف المقتضى بالغاء قرار فصله فى الرجوع

٥٩٧ على الجهة الادارية بالتعويض

٥٩٨ الفصل الثالث : الخصم من المرتب واسترداد ما دفع بغير وجه حق

٥٩٨ الفرع الاول : تحديد المسئول عن اجراء الخصم من المرتب

الفرع الثانى : عدم جواز الخصم من مرتب العامل وفاء للنفقات

٦٠٢ اللازمه لتحويل احد المواطنين من الخارج الى ارض الوطن

الفرع الثالث : مدى التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات

٦٠٤ وما فى حكمها بغير وجه حق

الفرع الرابع : نطاق تطبيق قاعدة استهلاك الفرق بين المرتب

٦١٠ الخاطئ والمربط الصحيح

٦١٣ الفصل الرابع : مسائل متنوعة

٦١٣ الفرع الاول : الضريبة على المرتبات

اولا : عتصوع مرتبات العاملين المصريين بمشروع العلم

- والتكنولوجيا من أجل التمكين للضريبة المقررة على
المرتبات والاجور ٦١٣
- ثانيا : خضوع مرتبات العاملين بالمراكز الثقافية الفرنسية
في مصر للضريبة على المرتبات ٦١٦
- الفرع الثاني : مناط استحقاق الاعانة المقررة للعاملين بنسبائهم
وقطاع غزة ومحافظات القناة ٦٢٠
- الفرع الثالث : مناط صرف الحوافز للعاملين بمكاتب التأمينات
الاجتماعية ٦٢٢
- الفرع الرابع : يجوز تشغيل العامل في ايام العطلات الاسبوعية
بأجر مضاعف ٦٢٦
- الفرع الخامس : مناط استحقاق المكافأة المقررة بالمادة ١٣
من قرار وزير الصحة والحكم المجلد رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٩ ٦٢٧
- الفرع السادس : التعيين بما يجاوز الاجر المقرر للوظيفة ٦٣١
- الفرع السابع : احقية المحافظين في تعديل العلاوة الخاصة ٦٣٥
- مركز قومي البحوث ٦٣٧
- الفرع الاول : السلطة المختصة بالتعيين ٦٣٩
- الفرع الثاني : الترقية لوظيفة استاذ مساعد ٦٤٢
- الفرع الثالث : النقل الى الكادر العام ٦٤٦
- الفرع الرابع : حوافز انتاج ٦٤٩
- الفرع الخامس : مسائل متنوعة ٦٥٧

الموضوع

صفحة

٦٥٧

اولا : هيئة البحوث بالمعهد القومى للمعايرة

٦٦٠

ثانيا : مركز قومى للبحوث التربوية

٦٦٤

ثالثا : مركز البحوث الزراعية

٦٧١

مساجد اهلية

٦٧٧

مساعداات اجنبية

موضوعات

الجزء رقم (٣٩)

- ١ - مسئولية مدنية
- ٢ - الضرائب العقارية
- ٣ - مصنف فني والبي
- ٤ - معاش
- ٥ - معمد
- ٦ - مكاتب ومراكز لقلية في الخارج
- ٧ - مكالمات
- ٨ - ملاحه
- ٩ - ملف خدمة
- ١٠ - ملكية (حق الملكية)
- ١١ - مناقصات ومزادات
- ١٢ - منجم ومحجر
- ١٣ - موانئ
- ١٤ - مهنة
- ١٥ - ميزانية عامة
- ١٦ - نسك
- ١٧ - نسك
- ١٨ - نسك

الفهرس التفصلى

للجزء رقم (٣٩)

صفحة	الموضوع
١	مستولية مدنية
٧	الفصل الاول : اركان المسئولية
٧	الفرع الاول : لاتسأل جهة الادارة عن قراراتها المشروعة
	الفرع الثانى : مسئولية الادارة عن قراراتها الخاطئة مصدرها
٩	القانون
	الفرع الثالث : اركان مسئولية جهة الادارة الخطأ والضرر
١٢	وعلاقة السببية
٣٠	الفرع الرابع : ملعية الخطأ
٣٣	الفرع الخامس : الخطأ لايفترض وعلى المضرور اثباته
٣٥	الفرع السادس : انتفاء المسئولية بانتفاء الخطأ
٤٠	الفرع السابع : انتفاء المسئولية بانتفاء رابطة السببية
٥٣	الفرع الثامن : عطاء المضرور، والخطأ المشترك
٥٩	الفرع التاسع : الضرر
٥٩	المبحث الاول : ضرر الضرر
٦٩	المبحث الثانى : مناط استحقاق التعويض عن الضرر
٧١	الفصل الثانى : الخطأ الشخصى والخطأ المرقى او المصلحى
	الفرع الاول : التمييز بين الخطأ الشخصى والخطأ المرقى
٧١	او المصلحى

- ٨٠ الفرع الثاني : مسؤولية الموظف عن الخطأ الشخصي
- ٨٥ الفرع الثالث : الخطأ الشخصي الذي يسأل عنه الموظف
- الفرع الرابع : رجوع الادارة على الموظف اذا ارتكب خطأ
- ٩١ تكون في حدود ما ارتكبه من خطأ
- الفرع الخامس : عدم انطباق نظرية الخطأ الشخصي والخطأ
- ٩٣ المرفقى في مجال القطاع العام
- ٩٧ الفصل الثالث : صور من الاعطاء التي يجوز التعويض عنها
- الفرع الاول : عيب الاختصاص او الشكل لا يرتب الجق في
- ٩٧ التعويض لازما
- الفرع الثاني : القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء
- ١٠١ بالالغاء
- الفرع الثالث : عدم احقية من جند بالمخالفة لاحكام القانون
- ١٠٦ للتعويض لاتتفاء وكن للضرر
- الفرع الرابع : لاجل للرجوع على الادارة بالتعويض عن
- ١٠٩ قراراتها التي تصدر بقصد تحقيق الصالح العام
- الفرع الخامس : لاجل للتعويض عن ازالة التعديلات التي تقع
- على الاموال العامة المملوكة للدولة او لاحسد الاشخاص
- ١١١ الاعتبارية
- الفرع السادس : الغاء القرار الصادر باتهاء خدمة العامل
- واعادته الى وظيفته لايمنع من تعويضه عن الاضرار الادبية
- ١١٣ التي اصابته

الموضوع

صفحة

- ١١٦ الفرع السابع : انتهاء الخدمة قبل بلوغ السن القانونية
- الفرع الثامن : تسوية معاش المقصول بغير الطريق التأديبي
- ١٢٠ لائتماع المطالبة بالتعويض
- الفرع التاسع : الدولة مسئولة عن تعويض المضرور من قرار
- ١٢٤ الاعتقال الصادر دون سند صحيح من القانون
- الفرع العاشر : فقد ملف الطعن بقلم كتاب هيئة مفوضي
- الدولة يشكل بذاته خطأ في حق مجلس الدولة يستوجب
- ١٢٦ التعويض
- الفرع الحادى عشر : الغاء القرار وما يترتب عليه من اثار من
- ١٢٩ شأنه جبر الاضرار للمادية والادبية الناشئة عنه
- ١٣١ الفصل الرابع : مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه
- ١٣١ الفرع الاول : علاقة التبعية
- ١٣٣ الفرع الثانى : الشروط التى يجب توافرها فى خطأ التابع
- الفرع الثالث : القرار الذى تصدره النيابة العامة بالحفظ لا يجوز
- ١٣٦ اية حجية قبل المضرور
- ١٣٨ الفرع الرابع : رجوع الادارة على تابعيها
- ١٤٣ الفرع الخامس : سقوط دعوى المسئولية
- ١٤٥ الفصل الخامس : مسئولية امناء المخازن وأرباب العهد
- الفرع الاول : مسئولية ارباب العهد والمخازن مسئولة مفترضة
- ١٤٥ الفرع الثانى : يعد قرار تحميل العامل بقيمة للعجز الذى وجد
- بعهده بوضفه من ارباب العهد قرارا اداريا
- ١٥٧

الموضوع

صفحة

- ١٥٩ الفصل السادس : المسئولية العقدية
- ١٦٧ الفصل السابع : المسئولية التأديبية
- ١٦٧ الفرع الاول : مناط قيام المسئولية التأديبية للموظف العام
- الفرع الثاني : المسئولية سواء كانت جنائية ام تأديبية تقوم على
- ١٦٩ القطع واليقين لاعلى الظن والتخمين
- الفرع الثالث : فى مجال المسئولية التأديبية لاجل لاعمال نظرية
- ١٧٢ الخطأ الشخصى والخطأ المرققى
- ١٧٤ الفصل الثامن : التعويض
- ١٧٤ الفرع الاول : صور التعيين
- ١٧٧ الفرع الثانى : عناصر التعويض
- الفرع الثالث : جواز أن يكون التعويض عن الاضرار غير نقدى ١٨٢
- الفرع الرابع : عدم جواز المطالبة بتعويض نقدى عن الضرر الذى
- ١٨٥ تم جره
- ١٩٥ الفصل التاسع : دعوى التعويض
- ١٩٥ الفرع الاول : ميعاد سقوط دعوى التعويض
- ٢٠٢ الفرع الثانى : سلطة المحكمة فى تقدير التعويض
- الفرع الثالث : يجوز القضاء بالتعويض المستحق عن الضرر
- ٢١١ للمادى والضرر الادبى جملة بغير تخصيص
- الفرع الرابع : التعويض للوقت الذى تقتضى به المحكمة قابل
- للتقدير النهائى بدعوى مستقلة تبين فيها الاضرار الحقيقية
- ٢١٤ التى اصابته المضرور

- ٢١٦ الفرع الخامس : الجهة التي تتحمل بالتعويض للقضى به
- ٢١٧ الفرع السادس : شروط انتقال المطالبة بالتعويض الادبى الى الغير
- ٢٢٠ الفصل العاشر : مسائل متنوعة
- ٢٢٠ الفرع الاول : ملهية الاتراء بلا سبب
- ٢٢٢ الفرع الثانى : مسئولية محصلى الضرائب
- ٢٢٤ الفرع الثالث : مسئولية الدولة عن اعمالها الحربية
- ٢٣١ الفرع الرابع : مسئولية المستعير
- ٢٣٢ الفرع الخامس : مسئولية حارس الاشياء

٢٣٣ مصلحة الضرائب العقارية

٢٣٩ مصنف فنى وأدبى

٢٥١ معاش

٢٥٧ الفصل الاول : كيفية حساب المعاش

٢٥٧ الفرع الاول : تاريخ بدء استحقاق تسوية المعاش

الفرع الثانى : حساب المعاش على اساس متوسط للمرتبات

٢٥٨ خلال الستين الاخيرتين

الفرع الثالث : المكافآت التشجيعية لا تحسب ضمن المرتب الذى

٢٦١ يسوى على اساسه المعاش

٢٦٢ الفرع الرابع : ميعاد تقديم طلب صرف المعاش او المكافأة

صفحة	الموضوع
٢٦٦	الفصل الثاني : المستحقون للمعاش
٢٦٦	الفرع الاول : الابنة
٢٦٨	الفرع الثاني : الابن
٢٧١	الفرع الثالث : الارملة
٢٧٣	الفصل الثالث : المعاش المقرر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧
	الفرع الاول : الواقعة للمرة لصرف المعاش المقرر بالقانون
٢٧٣	رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧
	الفرع الثاني : سلطة رئيس الجمهورية فى تجاوز الحد الاقصى
	للمعاش الذى يصرف وفقا لاحكام القانون رقم ٤٤
٢٧٦	لسنة ١٩٦٧
٢٧٩	الفصل الرابع : الاحالة الى المعاش (تحديد سن الاحالة الى المعاش)
	الفصل الخامس : مدى جواز الجمع بين المعاش والمرتب (الجمع بين
٢٩٧	المعاش ومخصصات وظيفة امين عام مجلس الوزراء)
٣٠٣	الفصل السادس : زيادة المعاشات
	الفصل السابع : معاشات ومكافآت استثنائية
	الفرع الاول : سلطة رئيس الجمهورية فى اعتماد قرارات لجنة
٣٠٧	المعاشات الاستثنائية او الموافقة على اقتراح الوزير المختص
	الفرع الثاني : السلطة المختصة بتقرير المعاش الاستثنائى ومراحل
٣١٠	تقريره
٣١٥	الفصل الثامن : طوائف خاصة
٣١٥	الفرع الاول : القضاة

٣٣٣	الفصل التاسع : المعاش المتغير
٣٣٣	الفرع الاول : شروط رفع المعاش المتغير
٣٤١	الفرع الثاني : تسوية معاش الاجر المتغير
٣٤٥	الفرع الثالث : الحد الاقصى لمجموع اجر الاشتراك المتغير
٣٤٨	الفرع الرابع : رفع معاش الاجر المتغير
٣٥٣	الفصل العاشر : المنازعة فى المعاش
	الفرع الاول : تقيد المنازعة فى للمعاش بالميعاد الذى حدده
٣٥٣	القانون لذلك
	الفرع الثانى : منازعات للمعاش وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة
٣٥٦	١٩٧٥ يجب ان يبدأ بعرضها على لجنة فحص المنازعات
	الفرع الثالث : عدم جواز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق
	المقررة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد انقضاء سنتين من
٣٦٨	تاريخ الاخطار بربط للمعاش
	الفرع الرابع : جواز تصحيح الاعطاء المادية فى تسوية المعاش
٣٧٠	فى اى وقت
٣٧١	الفصل الحادى عشر : مسائل متنوعة
	الفرع الاول : احوالة الموظف الى المعاش لايسقط عنه الزامه
٣٧٢	بالدين الذى شغل ذمته لجهة الادارة
	الفرع الثانى : يتمتع على الجهة الادارية الاستمرار فى صرف
	معاش المتوفى متى قام نزاع جدى فى ثبوت الوصف الموجب
٣٧٤	لاستحقاقه

الموضوع

صفحة

- الفرع الثالث : معاش المجند الذى يصاب بسبب الخدمة بجروح
او عاهات او امراض ينتج عنها عجز كلى او جزئى ويتقرر
بسيبها انتهاء خدمته العسكرية ٣٧٧
- الفرع الرابع : شروط استحقاق معاش العجز او الوفاة فى غير
حالات الاصابة ٣٨٠
- الفرع الخامس : مناط استحقاق المعاش الاضافى المقرر بالمادة ٧٨
من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والمادة ٨٩ من القانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ٣٨٣
- الفرع السادس : حدود المعاش المحسوب عن الاجر والمعاش
المحسوب عن الخوالت ٣٨٨

معهد

٣٩١

مكاتب ومراكز ثقافية فى الخارج

٣٩٧

مكافأة

٤٠٣

- الفرع الاول : المكافأة التشجيعية ٤٠٥
- الفرع الثانى : مكافأة الاستاذ المتفرغ ٤٠٩
- الفرع الثالث : مكافأة بحث ٤١٢
- الفرع الرابع : المكافأة السنوية للانتاج ٤١٥

صفحة	الموضوع
٤١٧	ملاحه
٤١٩	الفصل الاول : السفينة
٤١٩	الفرع الاول : شروط رفع العلم المصرى على سفن الركاب
٤٢٢	الفرع الثانى : تجهيز السفينة
٤٢٦	الفرع الثالث : السفن غير الخاضعة لنظام السفريات الدورية
٤٢٨	الفرع الرابع : طاقم السفينة
٤٣٠	الفرع الخامس : النظام التأديبى لطاقم السفينة
٤٣٤	الفصل الثانى : الوكالة البحرية
٤٣٧	الفصل الثالث : هيئة النقل البحرى
٤٤٣	ملف خلمة
٤٤٩	ملكية (حق الملكية)
٤٥٢	الفرع الاول : الملكية الخاصة مصنونة
٤٥٨	الفرع الثانى : الملكية على الشيوع
٤٦٢	الفرع الثالث : عناصر الملكية
٤٦٤	الفرع الرابع : جواز وضع قيود على حق الملكية الخاصة
	الفرع الخامس : مناهل السلطة الاستثنائية لجهة الادارة فى ازالة التعدى
٤٧٤	على املاك الدولة العامة والخاصة بالطريق الادارى
	الفرع السادس : تمتع المال الخاص المملوك للدولة بنات الحماية المقررة

- للمال العام وذلك فى خصوص عدم جواز وضع اليد او اكتساب ملكية او حق عينى عليه بالتقادم ٤٧٦
- الفرع السابع : الفصل فى منازعات الملكية ٤٨٠
- الفرع الثامن : التقادم المكسب للملكية ٤٨٣
- الفرع التاسع : الاموال العامة والخاصة المملوكة للدولة او للشخص الاعتبارية العامة لا يجوز تملكها او كسب حق عينى عليها بالتقادم ٤٩٠
- الفرع العاشر : شهر التصرفات الناقلة للملكية ٤٩٦
- الفرع الحادى عشر : يجب تخصيص الاستيلاء بالفرض الذى صدر من اجله ٤٩٨

مناقصات ومزايدات

- الفرع الاول : المبادئ التى تخضع لها المناقصة العامة ٥٠٥
- الفرع الثانى : جواز الاتفاق على ما يخالف لائحة المناقصات والمزايدات ٥٠٦
- الفرع الثالث : لجنة البت ٥٠٧
- اولا : تشكيل لجان البت ٥٠٧
- ثانيا : اختصاصات لجنة البت ٥٠٩
- ثالثا : التزامات لجنة البت ٥١٢
- رابعا : لا يجوز للجنة البت تحويل المناقصة العامة الى ممارسة ٥١٦
- الفرع الرابع : العطاء ٥٢١
- اولا : شرط اولوية العطاء ٥٢١
- ثانيا : كيفية ترتيب اولوية العطاءات ٥٢٧

ثالثا : سلطة جهة الادارة فى استبعاد العطاء من المناقصة

٥٣١

او الممارسة

٥٣٦

الفرع الخامس : التأمين

اولا : عدم جواز قبول العطاء غير المصحوب بالتأمين للموكت

٥٣٦

كاملا

ثانيا : عدم جواز اعفاء الشركات القابضة من التأمين للموكت

٥٤١

والنهائى

٥٤٣

الفرع السادس : خطاب الضمان

٥٤٥

الفرع السابع : غرامة التأخير

٥٤٥

اولا : مناط استحقاق غرامة التأخير

٥٥٠

ثانيا : كيفية حساب قيمة الغرامة

٥٥٧

ثالثا : توقيع غرامة التأخير لاستلزام اثبات الضرر

٥٦٠

رابعا : الاعفاء من توقيع غرامة التأخير

الفرع الثامن : سلطة جهة الادارة فى اسناد اعمال اضافية الى المتعاقد

٥٧١

اضافية معها

الفرع التاسع : شروط جواز الانابة بين الجهات الادارية فى مباشرة

٥٧٤

اجراءات التعاقد

الفرع العاشر : عدم سريان قانون المناقصات والمزايدات على بيع

٥٧٦

العقارات

٥٧٨

الفرع الحادى عشر : مسائل متنوعة

الموضوع

صفحة

- اولا : تحمل الجهة المتعاقدة بقيمة الفرق في حالة زيادة الضرائب والرسوم الجمركية عما كانت عليه خلال الفترة الواقعة بين تقديم العطاء وآخر موعد للتوريد
- ٥٧٨
- ثانيا : للمقادير والاوزان الواردة بمداول للمقايمة او الرسومات هي مقادير وأوزان تقريبية تقبل المحزر والزيادة تبعا لطبيعة العملية
- ٥٨٣

منجم ومحجر

- ٥٨٥
- الفرع الاول : المناجم والمحاجر هي من اعمال المنفعة العامة
- ٥٨٧
- الفرع الثاني : تراخيص استخراج مواد المناجم والمحاجر
- ٥٩١
- الفرع الثالث : مدى حرية الشخص الطبيعي او الاعتباري في الكشف عن المواد المعدنية
- ٥٩٨
- الفرع الرابع : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٢٧ باعتباره مرفق
- ٦٠٩
- المحاجر من المرافق ذات الطبيعة الخاصة
- الفرع الخامس : لا يعد القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨١ بشأن تشغيل العاملين بالمناجم والمحاجر قادرا خاصا للعاملين بالمناجم والمحاجر
- ٦١٣
- الفرع السادس : الاتاوة
- ٦١٥

موالي

- ٦١٧
- الفصل الاول : ميناء بور سعيد
- ٦١٩
- ٦٢٢
- الفصل الثاني : ميناء دمياط

صفحة

الموضوع

٦٢٥

مهنة

٦٢٧

الفرع الاول : شروط القيد فى سجل الباثولوجيين الاكلينيكيين

٦٣٢

الفرع الثانى : مهنة العلاج الطبيعى

٦٣٧

ميزانية عامة

٦٤٧

ناد

٦٤٩

الفرع الاول : الجمعية العمومية للنادى

اولا : الجمعية العمومية هى اعلى سلطة ديمقراطية لها السيادة

٦٤٩

فى تسيير امور النادى وادارة شؤونه

٦٥١

ثانيا : دعوة الجمعية العمومية للاعتقاد

٦٥٤

الفرع الثانى : تشكيل مجالس ادارة الاندية

الفرع الثالث : عدم احتصاص محاكم مجلس الدولة بوقف تنفيذ او الغاء

٦٦٠

القرارات الصادرة من مجالس ادارة الاندية

٦٦٥

للمتب

٦٦٧

الفرع الاول : ملعية التمدب

٦٧٤

الفرع الثانى : السلطة المختصة بالتمدب

٦٧٧

الفرع الثالث : الاتار المالية المقرتبة على التمدب

٦٨١

الفرع الرابع : المنازعة فى قرار التمدب

الموضوع

صفحة

- ٦٨٧ الفرع الخامس : مسئولية الادارة عن قرار نذب مخالف للقانون
٦٩٠ الفرع السادس : اساءة استعمال سلطة النذب
٦٩٤ الفرع السابع : الغاء قرار النذب

النور

- ٦٩٩
٧٠١ الفرع الاول : طبيعة اموال النذور
٧٠٣ الفرع الثانى : توزيع حصيلتها
الفرع الثالث : مناط استحقاق قراء مقبرة السيد احمد البدوى نصف
٧١٠ حصه من حصيلة اموال النذور
الفرع الرابع : للمناط فى الاختيار للنقل الى المساجد والاضرحة التى بها
٧١٤ صناديق للنذور هو الاقليمية المطلقة

موضوعات

الجزء رقم (٤٠)

- ١ - لزج ملكية
- ٢ - نقابة
- ٣ - نقد اجنبي
- ٤ - نقود
- ٥ - نقل
- ٦ - نيابة ادارية
- ٧ - نيابة عامة
- ٨ - هيئة الرقابة الادارية
- ٩ - هيئات خاصة لرعاية الشباب والرياضة
- ١٠ - هيئة عامة
- ١١ - هيئة قضائية
- ١٢ - هيئة قضايا الدولة
- ١٣ - وزير
- ١٤ - وظيفة عامة
- ١٥ - وقف
- ١٦ - وكالة تجارية

الفهرس التفصلى

للجزء رقم (٤٠)

صفحة	الموضوع
١	نزع ملكية
٧	الفصل الاول : مناط نزع الملكية وشروطه
٧	الفرع الاول : الاختصاص بتقرير صفة النفع العام
	الفرع الثانى : المنفعة العامة التى يراد تحقيقها من وارد
٩	نزع الملكية
٢٢	الفرع الثالث : طبيعة القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة
	الفرع الرابع : الاصل ان يتم نقل ملكية العقارات للمنفعة العامة
٢٤	بالطريق الرضاى
	الفرع الخامس : نزع الملكية للمنفعة العامة ينصب على عقار
٣٠	وليس على منقول محتوى
٣٦	الفرع السادس : حدود القرار الصادر بنزع الملكية
٤١	الفرع السابع : سلطة جهة الادارة فى اختيار موقع المشروع
	الفرع الثامن : التزام الجهة الادارية باحترام الغرض من نزع
٤٤	ملكية العقار
	الفرع التاسع : عدم جواز المطالبة برد الاجزاء الفائضة عن
٤٧	حاجة المشروع
٥٠	الفرع العاشر : التعويض المستحق عن نزع الملكية
	اولا : عدم احقية الجهة الادارية فى المطالبة بالتعويض عن قطعة

الموضوع	صفحة
الارض التى وضعت يدعا عليها وأدخلتها فى اعمالها ثم	
أدخلتها لاقامة محطات الصرف الصحى عليها	٥٠
ثانيا : الطعن فى قيمة التعويض	٥٢
الفصل الثانى : اجراءات نزاع الملكية	٥٥
الفرع الاول : شروط تخصيص املاك الافراد الخاصة لغرض	
ذى نفع عام	٥٥
الفرع الثانى : نزاع الملكية قد يكون بطريق مباشر او غير مباشر	٦١
الفرع الثالث : نشر قرار المنفعة العامة بالجريدة الرسمية	٦٤
الفرع الرابع : ايداع النماذج او القرار الوزارى مكتب الشهر	
العقارى	٦٥
الفرع الخامس : اثر عدم ارفاق بيان المشروع او الرسم	
التعظيمى الاجمالى	٨٥
الفرع السادس : اثر صدور حكم بصحة ونفاذ عقد على	
اجراءات نزاع الملكية	٨٩
الفرع السابع : عدم سقوط قرارات النفع العام اذا كانت	
العقارات المطلوب نزاع ملكيتها قد ادخلت فعلا فى	
مشروعات تم تنفيذها	٩١
الفرع الثامن : اثر سقوط قرار النفع العام	٩٤
الفرع التاسع : عدم سقوط مقول قرار نزاع الملكية	٩٧
الفرع العاشر : اثر استغناء جهة الادارة عن المشروع	٩٩

الموضوع

- الفرع الحادى عشر : يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى
- ١٠١ بالطعن فى قرارات نزع الملكية للمنفعة العامة
- ١٠٣ **الفصل الثالث : مقابل التحسين**
- ١٠٣ الفرع الاول : الفرق بين مقابل التحسين والتعويض
- ١٠٧ الفرع الثانى : اختصاص لجان تقدير مقابل تحسين
- الفرع الثالث : الاثر المترتب على اخطار المالك بالتقدير النهائى
- ١٠٩ لمقابل التحسين
- الفرع الرابع : لاينعقد اى اختصاص للمحاكم المدنية فى شأن
- ١١٣ مقابل التحسين وهى فى مقام تقدير التعويض عن نزع الملكية
- الفرع الخامس : اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى
- ١١٥ بالطعن فى قرارات لجان تقدير مقابل التحسين
- ١٢١ **الفصل الاول : الاستيلاء**
- الفرع الاول : حدود سلطة المحافظين فى الاستيلاء على
- ١٢١ العقارات اللازمة للمنفعة العامة
- ١٢٥ الفرع الثانى : مناط مشروعية قرارات الاستيلاء
- ١٣٤ الفرع الثالث : الاستيلاء المؤقت على العقارات بالطريق المباشر
- ١٤٩ الفرع الرابع : تأثير قرار نزع الملكية على حجية حكم جنائى
- ١٥٣ **نفقات السفر**
- ١٥٧ الفرع الاول : مناط استحقاق بدل الانتقال الثابت

الفرع الثاني : كيفية تحديد سعر صرف الدولار عند اداء قيمة تذاكر
السفر المستحقة للعاملين بالتمثيل التجارى

١٦٠

نقابة

١٦٣

الفصل الاول : نقابة المحامين

١٦٩

١٦٩

الفرع الاول : نصاب انعقاد الجمعية العمومية للنقابة

١٧١

الفرع الثاني : اجراءات الترشيح لعضوية مجلس النقابة

الفرع الثالث : اجراءات ومواعيد الطعن على القرارات التي
تتخذ من مجلس النقابة برفضه ادراج طالب الترشيح بقائمة

١٧٢

للمرشحين

١٧٦

الفرع الرابع : الاختصاص بالطعن على قرارات القيد

١٨١

الفرع الخامس : الاختصاص بانشاء النقابات الفرعية

الفرع السادس : احقية العامل فى حساب مدد ممارسة المهنة

١٨٥

الحررة اللاحقة على القيد بالنقابة ضمن مدة خبرته

١٩١

الفصل الثاني : نقابة التجارين

١٩١

الفرع الاول : القيد فى النقابة

١٩٧

الفرع الثاني : الانتخابات

الفرع الثالث : سريان مدة النقيب من تاريخ انتخاب الجمعية

٢٠٤

العمومية له نقيبا للتجارين

٢١١

الفرع الرابع : شروط استحقاق العضو للمعاش

٢٢٢

الفرع الخامس : شروط قبول الطعن الانتخابى

الموضوع

صفحة

٢٢٣	الفرع السادس : ما لا يعد طعنا انتخابيا
٢٢٧	الفصل الثالث : نقابة عمالية
	الفرع الأول : تاريخ ثبوت الشخصية الاعتبارية للمنظمات
٢٢٧	النقابة
٢٢٨	الفرع الثاني : الانتخابات
٢٣٧	الفرع الثالث : التحقيق مع اعضاء النقابة
	الفرع الرابع : شروط تفرغ اعضاء مجلس ادارة النقابة للقيام
٢٣٩	بالنشاط النقابي
٢٤٩	الفرع الخامس : منازعات العمل الجماعية
	الفرع السادس : مناصب سريان الاعفاء المقرر بالقانون رقم ٣٥
	لسنة ١٩٧٦ على العقارات التي تملكها او تستأجرها المنظمات
٢٥٠	النقابة
	الفصل الرابع : نقابة المهندسين
٢٥٣	الفرع الاول : شروط القيد بالنقابة
٢٦٧	الفرع الثاني : انتخاب اعضاء مجلس النقابة
٢٦٩	الفرع الثالث : الاختصاص بانشاء النقابات الفرعية
	الفرع الرابع : مناصب خضوع الشركات التي يساهم صندوق
	معاشات نقابة المهندسين وصندوق معاش نقابة المهن التطبيقية
٢٧٤	لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات
٢٧٦	الفرع الخامس : مناصب استحقاق ديمقراطية النقابة
٢٧٧	الفصل الخامس : نقابة الصحفيين

الموضوع

صفحة

٢٨٣

الفصل السادس : نقابة الاطباء

٢٨٧

الفصل السابع : نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية

٢٩٧

نقد اجنبى

٣٠٩

نقود

٣١٩

نقل

٣٢٣

الفرع الاول : حدود اختصاص لجنة شئون العاملين فى مجال النقل

الفرع الثانى : جواز نقل العامل بقرار من وزير المالية بعد موافقة

٣٢٤

الجهاز المركزى للتعليم والادارة ..

٣٢٦

الفرع الثالث : شروط النقل

٣٥٠

الفرع الرابع : عدم جواز النقل بين المجموعات النوعية للوظائف

الفرع الخامس : عدم جواز نقل العامل على خلاف ما ورد باحكام

٣٥٥

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وصريح مقتضياته

الفرع السادس : نقل الدرجة المالية بخول العامل الافادة من حقوق

٣٥٧

وطيفته

٣٥٩

الفرع السابع : النقل المكانى

٣٦٣

الفرع الثامن : خضوع قرارات النقل لرقابة القضاء الادارى

- ٢٤٩ -

الموضوع

صفحة

٣٦٩

نيابة ادارية

٣٧٣

الفرع الاول : تشكيل النيابة الادارية

٣٨٦

الفرع الثانى : تعيين عضو النيابة الادارية

٣٩٢

الفرع الثالث : ترقية عضو النيابة الادارية

٣٩٨

الفرع الرابع : اجازة عضو النيابة الادارية

٤٠٢

الفرع الخامس : تأديب عضو النيابة الادارية

٤٠٦

الفرع السادس : اختصاص النيابة الادارية

٤٢٣

الفرع السابع : دور النيابة الادارية فى الدعوى التأديبية

٤٢٣

اولا : ضرورة اقامة الدعوى التأديبية لمعرفة النيابة الادارية

٤٢٦

ثانيا : اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق

ثالثا : مدى سلطة جهة الادارة ازاء قرار النيابة الادارية بحفظ

٤٤٠

المخالفة

٤٤٣

نيابة عامة

٤٥٥

هيئة الرقابة الادارية

٤٦٣

هيئات خاصة لرعاية الشباب والرياضة

الفرع الاول : حدود الشخصية الاعتبارية للهيئات الخاصة للشباب

٤٦٧

والرياضة

الموضوع	صفحة
الفرع الثاني : حدود سلطة الوزير المختص في حل مجلس ادارة الهيئة الخاصة للشباب والرياضة	٤٧٣
الفرع الثالث : سلطة رئيس الجهة الادارية في رقابة مشروعية ما تصدره مجالس ادارة الهيئات الخاصة للشباب والرياضة	٤٨١
من قراءات	٤٨٦
الفرع الرابع : مسائل متنوعة	
هيئة عامة	٤٩١
الفصل الاول : احكام عامة	٤٩٩
الفصل الثاني : قطاع التعمير	٥٠٩
الفرع الاول : الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية	٥٠٩
الفرع الثاني : الهيئة العامة لبحوث الاسكان والبناء والتخطيط العمراني	٥١١
الفرع الثالث : الهيئة العامة للابنية التعليمية	٥١٣
الفرع الرابع : الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان	٥١٤
الفصل الثالث : قطاع الزراعة	٥١٩
الفرع الاول : الهيئة الزراعية المصرية	٥١٩
الفرع الثاني : الهيئة المصرية العامة للتحكيم واختبارات القطن	٥٢٠
اولا : علم سريان نص المادة (٨٧) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة على العاملين بالهيئة	٥٢٠

صفحة	
٥٢٢	ثانيا : التأديب
٥٢٦	ثالثا : المقابل التقدي للاجازات
٥٢٨	رابعا : توصيف وتقييم الوظائف
٥٣٧	الفصل الرابع : قطاع الطاقة والصناعة
٥٣٧	الفرع الاول : هيئة كهرباء مصر
٥٣٧	اولا : التعيين
٥٣٩	ثانيا : النذب
٥٤١	ثالثا : جداول الوظائف وبطاقات وصفها
٥٤٦	رابعا : البدلات
٥٤٦	(أ) بدل طبيعة العمل
٥٤٩	(ب) بدل التمثيل
٥٥٢	خامسا : الحوافز
٥٥٣	سادسا : التأديب
	سابعا : شروط اعفاء ما تستورده الهيئة من آلات ومعدات
٥٥٥	وأجهزة من الضرائب والرسوم الجمركية
٥٥٦	الفرع الثاني : هيئة كهرباء الريف
٥٥٩	الفرع الثالث : الهيئة المصرية العامة للبترول
٥٥٩	اولا : مدة الخبرة العملية
٥٦٣	ثانيا : الترقية
٥٦٦	الفرع الرابع : الهيئة العربية للتصنيع
٥٧٣	الفصل الخامس : قطاع المال

الموضوع

صفحة

- ٥٧٣ الفرع الاول : هيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
- ٥٧٣ اولا : اختصاصات الهيئة
- ٥٧٦ ثانيا : الترقية
- ٥٨٠ ثالثا : اجازة
- ٥٨٣ رابعا : التأديب
- ٥٨٦ خامسا : تموية
- ٥٨٨ الفرع الثاني : الهيئة العامة لسوق المال
- ٥٩٧ الفصل السادس : قطاع النقل والمواصلات
- ٥٩٧ الفرع الاول : هيئة سكك حديد مصر
- ٥٩٧ اولا : الاقدمية
- ٥٩٨ ثانيا : البدلات
- ٥٩٩ ثالثا : مقابل رصيد الاجازات
- ٦٠٢ رابعا : التأديب
- خامسا : تحصن قرارات الترقية لعدم سحبها خلال التبعاد
- ٦٠٦ المقرر لسحب القرارات الادارية الباطلة
- ٦١٠ سادسا : اختصاص المجلس الطبي للهيئة
- ٦١٣ سابعا : استقلال محطات المترو في الاعلان
- ثامنا : كيفية حساب نسبة الاشغال لعربات النوم التي
- ٦١٤ تلتزم بها الشركة الدولية لعربات النوم
- تاسعا : عدم التزام الهيئة بالحصول على تراخيص بإدارة
- ٦١٧ الورش التابعة لها

٦٢٣	الفرع الثانى : الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية
٦٢٩	ثانيا : البدلات
٦٣١	الفرع الثالث : هيئة النقل العام
٦٤٠	الفرع الرابع : الهيئة العامة للطيران المدني
٦٤٠	اولا : المقابل النقدى لرصد الاجازات
٦٤٢	ثانيا : التأديب
٦٤٧	ثالثا : توفيق اوضاع نادى الطيران المصرى
٦٤٩	الفرع الخامس : مؤسسة مصر للطيران
٦٥٤	الفرع السادس : الهيئة العامة لموانى البحر الاحمر
٦٦٠	الفرع السابع : الهيئة القومية للبريد
٦٦٠	اولا : اختصاص مجلس ادارة الهيئة
٦٦٣	ثانيا : التعيين
٦٦٦	ثالثا : الرقابة
٦٧١	رابعا : تقدير الكفاية
	خامسا : للهيئة القومية للبريد ان تنشئ بنفسها او بالمشاركة
٦٧٤	مع غيرها شركات مساهمة فى سبيل تحقيق اغراضها
٦٧٩	الفصل السابع : قطاعات مختلفة
٦٧٩	الفرع الاول : الهيئة العامة لتنشيط السياحى
٦٨٩	الفرع الثانى : الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية
٦٩٦	الفرع الثالث : الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى
٦٩٩	الفرع الرابع : الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

الموضوع

صفحة

٧٠٤ الفرع الخامس : الهيئة العامة للسلع الترفيهية

الفرع السادس : الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية

٧٠٨ والمشروعات التعدينية

٧١٧ الفرع السابع : هيئة المسرح والسينما

٧١٩ هيئة قضائية

الفرع الاول : اختصاص المجلس الاعلى للهيئات القضائية بوضع

٧٢٣ ضوابط التعيين فى الوظائف القضائية

٧٢٤ الفرع الثانى : اجازة

٧٢٨ الفرع الثالث : المعاش

٧٤٩ الفرع الرابع : مناط استحقاق اعانة نهاية الخدمة

٧٥٢ الفرع الخامس : حالات عدم صلاحية القضاة

٧٥٦ الفرع السادس : دعوى غاصمة القضاة

الفرع السابع : صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية-اعضاء الهيئات

٧٥٧ القضائية

٧٦٦ الفرع الثامن : صندوق ائتمنة دور المحاكم

٧٧٢ الفرع التاسع : مسائل متنوعة

٧٧٢ اولا : المقصود بتسييب الاحكام

٧٧٤ ثانيا : حجية الاجكام

الموضوع

صفحة

ثالثا : للعامل اثناء مدة التدريب الحق فى التمتع بكافة

المزايا المقررة للوظيفة التى يشغلها بمجه عمله ٨٥٨

المبحث الثانى : الواجبات الوظيفية ٨٦٠

الفرع الثامن : عدم جواز سلب حق من حقوق العامل او اسقاطه

او الزامه بواجب الا بمقتضى نص صريح ٨٦٣

الفرع التاسع : شروط نقل العامل الى وظيفة مماثلة ٨٦٧

الفرع العاشر : شروط اعادة تعيين العامل المحكوم ضده بعقوبة مقيدة

لنحرية فى جريمة مخلة بالشرف والامانة ٨٦٩

الفرع الحادى عشر : للمسئولية الادارية للموظف ٨٧٠

الفرع الثانى عشر : عدم جواز قبول استقالة العامل المحال للمحاكمة

التأديبية ٨٧٢

الفرع الثالث عشر : ماهية النظام الموضوعى المعمول به لترتيب

الوظائف ٨٧٣

الفرع الرابع عشر : الاجراءات الواجب اتباعها عند وضع جداول

وظائف العاملين بالجهاز الادارى للدولة ٨٩٠

الفرع الخامس عشر : شروط ادراج وظائف المجموعة النوعية بموازنة

الوحدات ٨٩٦

الفرع السادس : اثر تقسيم وظائف الوحدات الى مجموعات نوعية ٨٩٨

الفرع السابع عشر : مناط تطبيق حظر نقل العامل من مجموعة لآخرى ٨٩٩

الفرع الثامن عشر : اثر الترقية الى درجة مالية لاتقابلها وظيفة ٩٠٠

الفرع التاسع عشر : اثر تقييم الوظائف من حيث يعادل الدرجات ٩٠٢

- الفرع العشرون : يلزم للتسكين على الوظائف ان تكون عمولة في
الميزانية ٩٠٤
- الفرع الحادى والعشرون : التزام الجهة الادارية التى ينقل اليها العامل
عند تسكينه بوضعه على وظيفة تتناسب مع مؤهلاته وخبرته ودرجته
المالية ٩٠٥
- الفرع الثانى والعشرون : توافر اشتراطات شغل اكثر من وظيفة فى
العامل فان للادارة ان تسكنه على احدها دون ان يكون له المطالبة
بتحديد وظيفة بعينها يطلب التسكين عليها ٩٠٧
- الفرع الثالث والعشرون : علاقة التسكين بالترقية ٩١٠
- الفرع الرابع والعشرون : نقاط الافادة من حكم المادة ٤ من القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حصول العامل على المؤهل العالى قبل اجراء
التسكين ٩١٢
- الفرع الخامس والعشرون : قرارات التسكين لا تخرج عن كونها تحديد
الوظائف فى درجة ومستوى واحد ٩١٨
- الفرع السادس والعشرون : عدم اكتساب قرارات التسكين الخاطفة
حصانة تعصمها من السحب او الالغاء ٩١٩
- الفرع السابع والعشرون : مسائل متنوعة ٩٢٠
- اولا : شروط تطبيق احكام القانون ١٣٥ سنة ١٩٨٠ وتعديلاته
يشآن تسوية حالات العاملين ٩٢٠
- ثانيا : مناط استحقاق العلاوة اللورية المقررة بالمادة الاولى من
القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ٩٢٨

الموضوع

صفحة

ثالثا : عدم جواز تعديل المركز القانونى للعامل من

٩٣٣

١٩٨٥/٦/٣٠

رابعا : الحالات التى يجوز فيها لصاحب العمل فسخ عقد العمل ٩٣٤

خامسا : شروط اسقاط عضوية العامل المنتخب فى مجلس ادارة

٩٣٧

الشركة

٩٤٠

الفرع الثامن والعشرون : وظائف مختلفة

٩٤٠

اولا : وظيفة نائب رئيس مجلس ادارة شركة الشرق التأمين

٩٤٢

ثانيا : الوظائف الاشرافية

٩٤٥

ثالثا : وظيفة كبير باحثى الفارماكولوجية

٩٥١

وقف

٩٥٤

الفرع الاول : الوقف الخيري

٩٥٤

اولا : تكييفه

٩٥٦

ثانيا : الجهة المختصة بادارة واستثمار اموال الاوقاف الخيرية

ثالثا : حظر تملك الاوقاف الخيرية او كسب اى حق عينى

٩٥٩

عليها بالتقادم

رابعا : احقية هيئة الاوقاف المصرية فى صرف قيمة التعويض

عن العقارات للملوكة للوقف والتى تدخل فى اعمال النفعة

٩٦٤

العامه

٩٦٧

الفرع الثانى : الوقف الاهلى

٩٧٤

الفرع الثالث : اختصاص لجنتى شئون الاوقاف والقسمه

٩٧٩

وكالة تجارية

مجموعات التاريخ
العربية
الموسوعة

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

